رؤى تربوية

المشروع القومى للتعليم



استراتيچية تطوير التعليم
١٩٨٧ - ١٩٩٠

إعداد
الدكتور/وليم عبيد
الأستاذ بكلية التربية جامعة عين شمس
عضو المجلس القومى للتعليم
يناير ١٩٩٦

« قريبا يأتى اليوم الذى تكون فيه التربية
هى المخرج السياسى الوحيد ... »

نيتشة
(الفيلسوف الألمانى)

فهـرس المحتويـات

صفحة

مقـدمـة

نقدم هذا الكتاب كجزء أول لرؤى تربوية للمشروع القومى للتعليم فى مصر . وهو المشروع الذى دعى إليه ويتابعه عن كثب الرئيس محمد حسنى مبارك . وقد جاءت استراتيجية تطوير التعليم التى وضعها الدكتور أحمد فتحى سرور فى عهد وزارته للتعليم فى الفترة من نوفمبر ١٩٨٦ وحتى منتصف ديسمبر ١٩٩٠ لتسجل المرحلة الأولى من هذا المشروع ، استجابة لهذه الدعوة وإيمانا بها وعملا من أجلها وتجسيدا لإرهاصات انعكست فى الفكر التربوى للعديد ممن انشغلوا بأمور التربية والتعليم فى مصر الحديثة .

ولقد كانت هذه الفترة ثرية بالخبرات التربوية على مستوى المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية ، كما شارك فيها العديد من المستشارين والخبراء التربويين والجامعيين من ذوى التوجهات والتخصصات المختلفة .

وقد اتسمت تلك الفترة باتساع مساحة المشاركة بالرأى والرأى الآخر حيث بلغ الحوار التربوى أوجه فى إطار ديمقراطية واعية وفكر متفتح سعى إلى الاستفادة من كل ذى رأى أو خبرة لصالح نظام مؤسسى مؤطرٍ بتوجه قومى .

وإذا كانت " الموضوعية "- على حد تعبير المفكر جونار جيردال - هى " أن تعرض ذاتيتك منذ البداية "، فإنه يصبح من الأهمية الإشارة إلى أن المؤلف عاصر هذه الفترة (٨٦ - ١٩٩٠) عن قرب وشارك فيها بالرأى . ومن ثم فإنه يعرض هذه الرؤى التربوية لاستراتيجية تطوير التعليم كشاهد على العصر ....

وسوف نتابع باذن الله اصدار أجزاء تالية تعبر عن مختلف الرؤى التربوية للمشروع القومى للتعليم فى مصر، والتى تعكس حيويته وحركته واستمراريته .

والله ولى التوفيق ،

وليم عبيد

الفصل الأول

التعليم مشـــروع قومـــى

❑ الرئيس مبارك يفتتح مؤتمر « أمة لها مستقبل » .

❑ ومضات فكرية على درب التطوير .

التعليم مشروع قومى

كان مـن أهم بنـود تكليفات وزارة الدكتور عاطف صدقى فى نوفمبر ١٩٨٦ الاهتمام الخاص بقضايا التعليم وتطويره. وفى يوليو ١٩٨٧ عقد الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم مؤتمرا قوميا تحت شعار « أمة لها مستقبل» دعا إليه كل قطاعات المجتمع تجسيدا لمفهوم قومية التعليم ولضرورة المشاركة الشعبية لقضاياه .

وقد افتتح الرئيس محمدحسنى مبارك المؤتمر القومى بكلمة انعكست فيها خطورة الموقف التعليمى والضرورة الملحة للمضى قدما فى إصلاحه فقـد جــاء فى هذه الكلمة الرئاسية :

«إن الدول الكبرى تراجع نظمها التعليمية وتدق نواقيس الخطر عندما تلمس أن تطور التعليم لا يواكب تطور العلم ولا يلبى الحاجات والمطالب الجديدة للمجتمعات . وهـذه المراجعـة والمصارحـة أوجـب بطبيعـة الحـال بالنسبة إلينا سواء بالنظر إلى حجم المشكلة أو بسبب ضخامة العقبات والتراكمـات . ولا يجوز أن نغفل أننا دخلنا مجالات التنمية مؤخرا ... وأننا أثقلنا بأعباء الجمود لآثار معاناة الاستثمار، كما أن نظم الاقتصاد العالمى ليست فى صالحنا كدولة نامية . كل ذلك يتطلب مفاهيم وأساليب غيـر تقليديـة فى معالجة مشكلة التعليم ... أساليـب غيـر تقليدية يبرز فيـها اعتمادنا على النفس ، مـع المحافـظة على أصالتـنا الثقافية ، دون عزوف عن تعاون دولى ، أو تردد فى الانفتاح على العالم ، نتوجه به إلى صالح الشعب ... »

وفى افتتاحه للدورة البرلمانية الجديدة فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ ، تحـدث الرئيس حسـنى مـبارك عـن التحديات الخطـيرة الـتى تواجـه مصر والتى تتطلب تغييرا وتطويرا شاملا فى الشكل والجوهرلكل مؤسسات التعليم والتدريب فى مصر ... ثم تابع الحديث قائلا :

« ... ويقودنا هـذا إلى الحديث عن موضـوع يستأثر بجانب كبير مـن

اهتمامى ، وأعتقد أنه يجب أن يحتل أولوية فائقة فى قائمة اهتماماتنا العامة . وأن نجعله مشروعنا القومى فى السنوات التى تبقت من هذا القرن ، ألا وهو موضوع إصلاح التعليم . . » .

وتنعكس قومية التعليم واضحة فى تشكيل وأعمال المجلس القومى للتعليم الذى يضم العديد من رجالات مصر من مختلف القطاعات والمؤسسات والانشطة الانتاجية والخدمية ، والذى قدم حتى نهاية دورته الحادية والعشرين (٩٣/٩٤) أكثر من ثلثمائة دراسة معنية برسم السياسات والاستراتيجيات من خلال منظور قومى متخصص .

إن تاريخ مصر الحديث ملىء بأولئك الرجال الذين ارتبطت أسماؤهم بومضات أضاءت مسيرة التعليم . ولعل تأكيد الرئيس مبارك على وضع «إصلاح التعليم»كمشروع قومى هو تحول نوعي يجعل من قضية التعليم قضية أمن اجتماعى الذى هو بدوره أحد المحددات الرئيسية للأمن القومى . فالأمن القومى من منظوره الكلى هو « جملة ا' جراءات التى تتخذها الدولة فى حدود طاقتها للحفاظ على كيانها و، سالحها فى الحاضر والمستقبل ومع مراعاة المتغيرات الدولية » . ولا شـ ، أن عملية إصلاح التعليم عملية استراتيجية من حيث أنه هو «الذى يحد مستقبل مصر ومصير أبنائها ، ويرسم الصورة الحقيقية لدورها فى عالم ،نغد » .

إن الاهتمام بالتعليم يضرب بجذوره فى أعماق تاريخ مصر . ففى سماء مصر عزفت الحضارة أولى أنغامها ، وعلى أرض مصر تجسدت تلك الحضارة بمختلف ألوانها ، حيث نشأت العلوم والفنون والآداب ، وتفاعل الإنسان مع بيئته ، فظهرت وتقدمت الأساليب الزراعية ، وأقيمت ونمت المجتمعات العمرانية . وبعيدا عن الحديث عن مدلولات الآثار المصرية وإعجازاتها ، يشهد التاريخ على أن أول وثيقة مكتوبة فى الرياضيات وضعها الكاتب المصرى أحمس عام ١٦٥٠ قبل الميلاد وتعرف باسم «بردية أحمس» ، كما أن أول امرأة عرفها تاريخ الرياضيات - هيباتيا -

عاشت فى الإسكندرية ومارست تعليم الرياضيات والفلسفة فى جامعتها العريقة . . .

والتعليم فى مصركان وما زال وسيبقى جزءا من كينونة الإنسان المصرى وصيرورته .. فهو مفتاح المستقبل ودعامة الأمن وخط الأمان ، صنو الهوية الوطنية والأصالة الثقافية . إنه لمصر السد المنيع فى مواجهة الغلاء والوباء وسيوف الأعداء وجهالة الجهلاء ، ومنه يتدفق الفكر المبدع والعطاء الخلاّق لأبنائها الذين يتصدون لمشكلاتها ويناضلون من أجل تسامى حضارتها التى تؤمن وتعترف وتبشر بأن « التعليم حق للجميع » . . . مما حدا الدولة - رغم كل الصعوبات والمعوقات - أن تتوسع فى إلزاميته وأن تقر مجانيته حتى أصبحت ديمقراطية التعليم سمة تتصدر دساتير مصر ومواثيقها، ومبدأ تنطلق منه استراتيجيات التعليم فيها.. بل إن ديمقراطية التعليم فى صيغتها المصرية تتميز بإنسانية مضمونها ورحابة مجال تطبيقها، فكانت وستظل شعلة أضاءت نور العلم والتعليم ليس فى مصر -بمدنها وقراها ونجوعها- فقط ، بل فى كل الدول الشقيقة والعديد من الدول الصديقة .

ويؤكد المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى فى بعض تقاريره تماسك أجيال المتعلمين فى مصر . ويرى أن ترابط الأجيال « بُنى على أساس روحى راسخ سواء أيام الفراعنة أو أيام العهد الإسلامى أو حتى فى العهد الحديث . ولقد كان الكهنة فى العهد الأقدم ثم القساوسة والقديسون فى العهد المسيحى ثم شيوخ الأزهر وعلماؤه ونفر من قادة الفكر المصرى الحديث والمعاصر هم رواد الفكر لأجيال مصر المتعاقبة فى التاريخ ... ». ويرى أن المنظومة التعليمية المعاصرة فى مصر مرت بعدة أطوار تأثرت بالظروف التاريخية التى مرت بها مصر .

ويرصد تقرير لمجلس الشورى المصرى (١٩٩٢) فى سعيه « نحو سياسة تعليمية مستقرة » ومضات أدت لتطوير الفكر التربوى فى

المنظومة التعليمية المعاصرة. والتى هى نتاج بعض المفكرين والسياسيين وخبرات قيادات التعليم والنابعة بدورها من التفاعل مع ظروف المجتمع واستشعار الذاتيته الثقافية واستجابة لتطور علوم التربية ومستحدثاتها. ويرى التقرير أنه «لو قد أتيح لهذه الومضات الفكرية والتجارب التربوية التقدمية ظروف مواتية لتطورت ونضجت، ولكان للتعليم فى مصر اليوم شأن آخر(!!). ولكن الذى حدث -على حد تعبير تقرير مجلس الشورى- هو أن هذه الومضات لم تكن تلبث إلا قليلا، وإذا بالفكرة تؤاد أو تخبو، وإذا بالتجربة تتعثر أو تكبو، وذلك فى مواجهة تيارات أو أحداث سياسية أو اقتصادية فى الأغلب الأعم. ومن ثم لا يتاح لها حظ من استمرار أو استقرار.

يلخص التقرير دربا طويلا على طريق التطوير مبتدئا من لائحة رجب لعلى مبارك - الذى تولى رئاسة ديوان المدارس عام ١٨٦٨ - حيث يبرز مفهوم «التعليم حق للجميع». ويأتى مشروع التعليم القومى الذى صدر عام ١٨٨٠ليقدم تعليما أوليا يربط بين التعليم النظرى والعملى- سابقا بذلك عصره لما جاء به مفهوم التعليم الأساسى الذى تتبناه المنظمات التربوية الدولية المعاصرة، وكما أكدت عليه « استراتيجية التعليم » التى نحن بصددها. وقد جاء كتاب « مستقبل الثقافة فى مصر » عام ١٩٣٧ الذى نادى فيه طه حسين- صاحب مدرسة التعليم كالماء والهواء- بديمقراطية التعليم فكرا ثم عمل على تطبيقه فعلا حينما تولى وزارة المعارف عام ١٩٥٠. وهذا التوجه نحو ديمقراطية التعليم كان هو أحد المحاور الأساسية لاستراتيجية عام ١٩٨٧ التى دعمت ما دعا إليه طه حسين وتناغمت مع ما نادى به المفكر العالمى ادجار فور الذى نادى بأهمية الديمقراطية التى تتطلب إتاحة الفرص للجميع لكى يتعلموا ويتدربوا ... عن طريق « نظام تعليمى مفتوح أمام الجميع ».

وفى عام١٩٤٣صدر تقرير «إصلاح التعليم فى مصر» لنجيب الهلالى متضمنا مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية مع الاهتمام بالتعليم الفنى .

وفى أوائل ثورة ١٩٥٢ تولى إسماعيل القبانى وزارة التربية وحاول تطبيق فكرة المهتم بالكيف فى التعليم وبالتجريب التربوى . كما أنه أصدر قانون عام ١٩٥٣ الذى أنهى فيه ازدواجية التعليم الابتدائى موحدا بذلك التعليم الأولى التقليدى والابتدائى الحديث فى مسار واحد هو التعليم الابتدائى . وعممت ثورة ٢٣ يوليو مجانية التعليم بكل تنوعاته . كما ازداد الاهتمام بالتعليم الفنى والتكنولوچى موازيا لحركة التصنيع التى تزايدت ولحاجة المشروعات الكبيرة مثل إنشاء السد العالى واحتياجات الإصلاح الزراعى للعمالة الفنية والماهرة .

فى عام ١٩٨٠ أصدر الدكتور مصطفى كمال حلمى تقريره عن «تطوير وتحديث التعليم» . وبدأ مفهوم التعليم الأساسى يدخل القاموس التربوى المصرى ، وأتبع ذلك بقانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ ليجعل مرحلة التعليم الأساسى جزءا من السلم التعليمى المصرى وعلى أنه يمثل مرحلة التعليم الإلزامى التى تبدأ من الصف الأول وحتى الصف التاسع بهدف دمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية لتكوين المهارات الأساسية لكل أطفال مصر - على حد تعبير التقارير الخاصة بذلك -. وقد ظلت المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر والتى سبق أن أقيمت عام ١٩٧٢ بالتعاون مع ألمانيا تعمل فى إطار مرحلة واحدة مدتها ثمان سنوات فقط تؤدى إلى المرحلة الثانوية مباشرة . وكان إنشاء هذه المدرسة فى إطار محاولة ربط التعليم النظرى بالتعليم التطبيقى وفى محاولة لتجريب ما يسمى بالتعليم متعدد التقنيات (البوليتكنيك) . وقد بدأت فى الثمانينيات أيضا مدارس اللغات الحكومية فى كل المراحل قبل الجامعية موازية للمدارس الحكومية العامة العادية . وتم إنشاؤها تحت مسمى مدارس تجريبية لتبرير إنشائها كمدارس حكومية يكون التدريس فيها بغير

اللغة العربية فى الرياضيات والعلوم . وفى عام ١٩٨٥ أصدر الدكتور عبد السلام عبد الغفار « تقرير سياسة التعليم » أكد فيه دور التعليم فى إرساء الديمقراطية وتوفير الكوادر اللازمة للإنتاج والخدمات ....

على هذا الدرب الطويل جاءت استراتيجية تطوير التعليم التى وضعها الدكتور أحمد فتحى سرور حصيلة دراسات مستفيضة ومؤتمرات جامعية وإقليمية فى كل محافظات مصر لمناقشة قضايا التعليم المحلية ، وندوة مركزية دُعِى إليها العديد من المفكرين وذوى الرأى والخبرة للمناقشة حول «مشكلات مصر ودور التعليم فى حلها » والتى قدمت مجموعة من التوصيات بلغ عددها ١٣٦ توصية أخضعت للعديد من الدراسات من خبراء ومسئولى وزارة التربية . وقد تلا ذلك عقد مؤتمر قومى فى الفترة من ١٤ إلى ١٦يوليو١٩٨٧ افتتحه الرئيس محمد حسنى مبارك وحضره نخبة من علماء مصر ومفكريها وممثلون عن الأحزاب السياسية وقطاعات الإنتاج والخدمات ورجال التربية والتعليم وأساتذة الجامعات والتعليم العالى ومراكز البحوث والمهتمين بالتعليم على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم بالإضافة إلى مسئولى التعليم فى مجالات الصحافة وسائر وسائل الإعلام . ونظرا لتعدد الإصلاحات الجذرية التى وضعتها هذه الاستراتيجية ولأهمية ما تم تنفيذه فعلا منها مما كان له من آثار إيجابية على منعطفات ومسارات تطوير التعليم فى مصر ، فإننا سوف نتناولها من خلال تفاعيلها الإصلاحية ورؤاها التربوية ...

الفصل الثانى

المعاناه والأمل

- ❑ تشخيص مظاهر المعاناة .
- ❑ أمة لها مستقبل .
- ❑ استراتيچية منظومية .

المعاناة والأمل

كانت الكلمات التى افتتح بها الرئيس حسنى مبارك مؤتمر « أمة لها مستقبل » الذى عقده الدكتور سرور فى بداية توليه وزارة التعليم دعوة جادة إلى تغيير واقع التعليم فى المدرسة المصرية وتطويره إلى ما يتفق مع طموحات واحتياجات المجتمع المصرى فى مرحلة تعشوأ فيها فيها الحراك الاجتماعى واهترأ فيها الاقتصاد القومى . فقد مرت سنون عديدة أصاب الركود فيها نظامنا التعليمى بالدرجة التى كاد أن يفقد فيها القدرة على رؤية حقيقته بوضوح بسبب تشبثه بممارسات تقليدية لمجرد أنه اعتاد عليها ، وربط نفسه بمبادىء موروثة جامدة . وكادت أن تتحول فيه عدم القدرة على التحرك إلى مستوى المبادىء الثابتة . كما كانت تصور فيه الأوهام على أنها حقائق وواقع فى الوقت الذى كان المواطن يتجرع فيه مرارة الواقع ويلمس زيف الوهم .

وهنا أصبح التعليم فى حاجة إلى شجاعة تدفع بمساره إلى صحوة تربوية تجعل من مناهجه ماء عذبا ومن مناخه هواء نقيا. كان التعليم فى حاجة إلى فكر مقدام قادر على اقتحام المشكلات وعلى تقديم حلول جديدة متجددة ، تزيل الجنادل التى تحول دون تدفق عطائه والتى تفتت الصخور التى تعترض مسيرته ، وتنقى الشوائب التى تلوثه ، والتى تضبط فيه وفيضاناته لتحولها إلى طاقات غير مهدرة وإلى قوى تدير عجلات الإنتاج وتدعم مقومات التنمية ...

ولقد كانت - وما زالت وستظل - مصر معطاءة ، تجود دوما وأبداً بأولئك الأبناء الأوفياء الذين يتصدون لأخطار تهديدها ويقتحمون المشكلات التى تكتنفها ....

وضع الدكتور أحمد فتحى سرور استراتيجيته التطويرية بعد أن شخص واقع التعليم حينذاك وبعد أن تعرف عن كثب أحواله وجوانب قصوره من حيث تعاسة أحوال المبانى المدرسية وتكدس الفصول الدراسية

وقزمية اليوم المدرسى وتعدد فترات اليوم الواحد ، وعدم انضباط الشارع التعليمى ، والعجز عن الاستيعاب الكامل للملزمين ، وتخلف النظم الإدارية ، والتقاعس عن إدخال التقنيات الحديثة داخل قاعات الدراسة ومختبرات ومعامل التدريس العام والفنى ، وانتشار ظاهرات الغش الفردى والجماعى والعشوائى والمنظم ، وتفشى إدمان الدروس الخصوصية الاختيارية منها والقسرية ، واستسلام الكتاب المدرسى لصالح الكتب الخارجية ، وتدنى أساليب التقويم ، وارتفاع نسبة الأمية بما يعنى صراحة زيادة نسب التسرب والارتداد إلى الأمية رغم قوانين الإلزام وزيادة سنواته وغزو الشهادات الأجنبية للثانوية العامة المصرية فى عقر دارها ، وعدم وجود نظام مؤسسى متخصص وفعال لمتطلبات التطوير التربوى بأبعاده المختلفة واحتياجاته الفعلية .

والمتتبع للأدبيات التربوية -سواء من منظوراتها البحثية أو الفكرية- الصادرة فى النصف الأول من الثمانينيات يستطيع أن يلمس تشخيصات لأمراض وفيروسات سرت فى جسم وعقل نظامنا التعليمي ، لعل أبرزها الآتـى :

١ - ضعف التوافق مع تحديات العصر وإفرازاته ، مع تغلب تقليدية النظام التعليمى على حداثة أية محاولة للتطوير . هناك مناهج خفية وقوى تحتية قادرة على امتصاص أى عمل جاد للإصلاح من خلال حماس وهمى وتظاهرات تأييد سطحى هو فى جوهره تفريغ للعمل الجاد من محتواه وفى منتهاه إجهاض لأى تجديد وإبقاء الحال على ما هو عليه .

٢ - ضعف التكامل والتوازن داخل المناهج وفيما بينها ، والخضوع لضغوط داخلية وخارجية للإبقاء بل وللتوسع فى مواد تقليدية وتعليم نظرى عام على حساب تعليم يحتاجه سوق العمل وتتطلبه الحياة اليومية للمواطن .

٣ - طغيان اللفظية فى أساليب التدريس ، وانحسار فرص المبادرة والمشاركة والإبداع من قِبَل المعلمين والمتعلمين ، مما أدى إلى اختزال العملية التعليمية إلى دورة حياة قصيرة قوامها التلقين والتخزين داخل قاعات الدراسة ثم الاستدعاء والانطفاء داخل قاعات الامتحانات ... مما أدى إلى خواء فى العقل غموض فى الفكر .

٤ - عدم وجود ضوابط معيارية مرجعية المحك لمستويات القبول عند الانتقال من مرحلة تعليمية لأخرى خاصة فى مرحلة القبول بالجامعة ، والاعتماد على نتائج امتحانات مقبوله اتسمت نتائجها بنوع من « التضخم » العلمى تمثل فى ارتفاع مبالغ فيه فى نسب الناجحين ومجموع درجات التحصيل يقابله رصيد ضئيل من التحصيل الحقيقى والمعرفة العلمية الفعلية والقدرات العقلية الأصيلة .

٥ - عدم ملاءمة معظم المبانى المدرسية للعملية التربوية بناء وتجهيزا واستيعابا .

٦ - ضعف مستويات إعداد المعلم بصفة عامة،ومعلم المرحلة الابتدائية خاصة الذى رغم أهمية دوره التربوى كان يعد إعدادا متواضعا دون المستوى الجامعى وبعيدا عنه . هذا مع نقص حاد فى معلمى المواد الفنية والنوعية بوجه عام . كما أن معظم برامج التدريب أثناء الخدمة كانت تهتم بالشكل أكثر من الجوهر ، سواء كانت موجهة للتجديد أو للترقى إلى وظائف أعلى .

٧ - اعتماد الترقيات إلى الوظائف القيادية الإدارية والفنية على الأقدميات المطلقة . دون اعتبار كبير لكفايات الوظيفة القيادية ومتطلباتها التأهيلية .

٨ - قصور الأدارة التعليمية عن تبنى المستحدثات فى علوم الإدارة المعاصرة وتطويعها لاحتياجات التعليم. فقد ارتبطت الأساليب الإدارية على جميع مستوياتها فى هيكل النظام التعليمى بروتينيات خطوط

السلطة التقليدية ، مما نتج عنه كبح لحرية المعلم داخل الفصل وقيد لحرية المدرسة داخل الإدارة التعليمية ومحدودية لمساحة الحركة للإدارة التعليمية داخل القنوات المركزية مع تعدد مختصيها وتداخل مسئوليات اختصاصييها .

٩ - قلة الاستفادة من الخبرات والتجارب المكتسبة من خارج النظام التعليمى ، وعدم وجود نظرة استراتيجية شمولية تضع التعليم كجزء متكامل من المنظومة التنموية القومية المتعلقة بسائر الأنشطة المجتمعية .

١٠ - عرض التعليم وعالجته وكأنه نشاط أحادى يسير فى تتابع خطى تختص به وزارة التربية فقط ويقتصر الاهتمام به على من يعملون تحت عباءتها . ومن ثم لم يكن يجتذب التعليم قطاعات مختلفة من الرأى العام ورجال الفكر وأصحاب الخبرة فى كل قطاعات الدولة للمشاركة بالرأى والمشورة فى سياساته وممارساته وطرق تمويله.وبالتالى حدث قصور فى معالجته وتفعيله كمشروع قومى وهذا مابدأت الاستراتيجية فى الأخذ به بصورة جادة ومتجددة لتتحول عملية تطوير وإصلاح ومتابعة ورعاية إلى «مشروع قومى » .

لقد تعددت مظاهر الضعف والوهن فى جسم نظامنا التعليمى - رغم الكثير من الجهود التى بذلت -.ولعل أحد المظاهر الأشد قسوة تلك التى عرضها الدكتور عبد السلام عبد الغفار - فى تقرير صادر عن مكتبه كوزير للتربية عام ١٩٨٥ - عن أحوال الأبنية التعليمية آنذاك ، حيث تبين الآتى :

(١) مجموع المبانى المدرسية بلغت ١٢٥٣٥مبنى يعمل داخلها١٦٩٧٩ مدرسة . وهذا يعنى أنه كانت هناك ٤١٤٤ مدرسة ليس لها مبان خاصة بها . بل كانت تعمل على شكل فترات متعددة داخل نفس المبنى ، حيث كانت بعض المدارس فى بعض أحياء القاهرة تعمل فترتين وثلاث فترات

فى اليوم الواحد . بل أن بعضها كان مهددا بعمل فترة رابعة . . .

(٢) عـدد المبانى الصالحة - فى حدود مقاييس متواضعة - لم يكن يتعدى ٧٧٨٦ مبنى أى بنسبة ٦٢ ٪ من مجموع المبانى .

(٣) الصورة فى المرحلة الابتدائية - والتى كانت تتطلب حلولا عاجلة وملحة - تمثلت فى وجود ٩١٧٠ مبنى منها ٩٥٩ غير صالحة تماما ، ومنها ٣٧٨٤٩ تحتاج إلـى إصـلاح . حـيث كان هناك ٣٦٣٣ مبنى غـير مزودة بالكهرباء ٧٢١ مبـنى غـير مـزودة بميـاه للشـرب ، ٣٣٥ مبنى تنقصها المرافق الصحية .

كـذلك وصلـت الكثافـة الطلابـية إلى أكـثر من ٧٠ طفلا يحشرون فى قاعـة لـم تكن تسـع لأكثر من ٣٠ طفلا تحت مسمى « فصل دراسى » . ناهيك عن مشكلات المقاعد والتهوية والأفنية المدرسية .

لقـد ورد بمضبطـة مجلـس الشعـب فى الجلـسة رقـم ١٠٧ بتاريـخ ١٩٨٨/٦/٢٠ على لسان وزير التعليم تصويرا للموقف :

« فالبنسبة للتعليـم الأساسـى أقـول للمجلس الموقر أن الحال لايسر . فالمبانى التعليمـية على الرغـم مـن الموارد التـى توجه وعلـى الرغـم من الآداء إلا أن زيادة السكان تؤدى إلى استمرار كثافة الفصول التى وصلت فى بعض المناطق إلى أكثر من مائة تلميذ،وإلى تعدد الفترات إلى فترتين وثلاث فتـرات بل إننا مهـددون فى محافظـة القاهرة بفترة رابعة ... » .

والحقيقة أن إحصـاءات وزارة التربية تشـير إلى أنـه فى نوفمبر ١٩٨٦ كان هـناك ١٠٥٦٦٧ تلميذاً بالمرحلة الابتدائية ، ٨٨٢٧ تلمـيذا بالمرحلة الإعـدادية ، ٥٠٦ بالثانـوى العام ، ٢٩٤٨ طالبا بالثانـوى التجـارى .. كان كل هؤلاء يدرسون بالفترة الثالثة من اليوم الدراسى ...

كانت هذه إحدى المظاهر القاسـية للمعاناة .. كـما كانـت هـناك مظاهر أخـرى . ففى حديث للآباء والمعلمين فـى مؤتمرهم السـنوى يقول الدكتور أحمد فتـحى سرور وزير التعليم بكـل صراحة ووضـوح عـن المعارك التى

يواجهها مع سلبيات المعاناة :

« لقد تصدينا لكثير من المعارك فى سبيل تطوير التعليم... أول هذه المعارك ظاهرة الغش الجماعى ... وكلنا يعرف أن أوراق الأسئلة كانت تخرج ويتم تصويرها ثم تتم الإجابة عنها ويتم إملاؤها وتلقينها الطلاب.. وبهذه الطريقة ينجح من ينجح ... وكثيرون يتفوقون باسم الغش» ...

وفى حديثه بأكاديمية ناصر للعلوم العسكرية شَخَّص الوزير المناخ الذى جاءت فى ظله استراتيجيته لتطوير التعليم بقوله دون مواربة :

« كان المناخ سيئا ... فالناس قد تعودوا على النجاح السهل والكسب السريع . فسادت فى هذا المناخ ظاهرة الدروس الخصوصية والحصول على الامتحانات بطرق غير مشروعة والغش الجماعى بالميكروفونات ... فالتعليم كان من أجل الحصول على الشهادة . ولم يكن من أجل التعليم واكتساب الخبرة ... كانت المهمة ثقيلة ... وبدأت الصحف بالتجريح . وأصحاب الكتب الخارجية يوعزون لمهاجمة الوزير . وكانت هناك شهادة الـ چى سى إى GCE التى يأخذها بعض القادرين ... وكان علينا أن نقضى على الفلول الأخيرة من أصحاب المصالح ...» .

إلى جانب كل ذلك كانت هناك الشكاوى من سوء المناهج والمقررات والكتب المدرسية وما اتهمت به من جمود وحشو وتكرار وبُعْد عن اهتمامات المتعلمين وقصور عن ملاحقة التطورات المعاصرة فى محتواها وأساليب تدريسها ، وتذبذبت مستويات التقويم بين سوء استغلال لدرجات أعمال السنة وبين قولبه وتنميط لأسئلة الامتحانات وصاحبها شكاوى من تعسف مَن أطلق عليهم « جنرالات غرف العمليات » المرتبطة بامتحانات الثانوية العامة تمثل أحيانا فى نوبات من البكاء والعويل داخل لجان الامتحانات، ولم يخلو من حجارة من سجيل خارج تلك اللجان التى كانت ومازالت أشبه بدور المناسبات الحزينة .

وبسبب نقص المبانى المدرسية وسوء أحوالها تقلصت الأنشطة الطلابية

أو انعدمت . وحتى فى مدراس الصفوة اختزلت إلى أنشطة مظهرية واستعراضات دعائية . وبسبب المشكلات الاقتصادية أصيب المعلمون باحباطات بسبب أوضاعهم المادية والمعنوية وبسبب استهدافهم كبش فداء لسوء أحوال التعليم وضآلة عوائده . وظل معلم المرحلة الابتدائية متدنيا فى إعداده ومحبطا فى مكانته يشعر بحرمانه من حقه فى النمو المهنى والترقى الوظيفى . وحتى البرامج التى وضعت لتأهيل بعضهم منيت بضعف فى أساليب ممارساتها وسوء استغلال لنبل أهدافها فكانت كلفتها أعلى بكثير من عوائدها .

من ناحية أخرى تضخم عدد الإداريين وعدد الوظائف الاشرافية ذات المسميات دون المدلولات . ومما أدى إلى ضعف الممارسات الإدارية الكفؤة اهتزاز معايير اختيار القيادات وتداخلت الأدوار الإدارية والفنية والتعليمية بل حدث تناقض فى الوقت الذى كان ينشد فيه التكامل ... وخضع المعلم فى النهاية ... وهو جوهر العملية التعليمية - إلى تعدد الرئاسات وتسيد الإداريات .

وبسبب تدهور الكتاب المدرسى الرسمى انتشرت الكتب الخارجية دون ضبط أو إحكام يحافظ على مستوياتها التربوية ويصون قيمها العلمية والتعليمية . كذلك حدث هبوط فى مستوى كتب مدارس اللغات بسبب سوءات أو تجاوزات صاحبت طرق ومصادر توفيرها .

وبالنسبة للتعليم الفنى فقد كان يعانى من عدم الدقة فى البيانات وضآلة الاهتمامات والمخصصات . وكان وكأنه نوع التعليم الذى يوصى به مسئولو التعليم وخبراء التربية لأبناء الآخرين ، ويسلكون فى نفس الوقت كل السبل لإبعاد أبنائهم عنه أو لإبعاده عن أبنائهم.فكان العزوف عن الالتحاق به من جمهرة الطلاب والهروب من العمل فيه من كل المعلمين . وكان هناك انفصال - وربما انفصام - بين التعليم الفنى وبين المؤسسة الخدمية والإنتاجية المفترض فيها أن تكون صاحبة المصلحة فى

تطويره والارتقاء به.وفيما عدا قلة قليلة من المدارس الممولة تمويلا أجنبيا فى ضوء اتفاقيات حكومية مشتركة ، فإن غالبية مدارس التعليم الفنى كانت فقيرة فى مبانيها وتجهيزاتها ، متواضعة فى مقرراتها ومناهجها ، ومتخلفة فى تخصصاتها وأساليب تدريبها... إضافة إلى قنوط العاملين بهـا ... ومـن ثـم يمكـن القول بأنه إذا كان التعليم العام كان يشكو من فقر المناهج فإن التعليم الفنى كان يعانى من مناهج الفقر .

على الرغم من هذه المعاناة وتلك السحب القائمة من المشكلات والتعقيدات ، كانت المواجهة تستند إلى مبدأ الإصرار بأن الحل قد يكون صعبا ولكنه ليس مستحيلا . فحملت استراتيجية التطوير شعار « أمة لها مستقبل» من منطلق أن الخبرات التى مرت بها مصر تؤكد أنها كانت تخرج دوما مرفوعـة الرأس رغم كل المشكلات والضيقات التى حلت بها ورغم كل حلقات الضغط التى أحكمت حولها .

ومن منطلق الحاجة إلى إصلاح جذرى فى التعليم المصرى شأنه فى ذلك شأن كل أنظمة التعليم فى العالم حتى المتقدم منه ، جاءت الاستراتيجية متناغمة مع مطالب إصلاح عالمية . فالرئيس الأسبق ريجان دعا إلى إصلاح التعليم فى الولايات المتحدة بعد أن رأى أن وضع التعليم فى بلاده جعل منها «أمة فى خطر» . كما تبعه بعد ذلك الرئيس السابق جورج بوش فى رسالته عن التعليم فى أبريل ١٩٩١ تحت عنوان «أمريكا عام ٢٠٠٠» دعا فيها إلى العمل على تحقيق أهداف الارتقاء بمستوى أداء الطلاب الأمريكيين بعد أن تدنت نتائج التحصيل عندهم فى الاختبارات الدولية خاصة فى الرياضيات والعلوم . كذلك سبق أن طالب كينيث بيكر وزير التعليم البريطانى فى عام ١٩٨٧ بالحاجة الملحة إلى إدخال حيوية جديدة فى النظام التعليمى البريطانى والذى - على حد تعبير بيكر آنذاك « لم يثبت حساسية تجاه مطالب التغيير » وقدم فى ديسمبر ١٩٨٧ إطار لإصلاح جذرى فى التعليم رأى أنه « سوف يعمل

على رفع المستويات ... ويخرج جيلا بريطانيا أفضل ...» .

ومن منطلق العزيمة الصادقة والنظرة المتفائلة يتحدث وزير التعليم المصرى لرئيس تحرير جريدة الأخبار فى ١٩٨٧/٣/٣١ قائلا« ... أود أن أقرر بأن تطوير التعليم عملية مستمرة وتعكس تطور الحياة ومستقبلها وطموحها. ونعتبر تطوير التعليم قضية رئيسية لتحقيق التنمية والتقدم .. ولابد من ثورة تعليمية تغير الواقع المتخلف إلى حاضر مشرق ومستقبل طموح ...» .

وفى حديثه لجريدة الأهرام فى ١٩٨٧/٥/٦ يقول الوزير « ... إنه لا يمكن لمصر صاحبة الحضارتين المصرية القديمة والعربية الإسلامية أن يظل تعليمها فى مسار تعليم الدول النامية . وأنه لا بد من أن يتطور النظام التعليمى المصرى ليضع مصر فى مصاف الدول الكبرى ...» . وفى حديث آخر يقول عن مستقبل الاستراتيجية :

« .. المستقبل مضىء بإذن الله ونحن عازمون على تحقيق مابدأناه.. »

وهكذا نجد أن قسوة المعاناة والاحساس بالمسئولية كانت دافعا للعمل الجاد الذى يحدوه الأمل بإمكانية وجود حل لإصلاح أحوال التعليم ولكنه ليس حلا من نفس النوع التقليدى وإنما حل يستجيب لمتغيرات العصر يتفاعل مع متطلبات المجتمع وطموحاته ويستجيب للمهارات التى يتطلبها سوق العمل ويتواءم مع احتياجات أجيال غير متلاحقة تتدفق ثانية بعد الأخرى فى فيضان سكانى متسارع تلتزم الدولة بتعليم أفراده حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسى فى إطار إمكانيات مادية غير محمودة ومبان مدرسية محدودة .

فى ضوء كل ذلك كان لابد من وضع استراتيجية منظومية من خلال نظرة شمولية مبنية على تشخيص الواقع ومستشرفة آمال المستقبل لإحداث تغيير تربوى مخطط له فى المنظومة التعليمية بكل أبعادها

مستهدفا الممارسات التدريسية ومصادر التعلم والبنى والتنظيمات الهيكلية للمؤسسة التربوية واضعا فى الاعتبار رفع مستوى آداء المتعلم والارتقاء بمخرجات العملية التعليمية بصفة عامة .

ولابد لنا من أن نشير هنا إلى أن التطوير المنظومى الخبير يمر بمراحل ثلاثة أساسية هى : مرحلة المبادأة والتى يطلق عليها البعض مرحلة التعبئة استعدادا للتحرك، وتتكون من مجموعة الأحداث التى تقود إلى اتخاذ القرار - كما تتضمن اتخاذ القرار فعلا - بتبنى تجديدات تربوية معينة . المرحلة الثانية هى مرحلة التنفيذ وهى عملية وضع عناصر التجديد موضع الممارسة الفعلية . أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة «مأسسة» التجديدات التربوية ويعنى ذلك أن تصبح التجديدات التى استحدثت جزءا عاديا من ممارسات المؤسسة التربوية وكونا من مكونات بنيتها الأساسية وروتينا فى دولاب عملها، بحيث لاينظر إليها على أنها مجرد تجديد تحت الاختبار بل عملا تربويا من أعمال العملية التعليمية المميزة للنظام التعليمى القائم .

ولقد أخذت الاستراتيجية فعلا بهذه المراحل حيث وضعت كل تصوراتها للأبعاد المختلفة واتخذت القرارات لتنفيذها وتحولت الغالبية منها إلى ممارسات تربوية متكاملة داخل المؤسسة التعليمية ، إلا أن بعض عناصر الاستراتيجية .. خاصة ما يتعلق بإصلاح نظام الثانوية العامة - لم يُعْط الفرصة فى قطع شوط فى التنفيذ . ومن ثم لم تسنح له الفرصة لتثبيت جذوره فى المؤسسة التربوية ليعطى ثماره كما أعطت بقية أبعاد الاستراتيجية ثمارها وأكلها .

الفصل الثالث

المنظور الاستراتيجى

- ❐ قومية التعليم وديمقراطية الحوار .
- ❐ استثمار الأفكارالتربوية الشجاعة والخبرات التراكمية الصادرة عن القيادات الفكرية والمجالس المتخصصة .
- ❐ المعلمون هم جنرالات وجنود معركة التطوير .
- ❐ التعليم وحدة منظومية متكاملة تضم مجموعة من المكونات التبادلية التفاعل .
- ❐ المؤسسة - وليس الفرد - هى صاحبة الحق فى اتخاذ القرار .

المنظـور الاستراتيجـى

الاستراتيچية كمصطلح تعنى أصـلاً فن قيـادة الجيوش ، وهـى لفظة منحوتة عن أصل إغريقى (Strategia) المكونة بدورها من مقطعين هما (Strato)، وتعنى «جيش»، (Agein)، وتعنى يقود . ومنهما جاءت الكلمة الانجليزية (Strategy) ونحتها العربى من حيث اللفظ. أما من حيث المعنى فإن المصطلح يستخدم بمعنى عام يدل على خطة معينة للوصول إلى هدف واضح ومحدد . وتنعكس الأصول العسكرية للمصطلح فى أنه يستخدم فى مواقف قد تتضمن صراعات ضد تحركات الخطة كما تتضمن تتابعات وبدائل تسعى لتحقيق الهدف وتحول دون حدوث نتائج مصاحبة سلبية أو غير مرغوبة . ولأن التربية والتعلم عمل غائى هادف يتطلب جهدا منظما ومدروسا كما يحتاج إلى إقدام وشجاعة فى التحرك لبلوغ أهداف محددة ، فإن مصطلح «الاستراتيچية» الذى استخدم لتطوير السياسة التعليمية والمبادرات الشجاعة التى اتخذت لتنفيذها كان استخداما مناسبا وصحيحا .

وتقـول الدكتورة نادية جمال الدين أن السياسة التعليمية عبارة عن «مجموعة من المبادىء والقرارات تستمد من نظام محدد للقيم بمستوياتها المختلفة ومن استشراف النتائج المحتملة للقرارت .. وإنه لكى تتحول أى سياسة تعليمية إلى واقع لابد وأن توضع لها الاستراتيچيات المناسبة والخطط التى يتم تنفيذها فى ضوئها » ..

ومن منطلق أن الخطاب التربوى لايقتصر على التنظير بل يتعداه إلى دراسة المؤسسات وطرق ممارساتها كأساس للمنطلقات التنظيرية، فقد بدأ العمل بتشخيص الواقع ، حيث كلف وزير التعليم مجموعات عمل متخصصة لدراسة الواقع على المستوى المركزى من قيادات التربية والفكر وكبار رجال التعليم . كما تم عقد (٢٦) مؤتمرا للمعلمين فى المديريات التعليمية بمحافظات مصر المختلفة فى غضون شهرى فبراير

ومارس ١٩٨٧. وتم عقد مؤتمر قومى فى يوليو ١٩٨٧ أعدت له دراسات تناولت الجوانب المختلفة للعملية التعليمية وتجمعت من خلال آراء مختلف الاتجاهات الفكرية من أهل الرأى والسياسة ورجال الأعمال وعلماء التربية ورؤساء الجامعات ورجال التعليم السابقين والحاليين. وإذا كان هذا المؤتمر قد عقد فى ثلاثة أيام فإنه من الإنصاف الإقرار بأن التحضير له استغرق أربعة شهور عقدت فيها العديد من المؤتمرات والندوات وأعدت فيها أوراق استندت إلى خبرات ودراسات لمراكز ومؤسسات متخصصة وتوصلت إلى التوصيات التى انتهى إليها المؤتمر الكبير فى يوليو ١٩٨٧ .

وفى ضوء كل ذلك أمكن تحديد أهداف ورسم خطوطٍ استراتيچية .

وقد تحددت أهداف عامة لسياسة التعليم تتلخص فى الآتى :

١ - التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل من حيث : إزالة السلبيات وتدعيم الإيجابيات المتمثلة فى صلابة الإنسان المصرى وقدرته على الصمود والمقاومة وشعوره بالانتماء . ومن حيث التأكيد على الذاتية الثقافية العربية الإسلامية، والمواطنة الذكية السوية والاستقراء الواعى لظروف العصر ومطالب الغد ، وتعميق القيم الاجتماعية والإنسانية من حب وإخاء وسماحة .

٢ - إقامة المجتمع المنتج من حيث ربط التعليم بالعمل والإنتاج ، وتوفير القوى البشرية اللازمة المؤهلة ، ومن حيث البعد عن الأنماط الاستهلاكية .

٣ - تحقيق التنمية الشاملة من حيث ربط مخرجات التعليم بخطة التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا، ورفع المستوى الثقافى للمواطن ووحدة النسيج الاجتماعى للوطن بعيدا عن التناقضات والصراعات ومتجها نحو مجتمع الوفرة والرفاهية .

٤ - إعداد جيل من العلماء من حيث كفالة تحقيق التقدم العلمى ، وعدم الاقتصار على العلوم الطبيعية وحدها بل الامتداد إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وتنمية القدرات الابتكارية عند المتعلمين عامة

واكتشاف وتشجيع المتفوقين فى كل مراحل التعليم والاهتمام بالتعليم المتميز وفتح قنوات جديدة لتنمية المواهب .

وقد ترجمت هذه الأهداف العامة فى مجال التعليم قبل الجامعى إلى هدف أساسى محدد هو الارتفاع بالمستوى الكيفى للتعليم العام والتكنولوجى والارتفاع بمستوى الثانوية العامة .

وهدف تأكيد الذاتية الثقافية دون عزلة عن العالم المعاصر يذكرنا بمقال للدكتور زكى مبارك (مجلة الهلال نوفمبر١٩٣٦) يقول فيه « ... فنحن نريد أن تكون للأمم العربية ثقافة لها خصائص وأصول ، ولكننا ننكر انقطاعها عن الثقافات الأجنبية لأن الانقطاع عن العالم من علائم الضعف والخمود » .

وهدف الوصول بالتعليم إلى كل الملزمين مع ضرورة الارتفاع بالمستوى الكيفى للتعليم ، يذكرنا بمقال للدكتور طه حسين (مجلة المصور فبراير ١٩٤١) يعلق فيه على حديث لبهى الدين بركات أحد ساسة مصر ومفكريها فى ذلك العصر قائلا « ... الذى يسرنى فى حديثه أننا متفقان الاتفاق كله فى الموضعين ... فأما أحدهما فهو أن الديمقراطية الصحيحة تقتضى أن ينشر التعليم فى غير تحفظ ولاتردد بين طبقات الشعب جميعا ... وهو يريد كما أريد وكما يريد كل ديمقراطى مخلص ألا ينشر فى مصر تعليم ما ، وإنما ينشر فيها تعليم خليق بهذا الاسم . تعليم صحيح يثقف العقل ويقوم الخلق ويرقى الذوق ويصفى الطبع ويحيى الضمير ....» .

ولعله من المناسب القول هنا بأن جوهرية وأهمية الأهداف التى أعلنت عام ١٩٨٧ فى مصر لتطوير التعليم تتضح فيما أعلنه الرئيس چورج بوش فى عام ١٩٩١عن أهداف استراتيچيته فى تطوير التعليم بالولايات المتحدة . فقد أعلن من البيت الأبيض فى ١٨/٤/١٩٩١ ستة أهداف للتعليم لأمريكا عام ٢٠٠٠ وهى أنه بحلول عام ٢٠٠٠ يتحقق الآتى :

١ - يبدأ كل أطفال أمريكا المدرسة وهم مستعدون للتعلم .

٢ - يصل معدل التخرج من المرحلة الثانوية إلى ٩٠٪ على الأقل .

٣ - يثبت الطلاب كفاءة فى امتحانات تعقد لهم فى نهايات المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية فى المواد المحورية والتى حددها بأنها: الرياضيات والعلوم واللغة الانجليزية والتاريخ والجغرافيا . وبحيث تعلم المدارس الطلاب أن يعملوا عقولهم بحيث يكونون معدين لأن يكونوا مواطنين قادرين على تحمل المسئولية، ومؤهلين لمزيد من التعلم وللعمل المنتج فى ظل اقتصاد معاصر .

٤ - أن يتفوق الطلاب الأمريكيون فى العلوم والرياضيات ويتبوأوا المراكز الأولى عالميا .

٥ - ألا يوجد أمريكى أمى وأن يمتلك كل أمريكي المعارف والمهارات اللازمة للمنافسة فى اقتصاد حر ولممارسة حقوقه وواجباته كمواطن .

٦ - أن تتحرر المدرسة الأمريكية من المخدرات والعنف وتوفر مناخا منضبطا يشجع على التعلم .

وتتفق أهداف بوش مع التأكيد المتكرر على الهدف الأساسى وهو رفع مستوى التعليم وانضباط الشارع المدرسى ، فنجد وزير التعليم المصرى يقول فى مؤتمر الآباء والمعلمين (٨٩/١٢/١٨) :

«إن التطوير الذى نؤمن به يتطلب رفع قدرات الطلاب إلى مستويات التفكير العليا وينمى من مهاراتهم وقدراتهم ... ويستطيع أى خريج أن يفكر لنفسه، وأن يشق طريقه، ويجد فرصة عمل قد يخلقها لنفسه ...».

وفى ندوة جريدة الشعب حول خطة تطوير التعليم أشار وزير التعليم بأنه اعتمد فى خطة تطوير التعليم على خصيصتين : « الأولى الجدية والانضباط . والثانية التجديد التربوى» ... ثم قال فى معرض محاربته للتسيب والغش فى الامتحانات « إن هناك طبقات طفيلية تريد تحقيق النجاح والثروة فى وقت سريع » « مخدرات ، رشوة » وأنا أعتبر الغش نتيجة لوجود هذه الطبقات (جريدة الشعب ٥/٢٤ ، ١٩٨٨/٦/٧) .

ولقد كانت أبرز ملامح الفكر الاستراتيجى لتحقيق هذه الأهداف مايلى:

١ - قومية التعليم وديمقراطية الحوار

فـقد بدأت قضايا التعليم فـى هذه الفترة تحـتل مساحة عريضـة مـن الصحافة ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية ، وتناولتـها الآراء والكتابات مـن رجـالات الأحـزاب على اختلاف توجهـاتهم وأصحاب الرأى من رجال الفكر والتربية وأصبح التعليم قضية كل بيت مصرى . ويذكر الدكتور حامد عمار فى كتابه « فى تطوير القيم التربوية رأى آخر » الصادر عام ١٩٩٢ ، عـن هـذه الاستراتيجية ... « ومع ذلك فإنه مما يحمد لهـذه الاستراتيجيـة ولرحابـة صدر السيد الوزيـر الدكتور أحمد فتحى سرور حينئذ أنهما أفسحا مساحات عريضة للحوار وللرأى والرأى الآخر، فضلا عمـا أتاحه ذلك الحـوار من تنوير للرأى العام فى قضايا التعليم ، وهـى ظاهـرة تكاد تكون غير مسـبوقة فى مـجال النقد للخطـط والسياسـات التربوية وقد تأكد هذا الجانب الإيجابى مـن تداعـيات الاستراتيجية مادار حولها بعد إقرارها من نقاش فى الصحف ووسائل الإعـلام الأخرى ، وفى منتديات الأحزاب والنقابات والروابط والجمعيات» .

وقد كان عـرض قضـية التعليم كقضية قومية عاملا دافعا لتحقيق الآتى:

- الاستجابـة والتفاعل مع الاهتمـام الشعبـى المتزايـد وطموحـات الجماهير وشهيتها المفتوحة للتعليم .
- إطـلاع الرأى العـام على ضـآلة مصـادر التمويـل المتاحـة للتعلـيم وإشعارهم بالمسئولية .
- وضع الأجهزة التعليمية ، فى مواجهة مباشرة مع الجماهير بقصد أن تتجاوب هذه الأجهزة لمتطلبات تطوير التعليم والاستجابة لحاجات المجتمع
- التنوير بقضـايا التعلـيم ومشكلاته والعـمل على تغـيير العديد من الاتجـاهـات المتوارثـة والتقليديـة نحـو الكثير من القـضايـا التعليميـة والتبصير بالواقع واحتياجاته واستشراف المستقبل وطموحاته حيث لايمكن أن تبنى مضامـين التعليم على أسـاس التوسع الخطى فيما هو سائد ولا على استراتيجية «المزيد من نفس النوع» .

وهكـذا نجـد أن التعليم فى مصر خرج من الانغـلاق على ذاتـه داخـل

ديوان الوزارة، أو على الأكثر داخل مديريات وإدارات التعليم إلى الشارع المصرى بل إلى كل بيت مصرى من حيث مناقشة سياسته وقوانينه ومقترحات تطويره واستراتيجيات تنفيذه ، فأصبحت مستحدثاته وتجديداته تناقش على مستوى الكثير من المنظمات الإقليمية والعالمية ، مثل ندوات التجديدات التربوية بالدول العربية والدولية وتقرير مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية (عمان ٨٨/٦/١٢) وتعليقات بعض أساتذة جامعة هارفارد ، والمنتدى العالمى عن «التعليم للجميع» وقد جاء بجريدة الأهرام فى(١١/١/ ١٩٩٠)مايلى: إذا كانت قضية التعليم تشغل بال وفكركل الناس فى مصر، كما لم تشغلها قضية جماهيرية أخرى من قبل .. فقد تقدم وزير التعليم فى أول بادرة من نوعها لاستطلاع الرأى العام المصرى حول تطوير التعليم وسياساته حتى تصدر قراراته بصورة واضحة للرأى العام لاتثير زوبعة أو ضجة أو موجة من التساؤلات .. وسوف يتم هذا الاستطلاع من خلال استبيان ورسالة من وزير التعليم الدكتور أحمد فتحى سرور إلى مختلف المؤسسات التعليمية والأحزاب والنقابات والشخصيات العامة فى كافة مجالات التعليم والأدب والثقافة والصحافة ومجالس الآباء والهيئات العامة بجميع اتجاهاتها.... » .

وكما جاء بجريدة الأهرام فى ١٩٩٠/١/١١ والمصور فى ١٩٩٢/١٠/١٩ وغيرها من الصحف ، فقد أعلن الوزير نتائج المشورة القومية التى جاء بها تأكيد قادة الفكر والرأى على أن حركة تطوير التعليم تؤكد غرس المعنى الإنسانى للحرية، وأوضحت عينة أولياء الأمور أن جهود التطوير أسهمت فى الإحساس بجدية الدراسة ، وأن ٨٢٪ من العينة أشارت إلى ضرورة استمرار التطوير لتجاوبه مع ما يجرى على الساحة القومية والإقليمية والعالمية من متغيرات، ووافق ٨٣,٢٪ من عينة الطلاب على أن نظام الامتحانات يقيس القدرة على الفهم والاستيعاب ... وأوضح ٩٧٪ من قيادات التعليم و ٩٧,٦٪ من عينة الموجهين و ٩٧,٤٪ من عينة المعلمين أن التطوير الذى يجرى حاليا فى التعليم قبل الجامعى سوف تكون له انعكاساته على التعليم الجامعى ..

٢ - استثمار الأفكار التربوية الشجاعة والخبرات التراكمية الصادرة عن قيادات فكرية ومجالس متخصصة

تعددت روافد الفكر التربوى لاستراتيجية التعليم، فقد كانت امتدادا وتجسيدا للعديد من الفكر الذى امتدت جذوره عبر عقود من تاريخ التعليم فى مصر الحديثة. فقد استلهمت صوت الشيخ حسن العطار شيخ الجامع الأزهر الذى نادى فى أواخر القرن الثامن عشر بأن «بلادنا لابد أن تتغير فنعلم بها من العلوم ماليس فيها »رغم فترة الجمود والتخلف التى كانت سائدة آنذاك واستشعرت صوت المصلحين مثل رفاعة الطهطاوى والشيخ محمد عبده وعلى مبارك ومشروعه المعروف باسم لائحة رجب (١٢٨٥ هـ). واهتدت بروح القوانين الدستورية التى أكدت إلزامية التعليم فى بعض مراحله ومجانيته والتى عبر عنها الدكتور سرور بقوله إنها « تعبير حضارى عما بلغه المجتمع من تقدم » ... وفى الاحتفال بالعيد المئوى للدكتور طه حسين تحدث الدكتور سرور فى احتفال كلية الآداب (١١/١١/١٩٨٩) قائلا: «فما أشبه الليلة بالبارحة ..لقد أدرك طه حسين منذ نصف قرن أو يزيد مفاتيح إصلاح التعليم وهى تمثل جزءا كبيراً من خطتنا لإصلاح التعليم وتطويره.ومن ثم فنحن نعترف بأن عميد الأدب العربى بفضل السبق والريادة .. وتأكيده على مبادىء ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص ومجانية التعليم وتحديث البنى والهياكل وتطوير البرامج والطرائق والاهتمام بشئون المعلمين»..كما استند إلى قانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذى وضعه الدكتور مصطفى كمال حلمى . وفى تشكيله لأول لجان للتطوير كان الدكتور عبد السلام عبد الغفار وزير التعليم الأسبق رئيسا للجنة تطوير أهداف التعليم. كما استند فى مشروعاته إلى تقارير وتوصيات المجلس القومى للتعليم واليونسكو ونقابة المعلمين ولجنة التعليم بمجلس الشعب ودراسات مجلس الشورى (وثائق تطوير التعليم قبل الجامعى ، يناير ١٩٩٠)... وهكذا فإننا نجد أن الفكر

التربوى لاستراتيچية تطوير التعليم لم يأت من فراغ أو دراسات أحادية أو فردية ، بل كان حصيلة تفكير ومشاركة جماعية وامتداد طبيعيا لأصحاب الفكر الأصيل وتنفيذا لأفكار ظلت حبيسة رغم أن أوصت بها مجالس متخصصة وقيادات فكر ثاقب. وفى محاضرة أمام نقابة المعلمين (٢١/٢/١٩٩١) يقول صاحب الاستراتيچية «لابد أن نعترف بأن النظام التعليمى لم يكن أبدا نظاما جامدا ، وأنه تأثر واستفاد دائما من جهود رجال التعليم وواضعى السياسات التربوية» .

٣ - المعلمون هم چنرالات وجنود معركة التطوير

تضع استراتيچية التعليم المعلم على أنه حجر الزاوية فى عملية تطوير التعليم حيث تقول بأن «أى حديث عن محاور استراتيچية التطوير بعيدا عن المعلم ، هو كمن يبنى قصرا فى الهواء» . وتنطلق الاستراتيچية من أن أهمية المعلم لاتتوقف فقط على حسن إعداده وتأهيله علميا وتربويا بل تتوقف أيضا على إصلاح أحواله المادية والاجتماعية. «فالحياة الكريمة تمثل عنصر الأمن لدى المعلم ، وينطلق منها إلى الأداء الفعال » .. وقد تأكد ذلك من أن مؤتمر التعليم استند - من بين ما استند إليه - إلى مؤتمرات عقدها المعلمون فى جميع محافظات مصر فى ربيع ١٩٨٧. كما أن جميع المحافل التربوية طالبت بتحسين المعلم أدبيا وماديا كمنطلق لأى تطوير. يقول الدكتور سرور فى اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المعلمين (٢١/٤/١٩٩٠) : « لقد تفاعل المعلمون مع حركة التاريخ ومتغيرات العصر... فكانوا على مدار التاريخ رسلا للمعرفة والعلم... واليوم لابد أن يكون لنا برنامج لهذا الغد ينفذه رجال آمنوا بربهم وبرسالتهم ».. ويستطرد وزير التعليم قائلاً « أننا نؤمن كل الإيمان بأن الحياة الآمنة الشريفة للمعلم مطلب ضرورى لتطوير التعليم.. » ثم عدد الإنجازات الفعلية بإصدار قرار لجنة شئون الخدمة المدنية (رقم ١ لسنة ١٩٨٩) ،

النشـرة العامـة رقـم ٩٦ لعـام ١٩٨٩، القـرار الـوزارى رقـم ٩٢ لسنـة ١٩٩٠، رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٠ ، رقم ١١٠ لسنة ١٩٩٠ .. إلـخ الخاصـة بالحوافز والمكافآت وصـندوق الزمـالـة وتطوير نظم الترقيـات واستحـداث وظائف عليا...وانتهى بقوله «إن ثقة مصر فى المعلمين كبيرة بغير حدود إنهم الرواد والقادة الذين يتحدد بهم مستقبل مصر » وفـى عـيد المعـلم يقول الدكتور سرور للمعلمين «إن تطوير التعليم سيقوم على أكتافكم.. وأن الدولـة وهـى تحييكم فى يومكم هـذا لترجـو منكم المزيد من العطاء أحييكم وأشكركم لجهدكم المتواصـل وعطائكم المستـمر والمتزايد ، وإنـى لأرى فى هذا العطاء أصالة هذا البلد الطيب ، فهو كماء نيلها سائغ غير ممنوع وموصول غير مقطوع ». وفـى محاضـرة فـى أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية (٢٩/٤/١٩٩٠) يقول الدكتور سرور «وأصارحكم .. بأنـه لم يكن معـى فى البدايـة جنرالات وجنود بالعـدد الكافـى لكنـهم سرعـان ماكثروا وآمنوا بعد فترة وجيزة ، وكان الناس يظنون أننى داخـل المعارك الاستراتيجية وحدى ، ولكن الذين آمنوا بهذه الاستراتيجية معى جعـلوا من نجاحها أمرا واقعا » . ويتـفق ذلك مع خطـاب الرئيـس مـبارك فـى الاحتفال بعيد المعلم السابع عشر حيث وجه تحيته إلى المعلمين مؤكدا أن المعلم « هـو محـور الارتكاز فى هـذا التطوير وعليـه يتوقـف نجـاح أى تطوير » ... ثم يقول «ولهذا فإننا نعقد الرجاء على المعلمين لتحقيق مـا تصبو إليه مصر من أهداف ونحن على عتبة القرن الحادى والعشرين» .

٤ - التعليم وحدة منظومية متكاملة تضم مجموعة من المكونات المتفاعلة

إن مكونـات التعليم متـداخلة وكل منهـا جزء من كل يتـأثر ويؤثـر فى بعضه البعض ، ويعـمل كل مكـون مـن أجل تحقيق الهدف القومـى الـذى يمثـل العامـل المشتـرك بينهـما . وقـد أكدت ذلك كـل الدراسات التربوية البحثية فيما يسمى بأسلوب تحليل النظم عن تطوير التعليم. ولقد جاءت

«شمولية التطوير» المنطلق الأول للاستراتيجية ، حيث أكدت أهمية كل من المعلم والإدارة التعليمية والمناهج بأهدافها ومحتواها وطرق تدريسها وأساليب تقويمها وتكنولوجياتها، والأبنية المدرسية والكتب الدراسية ... إلخ ، « فكل مكون من هذه المكونات يتصل بالآخر أوثق اتصال تأثيراً وأثرا، مما يستوجب الإقلاع عن محاولة التغيير والإصلاح فى واحد منها بعيدا عن المكونات الأخرى » . وقد تضمن قانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ تعديلات شملت العديد من مكونات العملية التعليمية من حيث إعادة تنظيم السلم التعليمى ، نظم القبول والامتحانات وتنظيم الدراسة بالمرحلة الثانوية وبعض جوانب التعليم الفنى . كما تضمنت الخطة الخمسية لإصلاح التعليم مشروعات مست كل جوانب العملية التعليمية واستصدرت القرارت اللازمة لإنشاء المؤسسات التربوية والهيئة العامة للأبنية وصندوق دعم التعليم ، ووضعت القرارت التنفيذية لتطوير إعداد المعلم وتطوير المناهج على أسس علمية حديثة تراعى التنسيق الأفقى والرأسى ، كما أدخلت مواد دراسية معاصرة فى كل المراحل ونوعيات التعليم قبل الجامعى العام والمهنى والفنى والنوعى فى إطار تحقيق الهدف القومى الاستراتيجى للتعليم كعملية إنتاجية . وكما هو الحال فى سائر القطاعات الإنتاجية ، فإن الإصلاح يسير فى بعدين متكاملين هما: التحكم فى الجودة، وإعادة تصميم خطوط العملية الإنتاجية ، لذلك فإن المنظور الاستراتيجى فى هذه المرحلة شمل إعادة التصميم فى البنية التعليمية ومكوناتها والعلاقات بينها تمثلت فى إعادة تنظيم السلم التعليمى بقصد تحقيق استهداف كل الملزمين وتنويع التعليم فى الحلقة الإعدادية والمرحلة الثانوية وتعديل نسبة القبول به بما يتفق مع معطيات خطط التنمية،ورفع مستوى مصادر إعداد المعلم الثقافى والفنى والنوعى والأكاديمى . كما شمل ضبط جودة الإنتاج من خلال تحسين ما هو قائم مثل تحديث المناهج والكتب الدراسية والأوراق الامتحانية وإدخال مواد

تكنولوجية وتطبيقية معاصرة .. لزيادة فاعلية ما هو قائم .. كل ذلك فى إطار البعد الإنسانى ومتغيراته المتداخله وتبايناته البشرية .

٥ - اعتماد النظام المؤسسى فى اتخاذ القرار

إن الأفكار التجديدية المبدعة قد تأتى عن طريق مبادرات فردية ولكن اعتمادها كسياسة أو ترجمتها إلى قرارات لابد أن يسبقها دراسات متعمقة وحوارات ديمقراطية يشارك فيها واضعو القرار والخاضعين له والمنفذين له وربما كل من يهمهم الأمر . ومن ثم لابد أن يصدر القرار عن مؤسسة لاتتغير بتغير القيادات ، وبالتالى تضفى على القرار شرعية وتضمن له قبولا وفاعلية ، ومن ثم يتحقق حد أدنى من الاستقرار فى سياسة التعليم وتبتعد مجريات الأمور فيه عن التقلبات الشخصية أو التمددات الوهمية داخل أنابيب اختبار وزارة التربية . ومن ثم اعتمد الفكر الاستراتيجى لسياسة التعليم على دور المؤسسات والمجالس «الدائمة» التى تقوم بدور « المرشحات » للقرارت ومعطيات الخطاب التربوى. وبالتالى تم تدعيم وتطوير المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى ومجالسه النوعية ومركز البحوث التربوية والتنمية وشعبه البحثية وأنشىء مركز تطوير المناهج ، والمجلس الأعلى للامتحانات الذى تحول بعد ذلك إلى مركز التقويم التربوى، والهيئة العامة للأبنية التعليمية ، والشبكة القومية للمعلومات ، والمجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية ، الجمعيات التعاونية التعليمية .. هذا بالإضافة إلى الاستفادة التامة من دراسات وتوصيات المجالس القومية الكبرى خاصة مجلس الشورى والمجالس القومية المتخصصة وما يحال إلى المجلس الأعلى للجامعات وقطاعاته النوعية فيما يتعلق بأمور التعليم قبل الجامعى .

الفصل الرابع

عيـــون الصحـــافـــة

- ❑ صورة لما قبل الاستراتيجية .
- ❑ الصحافة والمسيرة التربوية .
- ❑ عيون الصحافة على موقع المعلم فى الاستراتيجية.

عيــون الصحــافــة

فى ملف من أربعة مجلدات جمع مركز المحروسة للمعلومات معظم ما كتب عن التعليم واستراتيجية التعليم ووزير التعليم فى الفترة من نوفمبر ١٩٨٦ حتى نهاية ١٩٩٠ . وقد بلغ عدد صفحات هذه المجلدات ٢٠٧٩ صفحة من القطع الكبير احتوى على ١٣٠٦ مساحة صحفية تمثل خبرا أو تحقيقا أو رأيا أو حديثا أو حوارا مع وزير التعليم فى أكثر من ٢٤ صحيفة ومجلة مصرية .. ويذكر مركز المحروسة فى تقديمه لهذا الملف الوثائقى التربوى : «لم تعرف مصر- ربما لفترات طويلة مضت - وزراء أثاروا من الاختلاف والجدل مثلما أثار الدكتور أحمد فتحى سرور عندما حمل أعباء وهموم وزارة التربية والتعليم » .. ويعزى المركز ذلك إلى المناخ الديمقراطى الذى تتمتع به الصحافة وإلى أنه تولى الوزارة فى لحظة تاريخية عرفت بتغيرات اقتصادية واجتماعية حادة .. وإلى قدرة الرجل على المبادرة وشجاعته الفريدة فى اتخاذ القرارات الصعبة فى القضايا الشائكة .. فقد ارتبط اسمه بلحظة انتقالية خاصة للعملية التعليمية كلها .

ومن قراءة تحليلية لهذه المساحات الشاسعة من مواد الاتصال نستطيع أن نلمس حجم المعاناة فى مواجهة المشكلات المتراكمة والمياه الآسنة ومحاولة « البلدوزر » تحريك مفاهيم قديمة لتواكب الواقع ومعطياته والمستقبل وتوجهاته ، كما نستطيع أن نلمس الفلسفة وراء ما قدمته الاستراتيجية من فكر تربوى معاصر وتطوير يحتاج - على حد تعبير الوزير - « إلى هزة من الألف إلى الياء » كما نلمس الحوار الديمقراطى الذى أداره الوزير عن التعليم كمشروع قومى . كما نلمس الاهتمام الكبير الذى أعطاه وزير التعليم للمعلم ...

صــورة حيــة

قدمـت الصحافـة صـورة حيـة لواقـع التعليـم قبـل وضـع استراتيچيـة التعليم . فنجـد مجلـة صباح الخير فى تحقيق لها فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٦ بدأته بقولها : « قد لا يكون هذا التحقيق خير تحية للوزير الجديد وهـو يدخـل مكتبه لأول مرة وفـى الأسبوع الأول لتـولية الوزارة » .. وعرضت الصورة الآتية :

« .. ١٢٠ طفلا فى فى الفصل به ثمانية مقاعد يجلس حـوالى عـشرة تلاميذ على المقعد المخصص لأربعة فقط يجلسون فـوق الجزء المخصص للكتابة ويكتبون على أرجلهم . باقى التلاميذ يجلسون على البلاط فى منتصف الفصل .. عشرات الأطفال تتراوح أعمارهم بين السادسة والثانية عشرة يقضون خمس ساعات على الأقل من اليوم جالسين على البلاط.. »

ويقول أحد المعلمين فى التحقيق : « بمجرد أن أدير ظهرى لأكتب على السبورة أشعر أن الفصل تحول إلى عش عصافير ، وإذا انشغلت مع أحد التلاميـذ فى آخـر الفصل يخرج البعـض من البـاب دون أن أشعر ..» . وتعقب المجلة بقولها : «كيف نقتحم هـذه المشكلات التـى يأخذ بعضـها برقاب بعض ؟» ثم تحدثت عن المجارى التى تمـلأ أفنيـة المدارس وانـعدام النشاط والانضباط والإحباط الشديد .. ثم قالت فى أسى « السـؤال عـن تربية الطفل لم يجد مكانًا وسط هذه الصورة ..» ترى هل قرأ هـذا المقال أو زار هـذه المدارس أولئك الذين هاجموا إعـادة تنظيم السلم التعليمى كحل لاقتحام مثل هذه المشكلات حتى يمكن إيجاد مكان للتلميذ وحتى تتحول هـذه الإيوائيات غيـر الإنسـانية إلى مدارس يمكن أن نحقق فيـها تربية مناسبة للطفل ؟!. وتقول مجلة أكتوبر فى توديع عام ١٩٨٦:«لقد مضـى عـام ربما كـان من أتعس الأعـوام التـى مـرت علـى البلاد .. نريد سياسة تعليمية جديدة تنفذ إلى الجذور .. » حـقا لـم يكـن الطريـق إلى التطوير معبدا ولا سهلا ، بل كان مليئا بالأشواك مزروعا بالزوان .

الصحافة والمسيرة

تبرز الصحافة بداية دعوة المفكرين ولجان التطوير وبعث الروح فى المؤسسات القائمة ثم يواجه الوزير بمشكلات انضباط الشارع التعليمى فيقتحم مشكلة الغش الجماعى وتدخل بعض أولياء الأمور وبعض ضعاف النفوس من المراقبين ، ويتضح لديه أن عملية الغش متكررة من سنوات سابقة ، ولكن كانت هناك تغطية وتعتيم وعدم مواجهة الحقائق ، ويواجه وزير التعليم المشكلة بشجاعة ويرد على من يريدون تسييس المشكلة ويردها إلى حقيقتها من انهيار القيم وإلى مسئولية المدرسة والبيت والمجتمع والحكومة .. واتخذ وزير التعليم إجراءات حاسمة فنقرأ «إلغاء امتحان الإعدادية بلجنة ...» (الأخبار ١٩٨٧/٥/٥)، «المجلس الأعلى للتعليم يبحث أحداث الغش بالشرقية ودمياط »(الأخبار ٨، ١١، ١٥، ومجلة أكتوبر ومجلة روز اليوسف)، « فى مواجهة الغش خصم شهر لمدير التعليم ووقف ٤ مدرسين» (الأهرام والأخبار والشعب) ، وتعكس الصحافة المواجهة الشجاعة والحاسمة لهذه الظاهرة فنجد « قرار جرىء لوزير التعليم:رسوب جماعى للغشاشين» «وإلغاء امتحان ٦٠٩غشاشين»، «إلغاء امتحان مدرسة ... ». وتتحدث الصحافة عن شجاعة الوزير فتتحدث الأخبار عن « وزير .. يستحق التحية » (الأخبار٣/٦، ٤/٦) وإلغاء امتحانات بعض الطلاب فى أبو تشت ومرسى مطروح وسجن طره (الأهرام ١٩٨٨/٨/١٠) .

وتعكس الصحافة معركة الوزير ضد سوء استخدام الكتب الخارجية . فتتحدث جريدة الأخبار (١٩٨٧/٨/٢٥) عن « وزير التعليم يحذر من استخدام الكتب الخارجية » ، والأهرام (٩/١) عن « حظر تداول الكتب الخارجية بجميع المراحل فى جميع المدارس» . وتكتب المصور (١١/١٠) عن « الوزير الذى أدخل يده فى عش الزنابير » ، وجريدة الشعب(١٢/٢٢) عن «باقة هموم مهداة للوزير»، وتتحدث الصحف عن

« حظر إسناد تأليف كتب الوزارة إلى مؤلفى الكتب الخارجية » وتكتب مجلة أكتوبر فى ٦/١٣/٨٧ بعنوان « براڤو.. وزير التعليم».. «ومن حق الدكتور فتحى سرور أن نقول له لقد بدأت بالفعل فى اقتحام المشاكل بمنتهى الصدق مع النفس أولا ثم الصدق فى مواجهة وتشريح المشاكل ووضعت لها الدواء المناسب .. » . وتتحدث الأهرام (١٠/١/٨٨) عن « مراجعة شاملة لتقييم الكتب الدراسية للاستغناء عن الكتاب الخارجى» ، وتخاطب مجلة أكتوبر (٦/٢/٨٨) الوزير :

« .. وبقدرة واقتدار وبشجاعة وتصميم وعزم وحسم أعلنت الحرب على كل فساد أى فساد ونازلت بسيف سرور الباتر الشجاع العادل أخطبوط الفساد . وتمكنت بتوفيق من الله من التصدى للكثير الذى كنا نظن أو نتوهم أن لا حل له ، ووضعت لكل مشكلة الضوابط المدروسة الهادفة .. وفى فترة وجيزة وزمن قياسى قوضت مدرسة المشاغبين وهيئة المنتفعين التى نشرت السوس فى الهيكل التعليمى فى كل مراحله بدون استثناء تارة سعيا وراء المال وتارة سعيا وراء الشهرة والمناصب وتارة أخرى لصالح أسرهم» . وتكتب جريدة الوفد (٢٩/٢/٨٨) عن إصدار الوزير لقرار يحظر إدارة المدارس على شركات توظيف الأموال « مؤكدا أنه لن يسمح بتحويل العملية التعليمية إلى سلعة تجارية تباع وتشترى » وتكتب الأهالى « وزير التعليم يهاجم سماسرة الكتاب الخارجى ».. وتتحدث الصحف عن تنظيم إصدار الكتب الخارجية بعد فحصها ثم الترخيص لها وفى نفس الوقت تحسين كتب الوزارة وإصدار الكتب الخارجية بعد فحصها ثم الترخيص لها وفى نفس الوقت تحسين كتب الوزارة وإصدار نماذج بما أقنع الطلاب أنفسهم بالاستغناء عن الكتب الخارجية . وتكتب جريدة المساء فى ٢٢/٦/٨٨ « أكد .. رئيس اتحاد الناشرين للمساء أن قرارات وزير التعليم لإصلاح مسار العملية التعليمية قرارت صائبة وسليمة وتهدف أيضًا إلى الانضباط فى مرفق التعليم الذى يعيد الوزير

بناءه .. خاصة ما يتعلق بتطوير الكتاب المدرسي الجديد الذى لا ينافسه أى كتاب خارجى » .

وقام وزير التعليم بإعادة الانضباط لبعض المدارس الخاصة التى أكد أولياء الأمور تفشى الفساد والمحسوبية بها وتحديها لقرارات حظر تداول الكتب الخارجية بالمدارس(المساء ٢٢/١٢/٨٩) ويواجه الوزير المناقشات الحادة لتطوير قوانين التعليم وتأكيده على أن «التعليم مظهر من مظاهر سيادة الدولة .. وأن الوزارة لن تتخلى عن التعليم الرسمى المجانى » .. (الوفد١٧/١٢/٨٩). ويقول الوزير فى لقائه مع طلاب الأورمان الثانوية « إن التطوير لابد وأن تصادفه صعوبات .. وأن هيكل التعليم تضخم حتى أصبح يضم ١٢ مليون تلميذ ومليون معلم .. » .

ويحذر الوزير أولياء الأمور الذين يستخفون بالقانون الذى ألغى معادلة شهادة الـ GCE حيث تقول الأهرام فى (٨/١٢/٨٩) على لسان الوزير «لن يجنى غير الندم الذين يتقدمون من جديد للشهادة بالداخل والخارج» ويقف إلى جانب أولياء الأمور فى معركتهم ضد رفع المصروفات فى المدارس الخاصة وفى مقال لروز اليوسف (٢/١٠/٨٩) تقول المجلة :« .. وبمرور الوقت صار الدكتور سرور أشهر وزير تعليم فى مصر بعد الدكتور طه حسين وكمال الدين حسين..أما الدكتور سرور فقد حصل على الشهرة لإصراره على تطبيق سياسة جديدة للتعليم بطريق الصدمة .. وقد أثار عليه ذلك الكثيرين .. ومع ذلك خاض الوزير معارك عديدة .. وبدأت معاركه بمعركة الغش فى الامتحانات وبعدها معركة الكتب الخارجية ، ثم معركة شهادة الجى سى إى ومعركة الأجهزة البيروقراطية وأخيرا معركة تطوير نظم الامتحانات .. وأصدر الوزير قرارات سريعة ومتعاقبة ابتداء من قرار بدء العام الدراسى مبكرا ليكتمل ٣٨ أسبوعًا. ربما كان السبب هو رفض التغيير واعتياد الموجود دائما، وربما كان السبب هو تعمد أصحاب المصالح تشويه سياسات التعليم للطعن فى الوزير.. » ويروى

الوزير أحد مصادر مصادر الضغط فى تصريحه « **هل تعلمون أن وزارة التعليم كانت مباعة لشركة كمبيوتر تم إبرام عقد مع الشركة لتوريد أجهزة كمبيوتر للوزارة ومدارسها ومعها موظفون من الشركة للتدريس بها ؟ حتى المناهج جاءوا بها .. وهذه الشركة هى واحدة الآن من مصادر قوى الضغط التى تهاجمنى ولكنها تغلف هجومها بأشياء أخرى مثلها** مثل ناشرى الكتب الخارجية ..» .

ويعلن الوزير وقفة حاسمة مع المدرسين الذين يقومون بإعطاء دروس خصوصية ويعملون على اغتيال الجدول الدراسى اليومى (المساء ٨٩/٩/٩). وبعد هجوم شديد على الوزير يقول أحد الكتاب بجريدة الأخبار(٨٩/٦/٣٠):«.. وفيما عدا هذا فنحن نؤيد سياسته الإصلاحية إذا تمسك بها ومستعدون للدفاع عنه إلى النهاية ».. وتتوالى الكتابات الصحفية تدعيما لمحاربة الكتب الخارجية فتكتب جريدة الأهالى عن «فوضى الكتاب الخارجى».ويكتب عبد العظيم رمضان فى مجلة أكتوبر عن «المنتفعون بتدهور الكتاب المدرسى»، وتحاور إيمان رسلان الوزير فى المصور بعنوان « مافيا الكتب الخارجية وراء ضجة الثانوية العامة » ..

وتعكس جريدة الجمهورية فى مقال لمحمد العزبى صورة الصراع ضد عدم الانضباط التعليمى فيقول : « والتعليم فى مصر قضية عويصة ومتشعبة تدخل فيها الإمكانات والميزانيات وتدخل فيها السياسة والمبادىء والذمة والضمائر .. وهى مشكلة مزمنة فى وزارة أخطبوطية يحاول أن يحكمها «قبضايات ومعلمين» مما يجعل كل وزير تعليم جديد يدخل شبكة عنكبوت تنسج من حوله وتحيط به منذ يومه الأول . ولقد حاول فتحى سرور أن يضع شيئا ومازال يحاول . ولست أعتقد أنه وزير عادي يستسلم ويسمع الكلام ويكتفى بأبهة الحكم.إنه صاحب رؤية وعنده إصرار وهو يحاول أن يغير من شكل التعليم وأهدافه بعد أن تكدس الطلبة فى الثانوية العامة وفى الجامعات ليقفوا بعد ذلك فى طابور

لاينتهى من البطالة .. وأنا مع الوزير فى أنه استطاع تحجيم ظاهرة الغش الجماعى ، وأن موجة جديدة من الجدية سادت الامتحانات .. ومن لم يضبط متلبسا فضحته ورقة الإجابة.. أشياء كثيرة نحلم بها ونوافقك عليها .. كان الله فى عونك » .

الصحافة والملامح الرئيسة لسياسة التعليم

منذ البداية اهتمت الصحافة بإبراز الفكر التربوى لسياسة التعليم الجديدة واستراتيجية تنفيذها ، ففى مقابلة لمجلة المصور مع وزير التعليم ليلة تكليفه يصرح لها (٨٦/١١/١٤) : « إن العملية التعليمية يجب أن تكون وسيلة للوصول بالفكر المصرى إلى مرحلتى الإبداع والخلق وليس مجرد التلقين » . وقد كان ذلك الاهتمام بتنمية القدرات العليا للإنسان المصرى هى الشغل الشاغل لوزارة التربية طوال السنوات الأربع. فمن تطوير للمناهج إلى تحسين للكتاب المدرسى إلى تطوير للورقة الامتحانية وتشجيع فصول التفوق ومدرسة المتفوقين ومحاولة إيجاد معايير محكية تستند إلى القدرات العقلية وليس إلى مجرد المجموع النسبى للقبول بالتعليم الجامعى . ويعلن عن جوائز للتأليف والإبداع فى الكتاب المدرسى . وفى نفس اللقاء يعلن الوزير عن تكامل استراتيچية التعليم بين مراحله المختلفة . وقد اتضح هذا التكامل فى فتح القنوات بين التعليم العام والتعليم الفنى وتنويع التعليم الإعدادى والتعليم الثانوى وإلغاء التشعيب فى المرحلة الثانوية مع إدخال نظم الاختيار فى الصف الثالث ومحاولة تطعيم المرحلة الثانوية بمواد فنية وعملية من جهة وبمواد أو مستويات مواد تؤهل للجامعة من جهة أخرى ، وتهتم السياسة التعليمية بتطوير مناهج وطرق تدريس التربية الدينية وإعداد المدرس المؤهل لها ، فيتحدث الوزير إلى صفحة الفكر الدينى بجريدة الأهرام (٨٧/١/٢٣) قائلا : «إننا نريد التطور لا مجرد التغيير ولكننا لا نبدأ

من فراغ .. إن مصر دولة الحضارتين الحضارة المصرية القديمة والحضارة العربية الإسلامية .. ومن هنا يجب أن يتميز الإنسان المصرى عن غيره من البشر فى الدول الأخرى التى لا تولى القيم الإنسانية نفس الاهتمام» وتبرز فى الصحف آليات تطوير المناهج من تشكيل لجان دائمة للتعليم الجامعى إلى إنشاء شعبة لبحوث المناهج بالمركز القومى للبحوث التربوية إلى إنشاء مركز متخصص لتطوير المناهج والمواد التعليمية ، وصاحب ذلك الاستعانة بكل الخبرات المتاحة من الميدان التعليمى وأساتذة التربية وأساتذة الجامعات ورجال الفكر ورجال الأعمال وخبراء وقيادات المؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية بصفة عامة ، ذلك بقصد تطوير العملية التعليمية بكل أبعادها من أجل بناء الإنسان المصرى . فكما يقول جون تيلور فى كتابه « عقول المستقبل » : (ترجمة لطفى فطيم فى عالم المعرفة): «فالتنافس على البقاء ما زال على أشده ولكنه أصبح لايعنى فى أيامنا هذه أن البقاء للأصلح بل أصبح يعنى البقاء للأنجح .. والأنجح هو الذى سيصب قوالب المستقبل .. وإذا وعينا الدرس الذى تلقيناه من ماضى الإنسان فسنعرف أن الناجحين سيكونون هم الأكثر ذكاء ..» . وتتعرض الأهرام لاستراتيجية التعليم الجديدة (١٩٨٨/٣/١١) فتقول «بذكاء وموضوعية وفهم شرح وزير التعليم استراتيجية تطوير التعليم.. وبهدوء وطلاقة وبساطة عرض على نواب الشعب الإجراءات التى بدأت الوزارة فى اتخاذها تحقيقا للأهداف المنشودة التى عرضت على المؤتمر القومى للتعليم والمجلس الأعلى للتعليم وأقرها .. وهى أربعة أهداف تتلخص فى التأكيد على الشخصية المصرية ، وإقامة المجتمع المنتج ، وتحقيق التنمية الشاملة ، وإعداد جيل من العلماء ، ولهذه الأهداف استراتيجية لتنفيذها تتلخص فى شمولية التطوير وقومية التطوير واستمرارية التدريب ومحو الأمية ..» واستطردت الأهرام « وقال الوزير شارحا سياسته .. إن هناك مسئولية كبرى عن تطوير التعليم فى ظل

المتغيرات الدولية والثورة التكنولوچية.. وهدفنا فى المرحلة القادمة هو مواجهة التسرب وتحقيق الاستيعاب الكامل بعد أن وصلت نسبته الآن إلى ٩٦٪ وإلغاء الفترة الثالثة وحل مشكلة الدروس الخصوصية .. وتوجيه ٧٠٪ من التعليم الأساسى للتعليم الفنى ، و ٣٠٪ للثانوى العام .. وتم عقد اتفاقيات لتجهيز المدارس الصناعية . وهناك خطة لتدريب المعلمين وربط الترقية بالتدريب وإصلاح الأحوال المادية للمعلمين .. والاهتمام بالتربية الدينية .. وتطوير التعليم العالى ليكون أساسه التعليم التكنولوچى.. ». وتعقب الأهرام قائلة : « وللأمانة كان الدكتور سرور ماهراً فى تشخيص كل مشكلات التعليم، وماهراً فى وضع أسلوب العلاج كسياسة قومية ثابته لاتتغير بتغير الأفراد لإنقاذنا من التخبط فى السياسات التى اتبعناها فى السنوات الماضية .. وللأمانة أيضًا كانت مناقشات أعضاء المجلس لهذه القضية الأساسية على مستوى راق من الحوار والفهم والموضوعية » ..

وينتهى المحرر قائلا : « وأستطيع أن أقول إن السياسة التى عرضها الوزير بكل وضوح بهرت نواب المجلس وتحدث الكثير من النواب مؤيدين الوزير فى كل ماطرحه من أفكار » . وتبرز مجلة روز اليوسف ما دار تحت قبة البرلمان قائلة (٨٨/٣/١٤) : «نجح النواب فى نقل هموم وآمال الشارع المصرى بشأن التعليم للحكومة ولم يتركوا صغيرة أو كبيرة تخص السياسة التعليمية وسبل تطويرها إلا وناقشوها بدقة » . وتطرق (الوزير) إلى ديمقراطية التعليم..«فالتعليم وتطويره سهل ولكن الأصعب هو إقامة المدارس» .. وطالب النواب بالمساعدة فى بناء المدارس ومواجهة ظاهرة الغش..وأشار إلى إنقاص درجة أعمال السنة إلى ٢٠٪للقضاء على أى استغلال أو تأويل .. وإلى مواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية ونشر التعليم الذاتى(المنزلى).. وتحقيق نظرية تكامل المعرفة.. وتطوير التعليم الفنى والتوسع فيه خاصة التعليم الصناعى.. والاهتمام بالتعليم العملى

فـى التعليم الأساسـى .. وربـط المقررات العملية بالبيئة . وإدخـال الكمبيوتـر كلغـة العصر فـى التعليم الثانـوى مـن خـلال خطة خمسية لإدخاله فى شتى مراحل التعليم بتمويل ذاتى ..

وتنـاول الوزيـر أيضـًا **التوسع فى المدارس التجريبية** وتطويـر مناهجها لتلائم التطور العالمى فهـى مدارس من لا يقدر على مصاريف مدارس اللغـات (الخاصة).. وتطوير نظـم الامتحانات لتكشف القدرات والتفكير لا الحفظ .. ويطرح نظاما جديدا للتشعيب فـى الثـانوى العـام يبدأ من الصف الثـالث لتعليم مختلف العلـوم تحقيـقا لنظـرية تكامـل المعرفة ... وتناول التعليم العالى.. والجـديد تفرغ بعض الأساتذة للبحث العلمى مع تعويضهم ماديا.. وتكتب جريدة مايو عن غلق الوزير للأبواب الخلفية للتعليم وعن دعـم أنشطة الاتحادات الطلابيـة وعـن العمل على حفظ كرامة التعليم والمعلم . وتتحـدث آخـر سـاعـة عن تكويـن مجلس للامتحانات وإنشاء هيئة قومية للأبنية التعليمية وعن إعداد الـوزارة لمواد تعليمية جديدة لرياض الأطفال وعـن إلغاء الوزارة للنـقل التلقائى فى التعليم الأساسى . وفى حوار الوزير مع مجلة آخر ساعة يؤكد علـى أهمية عمـل الجمـاهيـر التطوعـى وجمعية الرعاية المتكاملة ودورها فـى توفيـر المكتبات وعـن قرار بتعليم تلاميذ الفترات فى أيام الجمع « حتى يجدوا تعليما » - وعن مد العام الدراسى إلى ٣٢ أسبوعًا وتطبيق اليوم الدراسى الكامل للمدارس التى تعمل بنظام الفترة الواحدة. وعن مبادىء تطوير المناهج وهى : المعرفة المتكاملة فى المنهـج ، التركيـز لمنـع الحشـو، احترام القيم الإنسانية والأخلاقية وحقوق الإنسـان ، تنميـة الـقدرة على التفكير والإبداع ، التنمية الاجتماعية والثقافية، وانفتاح مصر الدولى والعربى والأفريقى (والتى لابد أن تعكسها المناهج فى مواقعها المناسبة). ثم يعلن الوزير عن استمرار الدور الإنتاجى للتعليم الفنى وتطوير المدرسة الصناعية كوحدة إنتاجية وإلحـاق أكبر عدد منها بالمصانع والشـركات .

وتتحدث جريدة الجمهورية (١٩٨٨/٣/١٨) عن الرعاية الخاصة التى توليها الوزارة للمتفوقين . وتتحدث جريدة الوفد عن تأكيد الوزير جدية قرار منع شركات توظيف الأموال من إدارة المدارس الخاصة(١٩٨٨/٣/٢٩). وتبرز جريدة المساء قصر دخول امتحان الثانوية العامة للطالب الراسب على مرتين يجوز بعد ذلك التقدم للامتحان من الخارج بقرار استثنائى من وزير التعليم . وتنشر جريدة الوفد(١٩٨٨/٥/٢١)أنه تقرر الاهتمام بتدريس المجالات العملية بجانب الدراسة النظرية والمواد الثقافية - فى مرحلة التعليم الأساسى - حتى يتمكن المتسربون بعد هذه المرحلة من الالتحاق بحرفة ما فى الحياة العملية . وتنشر جريدة الأهرام فى ١٩٨٨/٦/٣ موافقة الرأى العام والشارع السياسى على أن تكون مدة التعليم الأساسى ٨ سنوات . وتعرض آراء بعض النواب ، **فيقول ياسين سراج الدين (حزب الوفد): «أوافق على هذا المشروع.** ولكن أطلب أن يكون إصلاح التعليم بالتقنية والإضافة والاهتمام الأكبر بالتعليم المهنى والفنى » . **ويقول المهندس إبراهيم شكرى** (رئيس حزب العمل): «إن كلام الوزير يدعونا لدعم خطة تطوير التعليم وأن الطفل يجب أن يكون الاهتمام به بالغا فى مرحلة التعليم الأساسى ، وأن الأجازة الصيفية تعتبر أطول من غيرها فى الدول. **وذلك أطلب زيادة مدة الدراسة لكل فصل دراسى للتعليم الأساسى مع اختصار فترة التعليم الأساسى من ٩ سنوات إلى ٨ سنوات** . وبذلك نكون قد أدينا لبلدنا خدمة كبيرة ولابد للشعب أن يتكاتف لمساعدة الحكومة فى زيادة الأبنية المدرسية لمواجهة استيعاب الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام التعليمى». ويشكر النائب عبد الرحيم الغول وزير التعليم على سياسته الجديدة .. ويقول النائب فاروق متولى : « إن تطبيق هذا القانون إنما يأتى بالدرجة الأولى من استمرار الفهم المتبادل بين المدرسة وأولياء الأمور » . ويقول محمود نافع « هذا المشروع خطوة إيجابية على طريق تطوير التعليم الأساسى ..» . وتقول النائبة فردوس الأودن « إن الشعب كله يؤيد وزير التعليم

فى سياسته لتطوير التعليم لخدمة المجتمع ..» وتنشر آخر ساعة (٨٨/٦/١٥) ما حدث من تغيرات فى نظم التقويم :

١ - إلغاء أعمال السنة من كل من امتحان نهاية الحلقة الابتدائية ونهاية الحلقة الإعدادية « استجابة لتوجيه لجنة التعليم بنقابة المهن التعليمية .. حتى لا يستغلها البعض فى الدروس الخصوصية» .
٢ - وضع نماذج تعمل على تنمية قدرات الطلاب على التفكير « مع تطبيق هذا النظام فى الامتحانات تدريجيا » .
٣ - الجدية فى الامتحانات وفى الانضباط .

وفى حوار مع جريدة المصور يذكر الوزير : «مركز الثقل فى تطوير التعليم سيكون العلوم والرياضة والكمبيوتر والتكنولوجيا .. ولقد هوجمت من الذين يخافون التغيير .. هاجمونى لأنى أدخلت الكمبيوتر فى المدارس المصرية» وأبرزت المجلة قرار طبع الكتب الأجنبية فى مصر وإنتاج أجهزة الكمبيوتر اللازمة للمدارس فى المصانع المصرية .. وذلك تدعيمًا للصناعة المصرية ، كما أبرزت المصور أن الطالب لن يضطر إلى إعادة الثانوية العامة لتحسين المجموع وإنما فقط سيعيد القبول (فى حالة تطبيق فكرة وجود امتحانات قبول أو مواد مؤهلة وهذه فكرة لم تنفذ حتى الآن) .

كذلك أبرزت إنشاء **المدارس الإعدادية المهنية** كبديل لماكان يسمى بالمسار الخاص مع انتهاء امتحان الشهادة الابتدائية اعتبار من عام (١٩٨٩/٨٨) واعتبار امتحان نهاية الصف الخامس امتحانا عاديا لايؤدى إلى شهادة بل إلى استمرارية مرحلة التعليم الأساسى فى الحلقة الإعدادية . وفى حوار مع جريدة الجمهورية يقول وزير التعليم : « إن منهجى فى معالجة المشكلات كان منهجًا شاملاً وليس منهجًا جزئيًا ويقوم على الاستيعاب الكامل لمشكلات التعليم ككل مترابط وعلى الاستماع إلى القاعدة الشعبية ذات المصالح التعليمية » ثم يقول « ولو

اقتصرت قدرتى على دق الأجراس ورسم الإطار الشامل لكان ذلك إنجازاً كبيراً .. أما الانجاز داخل الإطار الخاطىء فليس إلا مزيدا من الخطأ » .. وتعرض الأهرام (١٩٨٨/٨/١٠) اقتراح المجلس الأعلى للامتحانات بضرورة الاستفادة من نتائج امتحان الثانوية العامة بعمل دراسة تحليلية للنتائج وفحص أوراق الإجابة بقصد تعديل طرق التدريس والتقويم وإعادة تنظيم إدارات الامتحانات بحيث يكون لها دور فنى فى التقويم إلى جانب الأعمال الإدارية . وتعلن جريدة الأخبار عن إمكانية تغيير مسار الطلاب الراغبين فى التحويل من الثانوية العامة إلى الثانوية الفنية مع تحديد خطة الدراسة لهم (١٩٨٨/٨/٢٣) وبذلك تتضح مرونة سياسة التعليم فى فتح القنوات بين المسارات المختلفة للتعليم الثانوى وعدم ضياع فرص للطلاب الذين لايتمكنون من استمرار مسارهم فى التعليم الثانوى العام .

ويدخل الطفل فى محاور السياسة التعليمية لأول مرة فتنشىء الوزارة كليات لتخريج معلمات رياض الأطفال . وتقول بهيرة مختار فى جريدة الأهرام تحت عنوان «من هنا نبدأ» أن إنشاء **كلية لمعلمات رياض الأطفال** ضرورة على المستوى القومى تعلن احترام الدولة للطفل وعودة حقوق الطفل إليه .. لقد صدرت هذه الكلية بقرار ديمقراطى من المؤسسة التعليمية ..» وفى حوار مع مجلة آخر ساعة يقول وزير التعليم : « إن هناك ثلاثة تعديلات متكاملة لو سقط أحدهما سينهار شكل الإصلاح التعليمى .. أولها : تخفيض السلم التعليمى إلى ثمانية أعوام مع مراعاة أن غيرنا من الدول الشرقية وبعض الدول الغربية يطبقون نظاما أقل من الثمانى سنوات.. أما التعديل الثانى الذى يكمل التطوير.. أن الثانوية العامة تعد مرحلة منتهية .. فحتى الآن التشعيب يبدأ من الصف الثانى علمى وأدبى .. وفى ظل التطوير الحالى يصبح التشعيب من الصف الثالث الثانوى مع إضافة مواد عملية .. حتى إذا ما حصل الطالب على الثانوية العامة يكون مهيأ للعمل إلا إذا كان قادراً

على دخول الجامعة .. مع مراعاة أن الدولة حاليا ملتزمة أدبيًا بتوفير أماكن للحاصلين على الثانوية العامة فى الجامعة .. بعد ذلك لن أكون ملتزمًا.. التعديل الثالث وجود امتحان قبول لدخول الجامعة»(آخر ساعة ١٩٨٨/٨/٣١). ويمتد اهتمام السياسة التعليمية بالنشاط اللاصفى أو ما يسمى بالنشاط المصاحب فتعلن جريدة الأهرام(١٩٨٨/٩/١٣) أن المعركة القادمة هى إعادة الأنشطة الرياضية والفنية والثقافية إلى المدرسة المصرية وأنه (الوزير) سيلزم الإدارات التعليمية بعدم إهدار حصصها . وتحت عنوان « ثورة فى كل مناهج التعليم » تنشر مجلة الإذاعة والتليفزيون حوارا مع وزير التعليم جاء فيه : « والنقطة الرابعة تدور حول تدعيم البنية الأساسية القائمة للتعليم بالوزارة مع إضافة وتطوير هذه البنية » .. ثم يتعرض الوزير لبدائل من الدروس الخصوصية شرعية ومناسبة لمستوى الدخل العام لمعظم أولياء الأمور.للتوفيق بين احتياجات الطالب والمعلم فى نفس الوقت. وتعلن جريدة الأخبار (١٩٨٨/١٠/٢٦) عن تطبيق نظام الفترتين وعلى أن يخصص ٤٠٪من درجة النهاية العظمى للامتحان الأخير فى الموضوعات التى تتم دراستها فى النصف الثانى من العام الدراسى فقط .. وعلى أنه سيعقد امتحان دور ثان للراسبين فى امتحان نهاية الحلقة الابتدائية فى أى عدد من المواد أو فى المجموع الكلى . وتقول جريدة الأخبار فى عدد آخر أن وزير التعليم طالب أولياء الأمور بضرورة التعايش مع وزارة التعليم - وأن الوزارة تعمل حاليا على تغيير مركز الثقل فى نظام التعليم من جميع المعلومات إلى تنمية قدرات التلميذ على التفكير والتطبيق . وتبرز جريدة الأخبار خمسة محاور فى سياسة التعليم لإصلاح التعليم الفنى (١٩٨٨/١١/٧) هى :
١ - إنشاء هيئة قومية للتعليم الفنى والمهنى للتخطيط الكامل بين التعليم الفنى ومراكز التدريب بمصر والتنسيق بينهما والارتقاء بالمهارات
٢ - الترابط بين التعليم الفنى وقطاعات الإنتاج .. ويقتضى هذا تشريعًا

يلزم قطاعات الإنتاج بإنشاء فصول فى المصانع ..

٣ - التمويل.. ويقترح الوزير فرض الرسوم على الصناعة لصالح التعليم الفنى .. وإمكانية إنشاء بعض المصانع لمدارس صناعية وتمويلها..

٤ - إنشاء كليات تعد معلم التعليم الصناعى .. مع تطوير بعض معاهد إعداد الفنيين وتحويلها إلى كليات إعداد المعلم الفنى ..

٥ - الإدارة وحسن التنسيق .. وذلك بإنشاء مكتب تنسيق فى كل محافظة مهمته تنسيق وتوزيع قبول الطلاب بالمدارس الفنية ومراكز التدريب حتى لايحدث ازدواج أو تكدس فى قطاع على حساب الآخر

وتعرض جريدة مايو خطاب الوزير فى المجلس الأعلى لتعليم الكبار والذى جاء فيه : « نريد من الأحزاب السياسية مشاركة فعلية فى محو الأمية عن طريق دورات تدريبية» كما طالب ببذل شتى الجهود لتقليل عوامل الفقد والهدر فى التعليم الأساسى للقضاء على مظاهر التسرب.

وتعكس صحافة عام ١٩٩٠ العمل على استقرار سياسة التعليم ومشاركة الرأى العام فيها، فتتحدث الأهرام عن «**أول بادرة من نوعها لاستطلاع الرأى العام المصرى حول تطوير التعليم وسياساته حتى تصدر قراراته بصورة واضحة للرأى العام** .. وذلك من خلال استبيان ورسالة من وزير التعليم إلى مختلف المؤسسات التعليمية والأحزاب والنقابات والشخصيات العامة فى كافة مجالات التعليم والأدب والثقافة والصحافة ومجلس الأباء والهيئات العامة بجميع اتجاهاتها»..وتعرض الصحف ارتفاع نسب النجاح فى امتحانات الفصلين الدراسيين بعد تعميم النظام فى كل سنوات النقل وعن إجراءات تنقية المناهج والكتب المدرسية من الحشو والعمل على اختصار كثافة الفصول ومتابعة الانضباط فى الامتحانات وتنفيذ القرارات الوزارية وحث أولياء الأمور على متابعة أبنائهم وعدم تقبل أى تهاون تعليمى أو إدارى بالنسبة لأبنائهم والقضاء على بعض أوجه القصور التى ظهرت عند تطبيق نظام الفصلين الدراسيين فيما يتعلق بمواعيد الدراسة

وتوزيع محتوى المقررات وموضوعية التقويم والالتزام بسن ٦ سنوات على الأقل للقبول بالصف الأول الابتدائى . ونشرت مجلة «الأيام » (فى ٩٠/١/٢١) عرضا للوزير عن تطوير التعليم فى مصر : فى مرحلة ماقبل الثورة عندما كانت تحكم مصر فلسفة دانلوب التى تهدف إلى تخريج طبقة من الموظفين رغم صيحات مصلحين مثل طه حسين وإسماعيل القبانى ومصطفى كامل . والمرحلة الثانية كانت مرحلة المطالبة بالتعليم للجميع والتوسع فى المدارس والتعليم المجانى فاهتمت بالكم والتعميم وهو منطق يتفق مع ثورة يوليو لتعليم الجماهير . وقد كان هناك حماس للاهتمام بالكيف ، ولكن التحديات التى واجهت مصر لم تمكن من إعطاء الكيف ما كان يحتاج إليه ولكن تمت فعلا عدة إنجازات مكنت المؤسسات التعليمية أن تؤدى واجبها إلى حد ما . والمرحلة الثالثة هى المرحلة التى وجدنا فيها أنفسنا أمام ثورة علمية ودخلت مصر عصر المعلومات متأخرة ، «والمعلومات النظرية التى نزهو بها اليوم بالية»..ودخلت الوزارة معارك كثيرة .. ومع ذلك «اندفعنا فى البناء لتطوير التعليم» فتم تطوير المركز القومى للبحوث وإنشاء مركز للمناهج والمواد التعليمية ومؤسسة الأبنية التعليمية والمركز القومى للتقويم التربوى والامتحانات .. وأهم من ذلك - كما قال الوزير-هو إعداد المعلم الجيد..وذلك يحتاج إلى وقت«فأصعب المصانع هى مصانع إعداد البشر » .. وختم الوزير حديثه بأن فلسفة التعليم الحالية ترمى إلى تكوين طبقة قادرة على بناء مجتمع بالقدرة والمهارة والتفكير العلمى السليم. وتعرض الأهرام لمؤتمر«الابعاد السياسية والاقتصادية لسياسة التعليم» الذى عقد بكلية الاقتصاد وتقول أنه تحول إلى محاكمة لسياسة واستراتيجية تطوير التعليم،ويرد وزير التعليم على التساؤلات المختلفة ويذكر بأنه «للأسف لاتوجد علاقة واضحة حتى الآن بين التعليم والعمل»، «بالنسبة لتطوير المناهج فإنهاجزء من منظومة

شاملة وليس المقصود هو مجرد تطوير المقرر الدراسى فقط فالعملية تتناول المناهج والمبانى والمعلم والوسائل التعليمية وغيرها ..» ، «ولكن تحقيق التطور يتطلب وقتا حتى تظهر نتائجة » ، « إننا نرفض تكريس التعليم لتخريج الموظفين بالمعنى الإدارى والبيروقراطى .. أما عن السياسات فإن وزير التعليم هو الذى يضع السياسة من خلال الأجهزة المختلفة ثم يصبح مسئولا عن تنفيذها. وقد جاءت سياسة تطوير التعليم حصيلة ٢٦ مؤتمراً » .

وتحدث الوزير عن المتغيرات التى تؤثر فى فعالية التعليم مثل التغيرات الاقتصادية والميزانيات المتاحة للتعليم وتزايد الممارسة الديمقراطية وزيادة السكان بنحو ٥ر١ مليون سنويًا ، وتطوير التعليم فى الدول المختلفة من العالم . وتتحدث المساء عن استمرار الدراسة حتى موعد الامتحانات والقضاء على ظاهرة انقطاع التلاميذ عن الدراسة قبل الامتحانات بفترة طويلة.وتبرز «الجمهورية» شرح الوزير لسياسة التعليم فى مجلس الشعب وتأكيده على أن « هدف الوزارة هو تطوير المناهج لا تخفيضها » ، وأنه « إذا كانت الدولة قد اقتنعت بالفعل بأن التعليم هو مفتاح المستقبل فعلى المواطن أن يشارك فى تحقيق هذا الهدف » . وتلخص جريدة الجمهورية صورة التعليم بقولها : « ومما لاشك فيه أن التعليم قد شهد مؤخرا وبالتحديد فى أعقاب مؤتمر تطوير التعليم الذى رعاه الرئيس حسنى مبارك شهد عدة خطوات للمضى به إلى الأمام وليواكب أهداف التنمية وروح العصر ، ويتجه بالطالب نحو الابتكار بعيداعن الحفظ والصم والخوف من الامتحانات .

كما عادت **مؤسسة الأبنية التعليمية** لتقوم بمهمة بناء المدارس الجديدة وترميم المدارس الحالية حتى تستطيع مواجهة أعداد الملزمين المتزايدة والقضاء على مدارس الفترات الثلاث ، وليعود النشاط المدرسى واليوم الكامل. وبالنسبة للثانوية العامة فإن تطبيق الفصلين الدراسيين

بدأ يعطى بشائر النجاح، وكذلك اعتبارها شهادة منتهية وضرورة التقدم للجامعة بمواد مؤهلة سيساعد دون شك على تخفيف الشعور بالخوف لدى كل أسرة يصل ابنها للثانوية العامة إن لم يقض على الخوف تمامًا » (١١/٤/٩٠).وتبرز جريدة المساء تأكيد الوزير أمام المجلس الأعلى للآباء والمعلمين قوله : «إننا أباء قبل أن نكون مسئولين ونعمل على مصلحة الطلاب فى المقام الأول » .. وتنشر جريدة الوفد اهتمام الوزير بالتربية الرياضية وتشير إلى قوله : « إنه لايمكن نكران فضل التربية الرياضية فى مساعدة النشء فى تأمين أجسادهم ضد الادمان أو الخمور أو المخدرات ، كما أنها تعلم الفرد ضبط النفس والتغلب على الخوف والقلق وتنمى لديه القدرة على التنظيم والمثابرة وتحديد الأهداف والإصرار على تحقيقها.. وتعطى درسًا بأن الهزيمة مع الشرف أفضل من الانتصار القائم على الغش والخداع » .. وهذا فعلا درس يسهم فى علاج العديد من الأمراض الاجتماعية من حيث الدور الاجتماعى والتربوى لكل مايقدم للطلاب من مناهج والتى تتكامل معا فى تنمية الشخصية المصرية بكل جوانبها . وتعلن جريدة الأخبار (١١/٥/٩٠) أن « لجنة التعليم بالحزب الوطنى توافق بالاجماع على مشروع تطوير الثانوية العامة والقبول بالجامعات ». ويتطلب المشروع حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة المصرية فى مستواها العادى مع اجتيازه بنجاح فى مادتين فى المستوى الرفيع على الأقل من بين المواد المؤهلة للقبول فى الكلية التى يتقدم للالتحاق بها.. وتحدد هذه المواد بقرار من المجلس الأعلى للجامعات بناء على اقتراح لجان القطاع المختص . وأن يكون القبول بالكليات بأولوية المجموع الكلى لدرجات الطالب فى مواد المستوى العادى للثانوية العامة مضافا إليه مجموع درجاته فى مادتين من مواد المستوى الرفيع المؤهلة للقبول بالكلية .. ويجوز تقدم الطالب الحاصل على الثانوية العامة فى المستوى العادى فى سنوات سابقة بالتقدم لامتحان المستوى الرفيع ،

فإذا نجح فى مواده كان له الحق فى الالتحاق بالتعليم الجامعى.. ووضعت اللجنة شروطا لقبول الطلاب الحاصلين على شهادات الثانوية العامة الأجنبية بأن تكون الشهادة معادلة للثانوية العامة المصرية ، وأن يؤدى الطالب امتحانات المواد المؤهلة وامتحانات فى اللغة العربية والتربية الدينية والتربية الوطنية .

وتنشر الأهرام (١٧/٥/٩٠) أن المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى قرر الاكتفاء بتطبيق نظام الفصلين فى العام الدراسى القادم (٩٠-٩١) فى سنوات النقل بالتعليم الأساسى والثانوى ودراسة تقويم هذا التطبيق لتعميم هذا النظام على الشهادتين الإعدادية والثانوية ، وإنشاء مجلس نوعى للعلوم والرياضيات والتكنولوچيا .. وتكليف المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بإجراء بحوث تجريبية حول عدد من الممارسات التعليمية مع أخذ آراء المعلمين والطلاب .

وتنشر الصحافة **انضباط ظاهرة الشهادة الانجليزية** بعد الفوضى التى كانت تتسم بها شهادات الچى سى إى دون ضابط لدخول امتحاناتها واستغلالها كباب خلفى لدخول الجامعات . فتنشر الأهرام قرار وزير التعليم تدريس الشهادة الجديدة IGCSE فى أربع مدراس (وقد ازدادت عدد المدارس المرخص بها فيما بعد) لتدريس مناهج هذه الشهادة بشرط مرور ٣ سنوات بعد الحصول على الشهادة الإعدادية ، وأن يدرس الطالب سبع مواد من بينها مادة على المستوى المتقدم . على أن تقوم المدارس بتدريس اللغة العربية والتربية الدينية والتربية الوطنية بمقررات ٣ سنوات للثانوية المصرية إضافة إلى مجموعة المواد الاجتماعية لمقررات الصف الأول الثانوى (وينصح فى تصريح آخر بعدم التسرع فى الالتحاق بها).. وتنشر مجلة آخر ساعة إمكانية تطبيق نظام الفصلين فى الشهادات العامة للتخفيف على الطلاب من شعورهم بأن مصيرهم معلق على امتحان واحد. ويفرق وزير التعليم لسهير الحسينى بمجلة آخر ساعة

بين الضعف والتقصير فيقول موضحا أحد الجوانب الجوهرية فى سياسة التعليم : « الضعفاء مسئوليتى (أى مسئولية وزارة التعليم) وعلىَّ أن أقوِّى من الظروف التى ترفع من مستواهم .. وهنا أنا كمسئول علىَّ دور فى أن أزيل سبب ضعفهم» .. ويستطرد قائلا : « .. وهناك من قد يكون طريقهم الأفضل فى التعليم الفنى والتدريب .. فهناك شخص لديه الناحية المهارية والعملية أقوى ، وقد يكون هناك فنى بارع ومع ذلك لايصلح للمواد الثقافية النظرية ويَمَّل من المذاكرة وهذا ليس عيبا فهذا يرجع إلى ميول كل إنسان واتجاهاته .. » .

ويتعرض وزير التعليم فى حديثه لتطوير المناهج فيقول إن المرحلة الحالية هى مرحلة إصلاح المناهج وتبدأ مرحلة التطوير الجذرى العام ٩٢/٩١ . ثم يوضح نشاط مركز تطوير المناهج من حيث تحديث المادة العلمية وتكاملها وتتابعها ، وأن الخبراء المصريين يعملون فيه مع الاستفادة من الخبرات العالمية ، وأن هناك لجان استماع من المعلمين والأساتذة المتخصصين لمناقشة مايصدر عن مركز المناهج قبل إقراره . ويتحدث الوزير مع مجلة المصور عن مهمة وزارة التربية لمواجهة ذلك مهمة كبيرة وخطيرة وذلك على جبهتين : لتعميق التفكير الإنسانى والانتماء والقيم الاجتماعية والدينية السليمة .. وتطوير سلوك المدرسين وتعاملهم مع الطلاب من خلال منظور تربوى . وهنا أقول إننا نحن نواجه هذه القضية بكل حسم ومن منظور مستقبل هذا البلد . ويقدم الوزير فى الحديث متتابعة دلالية لأثر الكم فى المناهج على سلوكيات المتعلم، يمكن تلخيصها فى الآتى :

مناهج طويلة ← تلقين ← حفظ ← إمكانية غش .
مناهج متوازنة ← فهم ← تفكير ← انضباط .

ويؤكد الوزير فى لجنة الخدمات بمجلس الشورى « أكرر .. لا إلغاء مطلقا لمجانية التعليم ويطالب البنوك بالمشاركة فى تمويل بناء المدارس .

وأكد رئيس مجلس الشورى أن جهاز التعليم قد أدى ومازال يؤدى دوره (روز اليوسف ٩٠/٦/١٨).وفى ندوة الإعداد العلمى والمهنى للإخصائى النفسى فى مصر بمركز التنمية بجامعة القاهرة يقول الوزير : «.. بعد أن قررنا إدخال الخدمات النفسية بالمدارس (بالقرار١٤٣ بتاريخ ٩٠/٦/٥). بات واضحا أن هناك حاجة إلى إخصائيين نفسيين يتولون تقديم الخدمة النفسية للأطفال والشباب .. إن سياسة إصلاح التعليم بنيت على عديد من المفترضات التى انعكست فى كثير من القرارات الوزارية والبرامج التنفيذية . وكل هذا يدور حول محور أساسى هو الاقتناع اليقينى بأن أبناء هذا البلد هم أغلى موارده وأن تعليمهم هو أهم استثمار نحو مستقبل أفضل ، والبلد المتقدم حقا هو الذى يتمتع أكبر عدد من سكانه بتعليم رفيع المستوى وثروة إى بلد لا تقدر بما تملكه من موارد طبيعية بقدر ما تتوقف على التأهل العلمى السليم لأبنائه .. ورسالة المدرسة ينبغى أن تكون فى أن يتعلم التلميذ كيف يتعلم ..

وتعرض الوزير لأهمية الاعتراف بالفروق الفردية بين التلاميذ واعتبار المدرسة بيئة شاملة وقضية التغيير الاجتماعى ونتائجه .. وانتهى بقوله : «يجب أن نضع أمام أعيننا بعض التحديات والمشكلات بين التلاميذ . فمثلا يجب أن تكون المدارس قادرة على التعرف على الأطفال الموهوبين والمعاقين وأن نستطيع تنمية البدائل التربوية المتاحة لهم.. » (الأيام ٦/٢٤). وينشر المصور (فى ٩٠/١٠/١٩) نتائج المشورة القومية حول تطوير التعليم التى أوضحت الحقائق التالية : ٨٢٪ من أولياء الأمور قالوا إن التطوير الذى تشهده العملية التعليمية أسهم فى الإحساس بجدية الدراسة ، وافق ٩٨٪ من العينة على تطوير التعليم مع الحرص على التراث وأنه لابد أن يشتمل التطوير على المرونة الكافية للمتغيرات الاقتصادية والسياسية . وأوضح ٩٧٫٧٪ من قيادات التعليم والمدرسين وأولياء الأمور أن تطويره هو السبيل إلى الخروج من الأزمة الاقتصادية

التى يعيشها المجتمع المصرى . وأكد ٤ر٩٩٪ منهم على ضرورة ربط التعليم الفنى تخطيطا وتنفيذا بواقع الإنتاج للاستفادة من خبرات العمل فى التدريب . ووافق ٥ر٦٧٪ من أولياء الأمور على أن تكون الأفضلية لقبول أبنائهم فى التعليم الذى يقود إلى الجامعة ، تؤيد ٢ر٨٧٪ من العينة الإصلاحات التى تتم فى مجال التقويم والامتحانات ، وأفاد ٦ر١٩٪ من أولياء الأمور أنهم يتطوعون لإعطاء أبنائهم دروسا خصوصية ، وأن ٣ر٢٦٪ يوافقون على إعطاء دروس خصوصية فى بعض المواد وأن ٤٤٪ من أولياء الأمور رفضوا تماما إعطاء دروس خصوصية لأبنائهم . وبالنسبة للطلاب فإن ٩ر٣٣٪ من عينتهم يطلبون دروسا ، ٩ر٤٥٪ يطلبون دروسا فى بعض المواد فقط ، ٢ر٢٠٪ فقط يرفضون تلقى دروس خصوصية . بالنسبة لمجانية التعليم وافق ٨ر٩٨٪ من قيادات التعليم على ضرورة ترشيد المجانية ضمانا لوصول الحق فى التعليم لأصحابه، وقالت قيادات التعليم إن إسقاط المجانية من الراسبين يجب أن يتم وفقا لمعايير محددة .. وانتهت مجلة المصور بالقول بأن وزير التعليم صرح بأنه « لا تراجع عن مبدأ مجانية التعليم الذى يكلفه الدستور المصرى لمختلف فئات الشعب » .

وتعكس الصحافة استراتيجية تطوير نظام الثانوية العامة **والتأهل للقبول بالجامعة** . فالكثير من دول العالم لا تكتفى بشهادة الثانوية العامة للالتحاق بالجامعات بل تجرى امتحانات قبول . وتبرز جريدة المساء هذه القضية فى ٨٩/١/٢ بعد أن نشر إعلان الوزير بأن الثانوية العامة سيدخل إليها بعض التخصصات الفنية والعملية كشهادة منتهية لمن لا يرغبون فى مواصلة تعليمهم العالى . وتقول روز اليوسف أن وزارة التعليم تعد تصورا لنظام القبول بالجامعات ... أهم ملامحه عقد امتحان تأهيلى تضاف درجاته للمجموع الأساسى فى الثانوية العامة ، وتضيف الصحيفة فى ٨٩/١/٢٣ قول الدكتور سيد حسانين أمين المجلس الأعلى للجامعات (حينئذ) بأنه إذا كنا نود تطوير الجامعات الحالية فلابد من

تغيير نظام القبول بالجامعات . ولتحقيق ذلك لابد من قياس قدرات الطلاب على مرحلتين : الأولى ، نتيجة الثانوية العامة ، والثانية ، امتحان لاختبار واستكشاف قدرات الطلاب ... ويؤكد الدكتور حسانين أنه لابد من امتحان رفيع المستوى لتلك الفئة يتكون من مادتين .. وبعد أخذ رأى العديد من أساتذة الجامعة تقول الصحيفة « ... وأخيراً فإن الدكتور فتحى سرور طلب من رؤساء الجامعات واللجان الجامعية والتعليمية مناقشة نظام القبول بالجامعات التركية فى ضوء ما توافر من معلومات عنها ومحاولة تطبيق ما يصلح منها داخل جامعاتنا المصرية».
وفى حوار مع مجلة المصور فى ٨٩/١/٢٧ يقول الوزير « ليس هناك مطلقا بديل للتنسيق وما نشر حول احتمال إلغاء مكتب التنسيق كلام من شأنه إحداث بلبلة بدون مبرر .. وسببه ماطرح كبديل من بدائل نظم القبول بالجامعات وأعنى به امتحان القبول.. وامتحان القبول مجرد بديل من البدائل المطروحة مثله مثل السنة الرابعة التى قد تضاف إلى التعليم الثانوى أو المستوى الرفيع الذى يضاف إلى المجموع .

وتنشر جريدة الوفد على لسان الوزير بأن نظام الثانوية العامة الحالى لابد أن يتغير حتى تتخلص الجامعات من الأعداد الهائلة التى تعوق إمكانياتها وتخرج لنا جيشا كبيراً من العاطلين . وفى ندوة لمجلة أكتوبر (فبراير ١٩٨٩ يقول الوزير ردا على سؤال (ما هو الهدف من التعليم الثانوى؟) : « ... طرأ تغيير وتعديل فى نظام التعليم الثانوى ... قبل قانون ٢٣٣ كان التعليم الثانوى يهدف إلى إنتقال الطالب إلى التعليم العالى ... ولكن الحقيقة أن هناك بعض الطلاب غير قادرين على مواصلة التعليم الجامعى ... المعنى تأهيل الطالب بحيث يمكن أن يتوقف عندها (أى شهادة الثانوية العامة) دون أن يخل هذا باعتبار الثانوية العامة مرحلة قابلة للاستمرار إلى مرحلة أعلى ... أنا دورى هو إحياء توصيات المجلس القومى للتعليم .. لم نستطع إلغاء التشعيب

كما نادى المجلس القومى بل أخرنا التشعيب حتى الصف الثالث وهذا حل لجزء من المشكلة ... واجبنا الأول هو إعداد الطالب للحياة العملية . نحن نعتبر التعليم الثانوى مرحلة منتهية ولكن مع وجود قناة تربطه بالتعليم العالى ولكن بشروط معينة ومعايير محددة .. نحن نعمل على رفع مستوى خريج الثانوى .. « وفى نفس الندوة يقول الدكتور محسن توفيق »..« وهدفنا أن يكون التعليم فى مراحله المنتهية قادراً على إنتاج خريجين قادرين على خلق فرص عمل لأنفسهم لأن هذا هو الأهم ... ! وذكر المرحوم الأستاذ حسن مصطفى (من المجلس القومى للتعليم) بأن إسماعيل القبانى نادى فى عام ١٩٤٩ باعتبار الثانوية العامة مرحلة منتهية ... وكان البديل بعد ذلك فكرة الثقافة العامة ثلاث سنوات توجيهية وقد كان ذلك موجودا وهذا « ما نطالب به اليوم » . وذكر وليم عبيد فى نفس الندوة أنه لا يمكن حل مشكلة الامتحانات بمزيد من الامتحانات كما أنه لا يمكن حل مشكلة الثانوية العامة بمزيد من الثانوية العامة .

ولتحسين امتحانات الثانوية العامة يعلن الوزير عن إنشاء **بنك للأسئلة** لقياس القدرات العقلية بمستوياتها المتدرجة والمتعددة ضمانا للموضوعية والسرية والجدية... وذلك بعد الإعداد له وتجريبه... وتضيف ندوة مجلة أكتوبر قائلة بأن هذا النظام سوف يحقق : رفع مستوى الامتحان ، دقة اختيار قدرات الطلاب ، تقليل ظاهرة الغش أو القضاء عليها .. وأيضا لن ينجح طبقا للمعايير الجديدة إلا من يستحق النجاح فعلا . ويذكر الدكتور خضير رئيس جامعة القناة فى نفس الندوة قائلا « يجب ألا نقول إن الطالب الذى يرسب مرتين أو ثلاثا يجب أن نفصله ، أقول على العكس لا بل يجب وضعه فى مكان آخر يتناسب مع قدراته ، فرسوب الطالب لا يعنى عجزه نهائيا ولكنه يعنى فقط أنه ضل الطريق ولم يحسن الاختيار ..». ولعل هذا يتفق مع سياسة الوزارة التى أتاحت فعلا - من خلال الاستراتيجية - فرص تحويل المسار فى مثل هذه الحالات إلى التعليم الفنى . وفى نفس الوقت أتاحت للطالب المتميز فى التعليم

الفنى أن يلتحق بالجامعة . ويذكر المستشار الثقافى المصرى بالنمسا فى هذه الندوة بأنه توجد فى النمسا مدارس تحضيرية لمن يريد التأهل للجامعة ولامجال للتسلل إلى الجامعة هناك دون معادلة الثانوية العامة.

وتستمر الصحافة فى عرض ملامح سياسة التعليم ومناقشتها ، ومن بينها قرار الوزير بعدم تدريس لغة أجنبية برياض الأطفال سواء فى المدارس العربية أو مدارس اللغات ، وأن تكون اللغة العربية هى اللغة الأولى ، وأن يكون لها الأولوية فى التعليم خاصة فى رياض الأطفال، مع التأكيد على قومية المناهج (الأهرام فى ٨٩/٥/١) ، كما تبرز الصحافة إصرار وزارة التعليم على أنتهاء القبول بالجامعات للحاصلين على شهادة الجى سى إى ، كما تنشر توضيح الوزير بعدم قانونيتها بالنسبة للنظام المصرى فى التعليم وإلغائها فى انجلترا بالنسبة لنظام التعليم فى انجلترا ذاتها .

عيون الصحافة على موقع المعلم فى استراتيجية التعليم

منذ البداية كان « **حسن إعداد المعلم وتأهيله** » هو أحد المحاور الأساسية لاستراتيجية تطوير التعليم مستندة إلى عدة مبادىء هى : « الارتقاء بمهنة التعليم ورفع مستواها الاجتماعى فى نظر الجماهير ، توحيد مصادر إعداد المعلم،رفع مستوى ومحتوى إعداد المعلم قبل وإثناء الخدمة ، توفير عوامل الاستقرار النفسى والمادى للمعلم ، إعطاء العناية الكاملة لمعلمى التعليم الفنى .. » .

يعلن المصور فى ٨٦/١٢/٥ تصريح الوزير أنه لامساس بحقوق خريجى كلية التربية . وتعلن الأهرام (٨٧/١/٦) عن تشكيل الوزير لجنة لحل كل مشاكل العاملين بالخدمات التعليمية .

وتهتم الوزارة **بتطوير قواعد الإعارة والمحافظة على كرامة المعلمين المعارين** ، وتتيح فرص التعاقدات الشخصية . وفى ٨٧/٢/١٤ ، ينشر الأهرام تركيز الوزارة فى الموازنة على الاهتمام بحوافز المعلمين والعلاوات الدورية والتشجيعية لجميع العاملين بالوزارة وتعزيز الدرجات المالية فى

مختلف الوظائف للقضاء على التخلف والرسوب الوظيفي ، ووضع مشروع هيكل تنظيمي يتيح الكثير من الوظائف القيادية في مديريات التربية والتعليم لتوسيع القاعدة بالنسبة للترقيات ... للوصول إلى أعلى المناصب .

وفي مؤتمر تطوير التعليم بمحافظة الجيزة يعلن الوزير « إن تطوير العملية التعليمية يجب أن تبدأ بالمعلم **ورفع مستواه المادي والمعنوي** » .

وفي عيد المعلم (٨٧/٣/٣) قرر وزير التعليم **صرف مكافآت عن امتحانات النقل لأول مرة في تاريخ الوزارة وزيادة مكافآت الامتحانات العامة لجميع المراحل التعليمية**.وأعلن أن رئيس الوزراء وافق على منح وزارة التربية ٢٥ درجة مدير عام للترقية ، وأن الجهاز المركزي وافق على مقترحات الهيكل الوظيفي الجديد .. بما يتيح الفرصة لترقية نصف مليون معلم إلى الدرجات الأعلى (الأهرام ٨٧/٣/٤)، ويؤكد الوزير في أكثر من مؤتمر أن علاج الدروس الخصوصية يكون «برفع المستوى المادي للمعلم » . كما يؤكد أهمية مشاركة المعلمين في تطوير التعليم والتي تجسدت في عقد ٢٦ مؤتمرا على مستوى كل المحافظات للإعداد لرسم السياسة الجديدة للتعليم . وتنشر الأهرام قرار تنظيم صرف مكافآت امتحانات النقل بالمدارس التي تمت لأول مرة عام ١٩٨٧، ويؤكد حامد دنيا في مجلة أكتوبر اهتمام الوزير بمعلم المرحلة الابتدائية ويحييه على ذلك (٨٧/١٠/١٥). وتكريما للمعلم وللمحافظة على هيبته في نظر المجتمع فإن الوزارة لم تتردد في عقاب الأفراد القلة الذين ساهموا في عملية الغش الجماعي أو إساءة استخدام أعمال السنة أو التلاعب في امتحانات مهما كانت درجاتهم .

وفي خطوة تقدمية حاسمة يعلن الوزير إلغاء دور المعلمين ، **وأن يكون مدرس المرحلة الابتدائية جامعيا لأول مرة في تاريخ مصر وربما دول العالم الثالث كله** ، وبذلك تم القضاء على الطبقية بين المعلمين، وقد تابعت الصحف هذا الإعلام الذي صدر في ١٩٨٧/٥/٢٦

وتجاوب ذلك مع الكثير من توصيات المجالس القومية وكليات التربية وكتّاب الصحافة . وفى المؤتمر القومى للتعليم يعلن الوزير « المعلم هو حجر الزاوية فى أى تطوير » . ويقول د. على راشد فى صباح الخير (١٩٨٧/٧/١٦) بضرورة أن يبدأ التطوير بتطوير المعلم وتحسين طرق إعداده وتدريبه ، وتعلن جريدة الأخبار عن فتح شعب بكليات التربية لإعداد معلم المرحلة الابتدائية (بعد تصفية دور المعلمين). وتعلن فى ٨٧/٩/١٦ عن مساواة معلمى الابتدائية بالإعدادى ماديا من الشهر القادم ، وفى ٩/٢٠ تعلن عن شروط الترقية للعاملين بالتربية والتعليم وأهمها أن يحضر المستوفون لشروط الترقية برنامج تدريب يليه اختبار تحريرى مع الجواز بتقديم بحث بدلاً من الاختبار التحريرى وذلك بدلاً من المقابلات الشخصية بما يحقق الجدية والموضوعية وتكافؤ الفرص بين المعلمين فى ترقياتهم . ونشرت جريدة الأهالى (٨٧/١٠/٢٨) نماذج من شكاوى المعلمين التى رد عليها نقيب المعلمين وتجاوب معها وزير التعليم ، حيث تنشر فى ١١/١١ « اعترف وزير التعليم بأن مرتبات المعلمين محدودة وأعلن عن إعداد مشروع جديد لعلاج الرسوب الوظيفى يتكلف ٢٥ مليون جنيه سنويًا بالإضافة إلى ١٠ ملايين جنيه سنويًا تصرف كحوافز ، كما تم اتخاذ عدة إجراءات إدارية لتحسين أوضاع المعلمين منها تقصير مدد الترقيات إلى الدرجات العالية وزيادة عدد وظائف الإدارة العليا. وفى حديث مع محمود عارف (الأخبار ١١/٢) يقول الوزير إن الدعوة لتطوير التعليم لا تتحقق بينما يعانى المعلم من مشكلات اجتماعية .. وعن تخصيص درجات مالية على مستوى مدير عام لمعلمى المرحلة الابتدائية (ولم يكن ذلك متاحًا من قبل). قال بأن الدرجات موجودة الآن وبأكثر ممن يستوفون شروط شغلها. كما أمكن إصدار قرار الخدمة الوطنية الذى يترتب عليه إعطاء فرص ترقية أدبية للمعلمين لم تكن متاحة لهم من قبل .. كما أعلن الوزير أن

محاربته للدروس الخصوصية ليست محاربة للمعلمين . كما صرح الوزير بإعطاء مرونة للمعلمات فيما يتعلق بنظام اليوم الكامل . وتقول جريدة الشعب (٨٧/١١/٣) : « أحسن وزير التعليم صنعا حين أصدر قراره بإلغاء المقابلة الشخصية من أجل الترقية إلى الوظائف الإشرافية الأعلى .. لأنها طريق المجاملة .. وقواعدها غير ثابته .. ولاقتصار هذه اللجان على أصحاب وظائف معينة .. لكل هذه الأسباب وغيرها لا يسع كل مخلص إلا أن يزجى الشكر لسيادة الوزير على هذه الخطوة الموفقة التى نأمل أن تتلوها خطوات.. وفى حوار مع إيمان رسلان تعرض مجلة المصور (١١/٢٠) ما تم عمله للمعلم فى العام الماضى(٨٧/٨٦) خاصة معلمى المرحلة الابتدائية وإقرار مكافآت لامتحانات النقل أسوة بالامتحانات العامة ومحاولة إصلاح الخلل فى حالات الرسوب الوظيفى. ويقول الوزير: « إن المعلمين المصريين يتميزون بالصبر والالتزام والأمانة رغم الظروف الصعبة التى يمرون بها . وليس معنى ذلك أن نلتزم الصمت إزاء أحوال المعلمين وإنما لابد من ضرورة رفع مستواهم علميًا وأدبيًا .. » .

وتبرز صحافة ١٩٨٨ الاهتمام بدور المعلم، فتنشر (الأهرام ٨٨/١/٥) تصريح الوزير بأن مصدر الخطر الحقيقى هو المعلم غير المؤهل علميًا وتربويًا . ويؤكد على أهمية احتكاك معلمينا بخبرات تعليمية راقية قائلا: «وهذه هى فلسفة التدريب أثناء الخدمة». وتنشر «الوفد» تصريحًا يقول « فى العام الدراسى سوف ننتهى من تدريب المعلمين لكى يقوموا بتدريس الكومبيوتر» ويستطرد الوزير قائلاً : إن المعلم هو حامل مفتاح المستقبل ألا وهو التعليم، وأن هناك ضرورة للاعتناء به فكريًا واجتماعيا وزيادة دخله ولكن ليس عن طريق الدروس الخصوصية ، « وقد آن الآوان أن يخلع المعلم حلته القديمة التى يرتديها وأن يرتدى حلة مشرقة جديدة». وتعلن روز اليوسف قرار الوزارة بأنه « لأول مرة فى فى مصر : المعلمون لهم حق التعاقد الخاص » . وتنشر «الأهرام» حديث الوزير فى نقابة

المعلمين بالوايلى عن معاملة مالية خاصة للمعلمين وإنشاء صندوق زمالة للمعلمين على أن يحصل المعلم على ٥٠٠٠ جنيه عند التقاعد . وتتعدد لقاءات وزير التعليم بنقابة المعلمين والتأكيد على رغبة الوزارة فى « التعاون الجاد والمثمر بين النقابة والوزارة بما يحقق مصلحة التعليم والمعلمين» (الوفد ٨٨/٧/٩) ، (الجمهورية ٧/١٥) وتتحدث «الحياة» عن تيسير منح أجازات دراسية لمدرسى الحلقة الابتدائية الراغبين فى الالتحاق بكليات التربية .

ويزداد **الاهتمام بالدورات التدريبية وتخصيص منح للمعلمين للتدريب بالخارج** (الأهرام ٨٨/٧/١٨) وتعقد مؤتمرات خاصة لمناقشة مستقبل إعداد المعلم وإنشاء مزيد من الكليات والمعاهد العالية لتخريج المعلمين للتخصصات النوعية التى تحتاجها المدارس. وقد أنشئت بالفعل العديد من **الكليات النوعية لإعداد معلمين** فى الاقتصاد المنزلى والتربية الموسيقية واختصاصيين فى تكنولوجيا التعليم والإعلام التربوى .. كما أنشئت أقسام كليات إعداد معلمات رياض الأطفال . ويؤكد الوزير مبدأ هاما فى توجيهاته بأن لكل مدير مديرية تعليمية سلطات وزير التعليم فى تنفيذ القرارت وفقاًللصالح العام ويطلب من المعلمين المرونة فى التطبيق لصالح الجمهور (الأخبار ٨٨/٩/١٨). ويزداد الاهتمام بالتدعيم المادى للمعلمين فيقرر الوزير صرف مكافآت امتحانات النقل لفئات جديدة من المعلمين.. دون التقيد بالحد الأقصى، وأن توزع حصيلة اشتراكات المجموعات الدراسية بنسبة ٨٠٪ للمعلمين (الأخبار ٨٨/١٢/٢٦). وفى عيد المعلم السابع عشر يوجه الرئيس التحية إلى المعلمين ويلقى الوزير كلمة الرئيس التى جاء فيها :

« ... وفى قلب هذا الأمل يكون المعلم ويأتى دوره الطليعى، ولهذا فإننا نعقد الرجاء على المعلمين لتحقيق ما تصبو إليه مصر من أهداف ... » ، وينتهى الخطاب بالقول « إننا نريد نظامًا تعليميًا يفك تناقضات المجتمع وما علق به من شوائب الاستعمار ويوفر للفرد كل إمكانيات النمو وللمجتمع كل متطلبات النمو .. نظامًا يدعم النسيج الاجتماعى والوحدة

الوطنيـة .. وأعـرب عن ثقـته فـى أن هـذا الأمـل الكبير سيتحقق على أيدى رجال التعليم (الجمهورية ٨٩/٣/٥) ، وتنشر (الجمهورية ٤/٢٠) عـن اجتماع الوزيـر بأعـضاء الجمعيـة العموميـة السـنوية لنقابـة المعلمين التـى أعلـن فيهـا رفع مكافـآت معلـمى مـدارس التربيـة الخاصـة وزيـادة مكافـآت الامتحانـات بصفـة عامـة ومضاعفـة الاشتـراكـات المخصصـة لمجموعات التقوية تقديراً لمجهود الذى يبذله المعلمون، وإنشاء ١٢٩درجة لمدير مدرسـة فـى مستوى مديـر عام . وتتحـدث الأهـرام عـن تقـديس المعلم لسرية الامتحانات باعتبارها لونا من شرف المهنة والاسم الشخصى وفخرا للمعلم المصرى .

وتتخـذ وزارة التربيـة تقلـيدا جيـداً بتكريـم المعلـمين المتفوقـين فـى الإدارات المختلفة وتتحـدث « الوفـد » عـن مـحاولات ضبـط الـشارع التعليمى وخاصة ما يتعلق بمن يسيئون إلى كرامة المعلمين مـن محتـرفى الدروس الخصوصية (١١/٢٨) وتتحدث «الأخبار» عن الحوار بين الوزير والمعلمين الذين هم جنوده ويشير إلى أن الغـالبيـة العظمـى مـن المعـلمين يقومون بدورهم على أكمل وجه (الوفد ١٢/١٩) وذلك دون تناقـض مـع اتخاذ قرارات حاسمة ضد أى تسيب أو هدر للقيم التربوية (المساء ٢١ ، ١٢/٢٢) ، حيث تستمـر جـولات الوزيـر فـى المدارس والإدارات لمتابعة التعليمات الخاصـة بتنظيـم امتحانات نصف العام ويشجع عقد المؤتمـرات فى المدارس، والمؤتمرات لمناقشة نظم الامتحانات وضوابطها وكل ما يتعلق بتطوير التعليم عامة حتى يكون للمعلم دوره فى هذا التطوير مـن واقـع الميدان . ثـم يقـرر إعـادة مسئولية مديرى المدارس بمختلف المراحل فـى إعداد امتحانات النقل تحت إشراف القسم التعليمى فى الحلقة الابتدائيـة والإدارة التعليمية فـى الإعـدادى والثـانـوى ، ويـؤكد فـى مؤتمر قيادات التعليم ثقته الكاملة فى المعلمين الذين يؤدون دورهم التربوى على أكمل وجه ويبذلون الجهـد المستـمر فى تطـويـر العملية التعليـمية (الجمهورية ٩٠/١/١٩) . وفى مجلس الشعب يقول الوزير : وبالنسـبة لحالـة المعلم الماديـة فسوف نراعـى رفـع مكافآت مجمـوعات التقـوية وإعـادة تنـظـيم

الحوافز بما يحسن من حال المعلم بالإضافة إلى التوسع فى التدريب لرفع مستوى المعلمين باستمرار، كما يطالب أعضاء المجلس بالمزيد من الرعاية والدعم للمعلمين (الأهرام ١٠/٤/٩٠) . وتزداد الشكاوى فى الصحافة من الدروس الخصوصية ويتابع وزير التعليم هذه الشكاوى المتعددة ، ويفند أسبابها وأن اللوم لايقع كله على المعلم بل على الحشو فى المناهج وانشغال الأسرة وضعف رعايتها وكثافة الفصول ونوعية الامتحانات وقلق أولياء الأمور (الأيام ١٥/٤/٩٠) .

ويتحاور مع المعلمين من خلال مجلة آخر ساعة (٥/٢٣) ، ويقول : «المعلمون من كافة المستويات .. فى كل لجان التطوير» ، وأن الشكوى من التجديدات أو التطوير أمر عادي وليس وقفا على مصر بل فى كل بلد يحدث فيه تطور حيث تتعدد الأفكار والاجتهادات .

وهناك دائما من يقاوم التجديد « ولذلك فهذا لايزعجنا مادامت الأغلبية بخير». وفى عقب إرساء حجر أساس المجمع السكانى للمعلمين بحدائق حلوان يقول الوزير : **إن مشروع التأمين على المعلمين** يقضى بصرف مبالغ مجزية عند بلوغهم سن التقاعد، أو حالة المرض وذلك علاوة على المعاش الحكومى.وصرح رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية لبناء مساكن المعلمين بالسيدة زينب بأن الدور الأول بالمجمع سيضم مكتبة ثقافية وحضانة وسوق تجارى وجراج (الجمهورية ٢٧/١١/١٩٩٠) .

وهكذا نجد أن الصحافة تتابع يوميا الدور المتعاظم للمعلم فى قلب عملية التطوير ، وأن استراتيجية التطوير عملت على تمكينه من دوره التربوى وحاولت معالجة نواحى القصور فى أحواله المادية وقدمت له المزيد من الرعاية التربوية والاجتماعية والمادية ، وعملت على رفع شأنه اجتماعيا ، وتأكيداً لرسالة المعلم فى بناء الإنسان يقول الرئيس محمد حسنى مبارك فى افتتاح الدور التشريعى السادس أمام مجلس الشعب والشورى فى ١٥/١٢/١٩٩٠ : « رسالة المعلم ليست فى التدريس فقط بل أيضًا فى تكوينه الصالح وتمسكه بالقيم والفضائل ، وإن المدرسة والمعهد والجامعة ليست هى المبنى والمدرج والمعمل فقط إنما هى مؤسسات بناء البشر » .

الفصل الخامس

حصاد الاستراتيجية

- اتخاذ إجراءات واقعية لاستيعاب الملزمين :
  - توفير أماكن للملايين فى سن السادسة .
  - الاحتفاظ بالملزمين طوال مرحلة التعليم الأساسى .
- توجيه التدفق الطلابى بالمرحلة الثانوية لصالح التعليم الفنى .
- رفع مستوى التعليم والتدريب فى التعليم الفنى .
- تطوير نظام الدراسة فى الثانوى العام :
  - بالنسبة للصفين الأول والثانى .
  - بالنسبة للصف الثالث (الثانوية العامة).
- طفل ماقبل المدرسة فى بؤرة الاهتمام .
- إعداد معلم الحلقة الابتدائية جامعيًا .
- استحداث كليات وأقسام جامعية لإعداد معلمى التعليم النوعى.
- استحداث آلية مستقرة لتطوير المناهج .
- إنشاء المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى .
- مزيد من الحصاد .

حصاد الاستراتيجية

لم تكن الاستراتيجية مجرد أهداف ومبادىء عن سياسة التعليم ، بل صدرت قرارت تنفيذية فعلية أحدثت تغييرات جذرية فى ممارسات العملية التعليمية بعضها كان مردوده مباشراً وواضحًا والبعض الآخر كان يستهدف مردودات مستقبلية التوجه . إن عائد استثمارات العملية التعليمية لايكون عادة قصير الأجل بل طويل المدى . ولعل أهم ما يميز هذه الاستراتيجية هى أنها عالجت العوامل الحاكمة للعملية التعليمية من منظور واقعى دون وجل أو مواربة أو تسويف أو تمييع للمواقف وترجمت مبادئها إلى أفعال وممارسات ربما عاب عليها البعض أنها كانت سريعة الايقاع . وقد كان حصادها وفيرا ولعل من أهمه :

١ - اتخاذ إجراءات واقعية لاستيعاب الملزمين بمرحلة التعليم الأساسى

وكان الخط الاستراتيجى هنا يتغَيَّ هدفين هما :

(أ) توفير أماكن للملزمين فى سن السادسة

(ب) الاحتفاظ بهم طوال مرحلة التعليم الأساسى .

(أ) توفير أماكن للملزمين فى سن السادسة

أدى التزام الدولة بمجانية التعليم وبإلزاميته - التى امتدت منذ عام ١٩٥٣ لتصبح من سن ٦ إلى ١٢سنة ثم إلى نهاية المرحلة الإعدادية بدءا من العمل بقانون ١٩٨١ - إلى مواجهة الكثير من الصعوبات من حيث المبانى المدرسية والإمكانيات المادية وكثافة الفصول وتعدد الفترات مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات التربوية (التى أشرنا إليها سابقا) والتى حالت فعلا دون تحقيق أهداف التعليم الأساسى خاصة فى المناطق والبيئات التى تعتمد اعتمادا كليا على المدارس الحكومية الأمر الذى جعل من الصعب على أى تربوى أو مسئول أن يطلق على الفترات

القزمية صفة الأيام الدراسية، ناهيك عن قزمية العام الدراسى نفسه الذى لم يكن يتعدى ٢٥ أسبوعا . وهذا يعنى أن السنوات التدريسية الفعلية لمرحلة الإلزام لم تكن فى جوهرها وواقعها أكثر من ٤ - ٥ سنوات ، وأن بقية التسع سنوات كانت فاقدا وهدرا. كما كانت التسعة صفوف تشغل مقاعد ومبان لأعداد كانت غفيرة إلا أنها فى نفس الوقت حجبت بعض الملزمين من وجود أماكن لهم وبالتالى حرمتهم من حق التعليم الذى كان على الدولة توفيره واجبا دستوريا بحكم المواد ١٨-٢٠من دستور ١٩٧١. ومن ثم وافقت وزارة التربية ومجلس الوزراء على رأى لجنة التعليم ومجلس الشعب فى تخفيض عدد سنوات مرحلة التعليم الأساسى بحيث تصبح خمس سنوات للحلقة الابتدائية ، ثلاث سنوات لحلقة الإعدادية (قانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨) وذلك بإعادة تنظيم مقررات الحلقة الابتدائية وإزالة الحشو من المناهج (وقد قامت الوزارة فى سنوات متتالية آخرها عام ٩٢/٩١ بتعديلات متتابعة لإزالة الحشو والتكرار والتركيز على الأساسيات فى كل المراحل قبل الجامعية). كما صدرت تعليمات وزارية مشددة مصاحبة بمتابعة ميدانية بإطالة العام الدراسى ليصبح ٣٨أسبوعا، والقضاء تدريجيا على تعدد الفترات خاصة الفترة الثالثة. وبالتالى فإننا نجد أنه على الرغم من تخفيض سنوات الحلقة الابتدائية عاما تقويميا، إلا أنه باتخاذ الساعات التدريسية وحدات للقياس ، نجد أن الأمر تحول :

من : ٩(سنوات) × ٢٥ (أسبوعا) × ٦(أيام) × ٤(ساعات) =٥٤٠٠ ساعة تدريسية

إلى : ٨(سنوات) × ٣٨(أسبوعا)× ٦(أيام) ×٥(ساعات) = ٩١٢٠ ساعة تدريسية

أو إلى : ٨(سنوات) × ٣٢(أسبوعا)×٦(أيام)×٥(ساعات) = ٧٦٨٠ ساعة تدريسية

وقد يرى البعض أن الزمن عامل هام فى العملية التعليمية ، وهذا صحيح إلا أن العبرة ليست بالزمن كمسار فلكى ولكن العبرة بالاستخدام الأمثل للزمن المتاح فى عمل بنائى وفى حدود ما يسميه رجال الاقتصاد

بالمنفعة الحدية . ومن ناحية أخرى فإن هذه الموافقة على هذا التعديل الجذرى جاءت للتمكين من استيعاب التدفق البشرى لأطفال السادسة وعدم حرمان مجموعة منهم لصالح مجموعة أخرى . فهذا الإجراء يوفر ما يقرب من ٢٥ ألف حجرة دراسية تساهم فى الوصول إلى الاستيعاب الكامل بالحلقة الابتدائية والمتوقع بلوغه عام ٢٠٠٠ بما يترجم للواقع مبدأ «التعليم للجميع» ويمكن كل أطفال مصر من حقهم فى التعليم . وقد بدأ تنفيذ ذلك عام ٨٩/٨٨ . ويلاحظ أنه فى عام ١٩٩٠/٨٩ تم قبول ١٫٣٣٩٫٠٠٠ طفل وطفلة بالصف الأول الابتدائى من المرحلة العمرية ٦-٨ سنوات بما يمثل - حسب إحصاءات وزارة التربية - حوالى ٩٧٪ من مجموعة الملزمين ، ووضعت فى ذلك الوقت خطة لقبول ١٫٣٦٣٫٠٠٠ طفل وطفلة بالصف الأول للعام ٩١/٩٠ .

ولقد صاحب هذا العمل **إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية** التى وضعت خطة تستهدف فتح ٢٠٠٠٠ فصل (حجرة دراسية) جديد بالحلقة الابتدائية إضافة لما أمكن توفيره من فصول الصف السادس والتى استخدمت بدورها لزيادة القبول بالصف الأول الإعدادى . ويشير أحد تقارير متابعة الخدمة التعليمية أن عدد المدارس والأقسام الملحقة التى تعمل بنظام الفترة المسائية ونظام الفترتين فأكثر قد انخفض عام ٩٠/٨٩ إلى ٦٧ مدرسة ، ١٠٥ أقسام مقابل ٩٣ مدرسة ، ١١٢ قسما عام ٨٩/٨٨ . كما يشير نفس التقرير إلى أن عدد الطلاب المستجدين عام ٩٠/٨٩ بلغ ١,٢٣٤,٢٣٨ بخلاف ماتم استيعابهم بمدارس الأزهر مقابل ١,١٩٤,٢٠٨ فى عام ٨٩/٨٨ .

وقد كان إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية من أعظم وأهم ما نفذته استراتيجية تطوير التعليم إذ أنها وضعت خارطته على مستوى الجمهورية لاحتياجات القرى والمدن والنجوع للمبانى المدرسية وحددت نوعية المبانى الحالية من حيث صلاحيتها مبنى وتجهيزا ووضعت مواصفات إنشائية وتربوية للمبانى المدرسية . كما تم تحديد

مصادر تمويل متنوعة للإصلاح والتجديد والصيانة والتجهيزات فى إطار خطة محددة . وقد قامت الدولة بتوفير المبالغ اللازمة فى حدود ميزانياتها فى المرحلة الأولى غير أن ماحدث أثناء زلزال أكتوبر ١٩٩٢ ، ومانتج عنه من أنهيار العديد من المدارس والبحث عن مصادر تمويل ومشاركة شعبية ودولية والعمل الجليل الذى تم تحت رعاية أعلى مستوى فى الدولة كان له الأثر البالغ فى جعل الهيئة العامة للأبنية التعليمية تؤدى دوراً بطوليًا أنشئت فى الواقع من أجله لمقابلة احتياجات ملحة وأساسية للعملية التعليمية . ومازالت الهيئة تؤدى دورها الذى رسم لها بفضل المشاركة الشعبية الواسعة ورعاية الدولة المتعاظمة لاستكمال احتياجات الملايين من أطفال مصر وشبابها لمبان وتجهيزات تعليمية فى ضوء معايير هندسية وإنشائية وتربوية بدونها لايصبح لكلمة المدرسة مدلولا ولا معنى .

(ب) الاحتفاظ بالملزمين طوال مرحلة التعليم الأساسى

عملت الاستراتيچية ليس فقط على استيعاب الملزمين فى الصف الأول بل على الاحتفاظ بهم طوال مرحلة التعليم الأساسى. وقدكان ذلك من خلال العمل على الحد من التسرب وتوفير أماكن للدراسة بالحلقة الإعدادية نتيجة وفورات فصول الصف السادس (الابتدائى سابقا) . فبينما كان عدد الطلاب المستهدف قبولهم فى الصف الأول الإعدادى ١,٠٠٠,٠٠٠ للعام ٨٩/ ٩٠ ، تم قبول ١,٨٤٣,٧٥٤ طالبا ، **وبالتالى كانت نسبة تحقيق الأهداف ١٠٩٪** ، ونسبة الاستيعاب الفعلى إلى عدد الناجحين فى نهاية الحلقة الابتدائية (٨٨/ ٨٩) هى ٢٧٤٪ مقابل ١٠٤٪ فى العام ٨٨/ ٨٩، وكان ذلك بطبيعة الحال بسبب انتقال تلاميذ الصفين الخامس والسادس إلى الصف الأول الإعدادى . وفى عام ٩٠/ ٩١ بلغ جملة طلاب الحلقة الابتدائية ٦,٤٠٢,٤٧٢ وجملة طلاب الحلقة الإعدادية ٣,٥٥٣,٢٥٥ طالبا بما يجعل مرحلة التعليم الأساسى

٩,٩٥٥,٧٢٧ بخـلاف ٢٢,٦٥٠ طالبا فى مدارس الفصل الواحد .

وقـد انخفضت نسبة الفاقـد بسبب عدم استيعاب الملزمين إلى ١٠٢٪ عام ٨٩/ ٩٠ مقارنة بنسبة ٣,٦٪ عام ٨٨/٨٩ .

ومن ناحية أخـرى فقد استـحدثت الاستـراتيـچية **مـدارس إعداديـة مهنية** وذلك لتقليل الفاقد بسبب تكرار الرسوب وللحد مـن التسرب مـن خلال ما كان معمولا به فى «المسار الخاص» . فقد أفادت بعض دراسات المركز القومى للبحوث التربوية عدم نجاح المـسار الخاص فى وقـف تسـرب الطلاب . وقد ذكرت لجنة التعليم بمجلس الشعب الآتى فى هذا الصدد :

« وقـد تبين للجنة وبمراجعة نسب النجاح والرسوب وعدد المتسربين من التعليم الأساسى أن عـددا كبـيراً منـهم لايقـبل بجديـة علـى التعليـم الإعدادى ويتكرر رسوبه .. وفـى ذلك تبديداً لمـوارد الدولة .. وتوفـيرا للمال والجهد والوقت وينبغى إتاحـة الفرصة للتدريب المهنى بـعد انتـهاء الحلقة الابتدائية ... » .

وفى ضوء ذلك تم تعديل المادة ١٨ من قانون التعليم ليتضمن الآتى :

« ويجـوز لكـل مـن أتـم الحلـقة الابتدائيـة وأظهـر مـيولا مهنـية أن يستكمل مدة الإلزام بالتعليم الأساسى بالالتحاق بمراكـز التدريب المهنى أو بمـدارس أو فصـول إعداديـة مهنية .. ويمنـح خريجـوا هـذه المراكز أو المـدارس أو الفصول من المديرية التعليمـية شهـادة فـى التعليم الأساسى المهنى ... » .

وقـد صـدر القرار الوزارى رقم ٢٠٩ فـى ٨٨/٩/١ بإنشـاء مـدارس إعدادية مهنية ليلتحق بها الفئات التالية من التلاميذ :

(أ) التلاميـذ الذيـن يبدون رغبتهم فـى الالتحاق بها بعد اجتـياز الحلقـة الابتدائيـة .

(ب) التلاميذ الذين يتـكرر رسوبهم بالحلقة الابتدائية بشرط قضائهم أكثر من سبعة أعوام بالحلقة الابتدائية .

(جـ) التلاميذ الذين يتكرر رسوبهم مرتين متتاليتين بالصف الأول أو الثانى الإعدادى ويكون الالتحاق بالصف الدراسى الذى تكرر رسوب التلميذ فيه .

ومدة العام الدراسى بهذه المدارس عشرة شهور على مرحلتين :

(١) ٣٦ أسبوعا من الدراسة العملية والفنية والثقافية والترويحية ، يعقد فى نهايتها امتحان الدور الأول يعقبه عطلة لمدة شهر .

(٢) ٨ أسابيع تتضمن إنتاجا عمليا للناجحين فى الدور الأول ، ودراسات تقوية للمتقدمين لامتحان الدور الثانى، تعقبها عطلة لمدة شهر يتم فيها امتحان الدور الثانى لراسبى الدور الأول .

ويسمح لخريجى المدرسة الإعدادية المهنية بالالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية بعد اجتياز امتحان قبول . وطبقا لإحصاءات وزارة التربية للعام ٩١/٩٠ يوجد ١٩١ مدرسة إعدادية مهنية على مستوى الجمهورية تقديم تعليما مهنيا فى المجالات الصناعية والزراعية والاقتصاد المنزلى كما بلغ عدد الطلاب فيها ٦٣,٤٦٢ طالبا وطالبة .

وفى نفس الوقت تم **استحداث مدارس إعدادية رياضية** وقد صدر القرار (١٧٢) بتاريخ ٨٨/٨/٤ ثم القرار(٢٧٢) بتاريخ ١٩٨٨/١١/١ بأن ينشأ بكل محافظة عدد من مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسى باسم المدرسة الإعدادية الرياضية يعاون المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى تزويدها بالتجهيزات وبعض الإمكانات المادية حيث تصرف لهم وجبات غذائية يوميا ، كما تصرف لهم الملابس الرياضية اللازمة .

ساعد هذا التنويع فى الحلقة الإعدادية على الاحتفاظ بالطلاب حتى استيفاء مرحلة التعليم الأساسى . بعد أن كان عدم ميل عدد من الطلاب - أو عدم قدرتهم - للتعليم الإعدادى العام (والتى تتسم مناهجه فى معظمها بالتجريد والإعداد للمرحلة الثانوية العامة فحسب) فى تسرب بعض الطلاب ممن ليست لديهم دوافع للدراسة الأكاديمية العامة . وهو أمر

وارد عندما يشمل التعليم الأساسى عشرة ملايين من الملزمين . وقد قامت بعض الدول بإنشاء مدارس لمثل هؤلاء الطلاب تحت مسميات مختلفة مثل مدارس العاملين فى المحلات التجارية والتى يطلق عليها مجازا مدارس واجهة المحلات (Store-Front Schools) فى بعض مدن الولايات المتحدة ، ومدارس الإنتاج (Production Schools) فى بلاد مثل بنما وهندوراس وجواتيمالا .. وغير ذلك مثل المدارس التى أنشأها غاندى فى الهند .

ويتضح هذا الاحتفاظ بالملزمين فى أنه بحسب إحصاءات ٩١/٩٠ : بلغ جملة طلاب الحلقة الابتدائية ٦,٤٠٢,٤٧٢ وجملة الحلقة الإعدادية ٣,٥٥٣,٢٥٥ فيكون مجموع طلاب مرحلة التعليم الأساسى ٩,٩٥٥,٧٢٧ أى قرابة عشرة ملايين طالب .

٢ - *توجيه التدفق الطلابى بالمرحلة الثانوية لصالح التعليم الفنى*

درج الطلاب الناجحون فى الشهادة الأعدادية - فى معظمهم - على الالتحاق بالتعليم الثانوى العام . وكانت قلة منهم هى التى تتجه إلى التعليم الفنى . وكان هذا التوجه يتفق مع رغبة الطلاب فى الالتحاق بالتعليم الذى يؤدى إلى الجامعة وهو الثانوى العام بغض النظر عن حاجة سوق العمل إليه وبغض النظر عن قدراتهم الفعلية فى متابعة هذا النوع من التعليم .. ومن ناحية أخرى فإن الإنفاق الحكومى على التعليم الثانوى العام أقل كلفة مما يتطلبه التعليم الفنى . وكان لابد من وقفة تعيد التوازن فى التوزيع الطلابى على المسارات المختلفة للتعليم الثانوى حتى ولو كان الأمر مكلفا ومضنيا طالما أنه يحقق هدف التنمية والمجتمع المنتج أو على الأقل يسهم بقدر الإمكان فى الوصول إلى هذا الهدف .. ومن ثم اتخذت الاستراتيچية خطوة حاسمة فى هذا الاتجاه . فقد تضمنت الخطة الخمسية الثانية لإصلاح التعليم (٨٨/٨٧-٩٢/٩١) المترجمة لاستراتيچية العمل على زيادة نسبة القبول فى التعليم الفنى

وخفضها فى التعليم العام فى المرحلة الثانوية بحيث تصل نسبة المقبولين فى نهاية الخطة بالتعليم الثانوى الفنى والتدريب المهنى إلى ٧٠٪ ، وبالثانوى العام إلى ٣٠٪ فقط من خريجى مرحلة التعليم الأساسى . وعلى أن يوزع طلاب التعليم الفنى على النحو التالى :

ثانوى صناعى ٤٧٪ ، ثانوى تجارى ٤٠٪ ، ثانوى زراعى ١٣٪

وعلى الرغم من عدم التزام بعض المحليات بهذه النسب لظروف محلية ضاغطة إلا أن متابعة الوزارة لتنفيذ هذه الاستراتيجية تبين الاتجاه نحو الالتزام بهذه النسب على مستوى الدولة . وتبين إحصاءات وزارة التربية لعام ٩١/٩٠ أن :

جملة طلاب المرحلة الثانوية	١,٦٠٢,٥٩٤	
عدد طلاب الثانوى العام	٥٧٦,٤٣٥	بنسبة ٣٥,٩٦٪
عدد طلاب الثانوى الفنى	١,٠٢٦,١٥٩	بنسبة ٦٤,٠٤٪

وكان توزيع طلاب الثانوى الفنى فى نفس العام كالآتى :

عدد طلاب الثانوى الصناعى	٤٧٦,٤٦٨	بنسبة ٤٦,٤٣٪
عدد طلاب الثانوى التجارى	٤٢١,٦٨٦	بنسبة ٤١,٠٩٪
عدد طلاب الثانوى الزراعى	١٢٨,٠٠٥	بنسبة ١٢,٤٨٪

هذا بخلاف ٤٦,٣٥٠ طالبا كانت ومازالت فى الصفوف الباقية من دور المعلمين والمعلمات التى تمت تصفيتها كمصدر لإعداد معلم المرحلة الابتدائية . وكذلك بخلاف حوالى ١٨٠٠٠ طالبة مقيدة فى المدارس الثانوية الفنية للتمريض التابعة لوزارة الصحة والهيئات التابعة لها .

هذا بالإضافة إلى ماتم استحداثه من **مدارس ثانوية رياضية ومدارس ثانوية مهنية وتجريبية** (تحضيري) كتوسيع فى مساحة التنويع فى التعليم الثانوى التى أوصت بها العديد من حلقات التجديد التربوى وقد تم تحويل المدارس التجريبية التحضيرية إلى ثانوية عامة عادية فى عام ١٩٩٢ .

ومن ناحية أخرى فتحت القنوات بين التعليم العام والتعليم الفنى . فقد صدر القرار (٩٤) فى ٨٩/٨/٢٣ يسمح بتغيير مسار الطلاب الراغبين فى التحويل من الثانوى العام إلى الثانوى الفنى الصناعى أو التجارى محققا بذلك مرونة فى السياسة التعليمية واستقرارا نفسيا واجتماعيا لبعض الطلاب الذين لم يحسنوا اختيارهم لسبب أو لآخر بدلا من إغراقهم فى بحور الإحباط والضياع .

وهذا التوجه نحو التعليم الفنى يتفق مع تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (UNDP) الصادر عام ١٩٩٠ والذى يؤكد على أهمية تركيز الاهتمام على التعليم الفنى وتوجيه الطلاب إليه بقصد التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية .

٣ - رفع مستوى التعليم والتدريب فى التعليم الفنى

صاحب توجيه التدفق الطلابى اهتماما مركزا بالتعليم الفنى . فقد عملت الاستراتيچية على تخفيض كثافة الفصول فى التعليم الفنى .فطبقًا لبيانات العام الدراسى ٩١/٩٠ كانت كثافة الفصول فى التعليم الفنى كالآتى (فى المتوسط) :

الثانوى الصناعى ٤٧٦٤٦٨ ÷ ١٣٧٢٣ = ٣٤,٧ طالب/فصل .

الثانوى التجارى ٤٢١٦٨٦ ÷ ١١٨٢٠ = ٣٥,٧ طالب/فصل .

الثانوى الزراعى ١٢٨٠٠٥ ÷ ٣٦١٣ = ٣٥,٤ طالب/فصل .

ومن ناحية أخرى تم تشكيل **مجلس نوعى للتعليم الفنى** (ثم تطور إلى هيئة قومية) ويضم ممثلين عن الوزارات والمؤسسات المعنية وبعض أساتذة كليات الهندسة وممثلين عن نوعيات التعليم الفنى .

ويختص هذا المجلس بدراسة المتغيرات الحادثة فى سوق العمالة ومدى ارتباطها بخطط التنمية وانعكاساتها على التعليم الفنى . كذلك تم **تطوير مناهج وكتب التعليم الفنى فى المواد الفنية والثقافية ، أيضا تم إنشاء وحدة تنفيذ المشروعات**(فى١٩٩٠/٣/٢١) وتتكون

من قسم التجهيزات الفنية وقسم متابعة قوائم التجهيزات وحالتها الفنية وقطع غيارها وقسم التدريب على التجهيزات الجديدة وقسم متابعة حسابات القروض . **كذلك تم عقد اتفاقيات تعاون أهمها :**

- اتفاقية مع وزارة الكهرباء والطاقة (فى ٨٩/٤/١٠) حيث تم الاتفاق على فتح فصول نظام خمس سنوات مشتركة بين مركز تدريب القوى الكهربائية والميكانيكية بشمال القاهرة وبين مدرسة جلال فهمى الصناعية .. على أن يتم التدريب بمراكز التدريب التابعة لهيئة كهرباء مصر، وعلى أن يتم تعيين الخريجين للعمل بالمشروعات الجديدة لوزارة الكهرباء .
- اتفاقية تعاون مع وزارة الصناعة (١٩٨٩/٦/٢٢) بهدف تدعيم إمكانيات التدريب العملى لطلاب التعليم الصناعى فى المراكز التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية .
- اتفاقيات مع صندوق وبنك التنمية الأفريقى (٨٩/١٢/١) لمشروع تطوير المدارس الثانوية الصناعية. ويشمل المشروع توريد معدات لأربع مدارس ثانوية صناعية جديدة . وتطوير وتأثيث معدات وتسهيلات لعدد من الورش المتخصصة فى ١٦٠ مدرسة (شملت مدارس للبنين ومدارس للبنات) ، مع تحديث المناهج وتطوير المهارات التدريبية وزيادة كفاءة المعلمين .
- مشروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع اليونسكو لتطوير بعض المدارس الفنية .
- اتفاق مع المملكة المتحدة لإنشاء مدرسة جرجا الفنية الصناعية .
- مشروعات أخرى مع اليابان وفرنسا والبنك الدولى لتجهيز ورش معامل لمدارس صناعية وزراعية . وقد مهد الاهتمام بالتعليم الفنى إلى مشروع «مبارك - كول» للتعليم الفنى الذى يستند إلى فلسفة التبادل بين التعليم والتدريب بين المدرسة والمؤسسة وعلى

المشاركة فى التمويل بين المؤسسة التعليمية والمؤسسات الإنتاجية والذى هو موضع التنفيذ حاليا بين مصر وألمانيا .

وقد استحدثت تخصصات جديدة بالتعليم الصناعى منذ عام ١٩٨٧مثل ميكانيكا الغزل والنسيج وشبكات التليفونات وشبكات نقل القوى الكهربائية وأجهزة التحكم وصيانة الحاسب الآلى.كما أدخلت تخصصات جديدة فى التعليم التجارى مثل إدارة الموانى والخدمات البحرية والشئون الفندقية والخدمات السياحية وإدارة المشروعات. وجرى الإعداد لإدخال تخصصات أخرى مثل محركات الأضلعة الداخلى والتحكم الآلى والطباعة بالسلك سكرين.. وغيرها مما يتصف بمسايرة التطور التكنولوجى واحتياجات سوق العمالة محليا وعربيا وإفريقيا .

وتبع ذلك زيادة **فى موازنات التعليم الفنى وتمويله داخليًا ومن خلال اتفاقات خارجية**. كما أدخلت مادة الحاسوب (الكومبيوتر) فى بعض مراحل التعليم الفنى . **وأنشئت كلية لإعداد معلم التعليم الفنى الصناعى بالقاهرة** والإعداد لافتتاح كلية أخرى فى بنى سويف على أن يتبعها بعد ذلك كليات أخرى لإعداد المعلم المتخصص بالتعليم الصناعى بعدأن واجه عجزاً فى استقطاب المعلم المناسب وبقصد أن يتم تأهيل المعلم القادر على التكامل بين التعليم النظرى والعملى . وقدكان ذلك استجابة لتوصيات مؤتمر التعليم الصناعى الذى عقدته نقابة التطبيقيين عام ١٩٨٥ وللعديد من التوصيات التى أصدرتها شعبة التعليم الفنى والتدريب بالمجلس القومى للتعليم. وفى ضوء التقارير الواردة من بعض كليات التربية (مثل كلية التربية بجامعة عين شمس) بعدم نجاح تجربة إعداد معلم التعليم الفنى فى شعب بكليات التربية (وقد ألغيت هذه الشعبة فعلاً من تربية عين شمس) والتوصية بإنشاء كليات متخصصة لإعداد معلم التعليم الفنى.

وفى ندوة تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى بين مصر وألمانيا التى

عقدت بالعريش فى نوفمبر ١٩٨٩ قال وزير التعليم **إن الندوة تهدف لتحديد خطوات التعاون فى مشروعات تطوير التعليم الفنى الذى تم الاتفاق عليها خلال زيارة الرئيس مبارك لألمانيا فى مارس الماضى وأنها ستبحث تطبيق نظام التعليم الفنى المزدوج** الذى يجمع بين التدريس فى الفصول والتدريب فى المصانع ومراكز التدريب وكانت توصيات هذه الندوة تحضيراً لبرنامج مبارك -كول لتطوير التعليم الفنى والجارى العمل به حاليا .

٤ - تطوير نظام الدراسة فى الثانوى العام

استخدمت الاستراتيجية مجموعة من التجديدات التربوية فى التعليم الثانوى العام لعل أهمها :

(أ) إلغاء التشعيب فى الصف الثانى الثانوى وجعل الدراسة فى الصفين الأول والثانى .

(ب) إدخال نظام الاختيار فى الصف الثالث الثانوى والاقتصار على شعبتين : علمى وأدبى .

(جـ) إدخال نظام مواد فنية وتكنولوجية فى التعليم الثانوى العام.

(د) استحداث نظام الفصلين الدراسيين فى الصفين الأول والثانى .

(هـ) السماح للطلاب الراسبين فى امتحان الثانوية العامة أن يمتحنوا فى العام التالى فيما رسبوا فيه فقط .

(و) السماح للطلاب الراسبين فى القسم العلمى من امتحانات الثانوية العامة أن يؤدوا الامتحان فى العام التالى فى القسم الأدبى.

(ز) السماح للطلاب الذين أتموا بنجاح الدراسة بالصف الثانى بالمدارس الثانوية العامة ، أو الذين استنفدوا عدد مرات الرسوب فى امتحان الثانوية العامة (والتى حدد لها ثلاث مرات فقط) التحويل إلى التعليم الصناعى أو التجارى .

(ح) الاقتراح بأن يمتحن الطلاب الراغبون فى الالتحاق بالجامعة بمادتين مؤهلتين على الأقل .

(ط) فتح فصول للمتفوقين .

وفيما يلى بعض التفصيلات عن هذه المستحدثات :

(أ) بالنسبة للصفين الأول والثانى

(أ - ١) صدر القرار الجمهورى بالقرار (٢٣٣) لعام ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ . وجاءت المادة ٢٦ معدلة لتصبح كالآتى :

تكون الدراسة فى الصفين الأول والثانى عامة لجميع الطلاب وتخصصية اختيارية فى الصف الثالث . وذلك طبقا للأقسام والشعب التى يصدر بها قرار من وزير التعليم بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للجامعات، ويضع وزير التعليم الأحكام الانتقالية اللازمة لتنفيذ ذلك..

وقد دافع وزير التعليم عن هذا المشروع فى مجلس الشعب وكان من بين ماقاله : « يتفق هذا التعديل مع ماقرره المجلس القومى للتعليم .. ويتفق مع توصيات المؤتمرات الدولية بإلغاء التشعيب كلية أو تأخيره نظراً لوجود التعليم المتكامل . وهذا يهدف إلى جعل الثانوية العامة مرحلة متكاملة نهائية ، وليست مجرد تحضيرية للتعليم العالى ، لأن تأخير التشعيب سوف يضاف إليه مواد اختيارية عملية تتيح للطالب أن يكتسب مهارات زائدة ، فإذا لم يجد مكانا فى التعليم العالى استطاع أن يجد له مكانًا فى المجتمع ..» .

والحقيقة أن التشعيب المبكر واجه نقدا كثيرا إذ كان مبنيا على مسلمة مطلقة بأن التعليم الثانوى العام هو إعداد للتعليم الجامعى المتخصص فحسب . وهى نفس الفلسفة التى كان محمد على يتبناها حين أنشأ المدارس التجهيزية كإعداد للذين يلتحقون بالمدارس العليا عام ١٨٢٥.وقد انعكس التشعيب المبكر على المقررات الدراسية فكان واضع مقررات المرحلة الثانوية فى تخصص ما ينظر إلى المقررات الجامعية فى هذا التخصص ، ثم يضع ما يخدمها فى المرحلة الثانوية ، ومن ثم

أصبحت مقررات المرحلة الثانوية مجرد متطلبات سابقة لما سيأتى فى الجامعة فى هذا التخصص ، سواء التحق الطالب بالجامعة أم لم يلتحق ، وسواء اتجه إلى هذا التخصص أم لم يتجه . إلا أن هذه الفلسفة كانت موضع نقاش بين رجال التربية واختصاصى التعليم. وقد ظهرت تساؤلات عديدة فى هذا الصدد مثل: (لماذا الفصل المبكر بين «العلوم» و«الآداب» ؟ لماذا لايتمتع الطلاب بفرص أوسع من الثقافة العامة التى تجمع بين المواد العلمية والمواد الأدبية ؟.. وامتدت التساؤلات إلى : لماذا تقتصر مناهج المرحلة الثانوية العامة على مجرد المقررات الأكاديمية المتخصصة التى تعد الطالب فقط للجامعة ، دون اعتبار إلى أنه قد يخرج مباشرة إلى الحياة العملية ؟..

ويتفق ذلك مع توصيات المجلس القومى للتعليم (١٩٧٦) التى من بينها :

« الحد من الانفصالية بين القسمين العلمى (بفرعيه) والأدبى ، إذ أن ذلك يحول دون التكوين المتكامل للتلميذ اليافع فى تلك المرحلة فضلاً عن أنه يؤدى إلى تخصص فى تكوين الطلاب قبل الأوان وعلى نحو لايكاد يكون له نظير فى الخارج » ..

وطالب نفس المجلس فى عام ١٩٨٦ بحتمية «إحداث تغيير جذرى فى نظم الدراسة وخططها بالمدرسة الثانوية العامة» .. وقد أكد المجلس فى دورته الثالثة عشرة توصيته بالعدول عن نظام التشعيب .. وقد قدم المجلس القومى والعديد من لجان التطوير وأجهزة الوزارة الكثير من المقترحات والبدائل من بينها جعل الصفين الأول والثانى دراسة عامة لجميع الطلاب مع إدخال مواد فنية وتكنولوجية يختار من بينها الطلاب .. وهذا ما أخذت به الاستراتيجية .

وقد بدأ تطبيق هذا النظام بدءاً من العام الدراسى ٨٨/٨٩ . وبدأ طلاب الصف الثانى الثانوى يدرسون فى عام ٨٩/٩٠ مقررات علمية

وأدبية هى امتداد لدراستهم فى الصف الأول شاملة اللغة العربيـة ولغة أجنبيـة أولـى ولغة أجنبـية ثانيـة وتاريـخ وجغرافـيا وكيمـياء وفيزيـاء وأحياء ورياضيات .. وهـذه مواد امتحانيـة يمتحـن فيها الطلاب تحريريا وتكوِّن المجموع الكلى للامتحان . كما تضمنت المقررات مواداً اختيارية حيث يختار الطالب مادة فنية(من بين التربية الفنية والتربية الموسيقية) ومادة تكنولوجية (من بين مقرر صناعى ، مقرر زراعى، اقتـصاد منزلى، حاسب آلى «كومبيوتر») ، ولاتضاف إلى المجموع . وهذا بالإضافـة إلـى مادتى التربية الدينية والتربية الوطنية ، وهـى مواد امتحانيـة لا تضـاف أيضًا إلى المجموع وإن كانـت مواد نجاح أو رسوب.كما يدرس كل الطلاب مادة التربية الرياضية ولايمتحن فيها الطلاب اكتفاء بدرجات أعمال السنة .

(أ - ٢) بالنسبة لنظام الفصلين الدراسيين

صـدر القـرار رقم ١٨٥ فـى ١٩٩٠/٦/١١ لاستـحداث تطبـيق نـظام الفصلين الدراسيين بصفوف النقل فى كل من الحلقة الإعدادية وفى مرحلة التعليم الثانوى العام . وعلى أن تكون مدة الدراسة فى كل من الفصـلين سبعة عشر أسبوعًا يفصل بينهما أجازة نصف العـام ومعنى ذلك أن مـدة العام الدراسى ٣٤ أسبوعًا للدراسة الفعلية .

وقـد جاء بالقرار فيما يخص التعليم الثانوى العام :

- تحديد المواد التى تنتهى دراستهـا طوال العـام على أن يتـم تقسيـم المـادة بـين الفصـلين وهـى : التربيـة الدينـية ، اللغـة العربـية ، اللغـتان الأجنبيتات، الرياضيات، الفيزياء ، التربية الوطنية، التربية الرياضية ، المواد الفنية ، المـواد التكنولوجية .

- تحديد المواد التى تنتهى دراستها فى فصـل دراسى واحـد ، ويجـوز تقسيـمهـا عند الضـرورة القصـوى فى بعـض المديريات بعد موافـقة وزيـر التعليم . وهــذه المواد هــى : أحيــاء وجغـرافيا أو كيمـياء وتاريـخ . ويخصص لكل منها ٤ حصص أسبوعيًا .

- لا يمتحن الطالب فى الفصل الثانى فيما سبق له دراسته فى الفصل الأول .

- بالنسبة للمواد التى تقسم موضوعاتها إلى فصلين : يخصص ٤٠٪ لامتحان تحريرى فى كل من الفصلين ، ٢٠٪ لأعمال السنة مقسمة على الفصلين. ويكون المجموع الكلى هو المحدد لموقف الطالب نجاحا أو رسوبا بحسب القواعد المنظمة لذلك .

- بالنسبة للمواد المنتهية فى أحد الفصلين: يخصص ٨٠٪ من الدرجة الكلية للمادة لامتحان تحريرى يعقد فى نهاية الفصل الذى تدرس فيه المادة ، ٢٠٪ لأعمال السنة ، ويكون المجموع الكلى هو المحدد لموقف الطالب نجاحا أو رسوبا بحسب القواعد المنظمة لذلك .

- يعقد امتحان دور ثان للراسبين بحسب القواعد المنظمة لذلك . كما يسمح بإعادة السنة بنفس الصف بحسب القواعد المنظمة لذلك .

- يجوز التقدم لامتحان الفصلين من الخارج بشروط معينة .

هذا وقد وضعت ضوابط توزيع الموضوعات للمواد المستمرة وتوزيع المواد المنتهية على الفصلين ، كما حددت قواعد النجاح والرسوب والنهايات العظمى والصغرى لكل مادة ونوعية الامتحانات التحريرية والشفوية وقواعد النجاح والرسوب والتقدم لامتحانات الدور الثانى فيما لايزيد على ثلاث مواد أو ثلاث مجموعات مواد ، على ألا تحتسب المواد التى لاتضاف إلى المجموع ضمن هذه المواد .

وقد أدى هذا النظام - فى ضوء المتابعة - إلى استمرارية العملية التعليمية داخل المدرسة ، وتخفيض نسب الرسوب والإعادة ، وبالتالى إلى القليل من الفقد التعليمى . كما أدى إلى رفع مستوى أداء العملية التعليمية من جانب المعلمين والطلاب والإشراف الفنى والإدارى وذلك لانشغال الجميع طوال العام الدراسى فى العمل التربوى . كما أشارت دراسات المتابعة إلى أنه رغم انشغال الطلاب فى الدراسة طوال العام ، إلا

أن هذا النظام خفف من الضغط النفسى الناجم عن تراكم كل المواد حتى نهاية العام والامتحانات فى كل المواد فى نفس الوقت ، وبالتالى خفف من الخوف من الرسوب . كذلك تم تعديل مقررات وكتب المواد العلمية والأدبية التى كانت مقررة لشعب تخصصية لكى تصاغ فى شكل مواد ثقافية عامة. كما عُدِّلت الخطة الدراسية لتتضمن المواد العلمية والأدبية دون زيادة العبء على الطلاب .

وبذلك تكون الاستراتيجية قد حققت تعليما «عاما» فى الصفين الأول والثانى دون التسرع بتخصص مبكر فى التعليم «الثانوى العام» . ومع إضافة مواد فنية وتكنولوجية فإنها تكون بذلك أقرب إلى الواقعية والتحول العالمى إلى تعليم ينمى قدرات عامة ، وعلى حد تعبير فيليب كومبز ، توسيع النظرة فى التعليم الثانوى بحيث لاتكون بؤرة التركيز قاصرة على المقررات الأكاديمية مع التأكيد على الأهتمام بالإعداد الوظيفى للشباب .

(ب) بالنسبة للصف الثالث (الثانوية العامة)

لفترة طويلة كانت الثانوية العامة تحتل مركز الصدارة فى نظامنا التعليمى . فشهادة الثانوية العامة تبدو وكأنها شهادة ميلاد لكل شاب وفتاة فى مصر . فوزارة التعليم تجند أجهزتها وغرف عملياتها . والأسرة فى معظمها والمعلمون فى غالبيتهم يدربون أدمغة تلاميذهم وأجهزتهم العصبية المركزية على كيفية « مواجهة » الأسئلة الامتحانية وتنميط إجاباتهم فى شكل ردود أفعال لمثيرات يستنبطونها من تراث خبرات ماضية أو يستلهمونها من «رفات» امتحانات سالفة ... ورغم كثرة الشكاوى وهروب البعض الآخر إلى الشهادات الأجنبية التى عادلتها الوزارة وخاصة الشهادة الانجليزية GCE ثم (IGCSE) على الرغم من أنها لا تؤهل فى بلدها الأصلى للالتحاق بالجامعة ... رغم كل ذلك

ظل نظام الثانوية العامة جامدا لايتحرك .. وقد أوصى المجلس القومى للتعليم بتطوير الثانوية العامة بحيث تصبح مرحلة الثانوى العام مرحلة منتهية تؤهل الدارسين فيها للعمل والإسهام فى مجالات الإنتاج والخدمات إذا لم تتح لهم فرص الالتحاق بالجامعات أو معاهد التعليم العالى . كما طالب بتيسير نظام امتحان الثانوية العامة وتبسيطه حتى يمكن إزالة ما يصاحبه من آثار على الطلاب وأولياء أمورهم وتحقيق المرونة فى الخطط الدراسية والمناهج لمواجهة الفروق الفردية والاتجاهات والميول الخاصة للطلاب . وفى عام ١٩٨٦ أوصى المجلس بالعدول عن نظام التشعيب والأخذ بنظام الاختيار بين المواد الدراسية فى الصف الثالث فقط . كما قدم المجلس النوعى للتعليم الثانوى بعض التوصيات كان أهمها أن ينقسم طلاب الصف الثالث الثانوى العام إلى شعبتين علمى وأدبى مع تحديد مواد بعض المواد الإجبارية لكل الطلاب وبعض المواد الإجبارية لكل شعبة ، وبعض المواد الاختيارية . كما قدم المجلس الأعلى للجامعات والمجلس النوعى للعلوم والرياضيات والتكنولوجيا - الذى استحدث ضمن المجالس النوعية المنبثقة عن المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى - والمركز القومى للبحوث التربوية دراسات وتوصيات بشأن موضوع تطوير الثانوية العامة

وقد أخذت الاستراتيجية ببعض هذه التوصيات فى محاولة جادة للحد من مشكلة الثانوية العامة ولتخفيف الضغوط الناجمة عنها ولتحويلها إلى شهادة عامة لنهاية المرحلة الثانوية دون أعباء أكاديمية مكثفة للملتحقين بها من غير الراغبين فى الالتحاق بالجامعة مع تأهيل إضافى- عن طريق اختبارات تأهيلية فى مقررات مؤهلة يختارها الطالب بنفسه لمن يرغب فى الالتحاق بالجامعة. وفى مناقشة عن مشكلة الثانوية العامة بمجلة أكتوبر يذكر وزير التعليم (مجلة أكتوبر فى ٨٩/٣/١٢) : «نخلص من هذا إلى أن التعليم الثانوى يرمى إلى تحقيق هدفين (١)

إعداد الطالب للحياة العملية ولذلك نعتبر مرحلة الثانوية العامة مرحلة تعليم منتهية ، (٢) إعداد الطالب للاستمرار فى التعليم العالى، أى التأكد من صلاحيته للاستمرار لأننى مؤمن تماما بضرورة وضع نظام للقبول بالجامعات ، يضاف إلى الثانوية العامة . وهذا ليس كلامى بل هو ما أكده المؤتمر الدولى للتربية ...» وفى نفس الندوة شرح المرحوم حسن مصطفى المشكلة بقوله ما هى المشكلة اليوم ؟ المشكلة هى الثانوية العامة ... ولكن الثانوية العامة لم تكن مشكلة حتى عام ١٩٥٠ ... وكانت التجربة التى ننادى بها اليوم وكان صاحبها أستاذنا الراحل إسماعيل القبانى حسين قال نعتبر الثانوية العامة مرحلة منتهية وذلك عام ١٩٤٩...كان النتيجة ولأسباب سياسية إلغاء قرار المرحوم إسماعيل القبانى ، وكان البديل بعد ذلك فكرة الثقافة العامة ثلاث سنوات ثم سنة توجيهية ، وهذا كان موجودا أيضا وهذا ما نطالب به اليوم !!

ويقول وزير التعليم مؤكدا « نحن فقط نواكب العلم ، ما كنا نعتبره فى أيامنا مدهشا صار الآن من البديهيات ، ولابد أن نساير العلم الحديث ..». وتطوير نظام الثانوية العامة كأحد المكونات الرئيسية لاستراتيچية التطوير هو محاولة للخروج عن نظام ماضوى ثبت عدم نجاحه أو على الأقل عدم فاعليته . ويتفق ذلك مع نداء عمان حول تعليم الأمة العربية فى القرن الحادى والعشرين الذى صدر فى مايو ١٩٩٠ الذى جاء به :

« لقد حققت أقطار الأمة العربية إنجازات ملحوظة فى مجال التعليم خلال العقدين الأخيرين ... ومع التقدير لكل هذه الجهود ، فإنها تظل دون مستوى الطموحات والاحتياجات لإعداد الإنسان العربى - كما ونوعا - للإسهام الفعّال فى تحقيق التنمية الشاملة والبعد الحضارى .. ومن الأسباب الأساسية لهذا التشوه أن الأنظمة التعليمية العربية مشدودة إما إلى الافتتنان بالماضى وتقليد نماذجه أو محاكاة نماذج الحضارة الغربية التى قد لاتتلاءم فى توجهاتها وفاعليتها مع التطور الحقيقى

لأوضاع المجتمع العربى ... » .

وخروجا عن الأسلوب التقليدى الذى كان متبعا فى الثانوية العامة استحدثت الاستراتيچية تغييرا مرحليا كان من المخطط له أن يسير فى المراحل التالية :

(ب - ١) مرحلة انتقالية فى العام الدراسى ٩١/٩٠

كان ذلك هو أول عام يكون التشعيب فيه فى الصف الثالث فقط. وقد انقسم فيه الطلاب إلى شعبتين : علمى (بفرعيه علمى علوم وعلمى رياضة) . وظلت الدراسة كما كانت بنفس الصف سابقا مع تعديلات فى المقررات فى الصفين الأول والثانى . فقد أدخلت مثلا بعض الإضافات على مقرر الميكانيكا (ذلك أن الطلاب القادمين من الصف الثانى لم يكن قد سبق لهم دراسة الميكانيكا) . كذلك أدخلت مادة الاحتمال والاقتصاد لطلاب الشعبة الأدبية . كذلك كانت هناك دراسات مشتركة لجميع الطلاب فى التربية الدينية واللغة العربية والتربية الوطنية ولغة أجنبية أولى ولغة أجنبية ثانية . هذا بالإضافة إلى مادتين اختياريتين إحداهما فنية والأخرى تكنولوچية .

(ب - ٢) مرحلة تبدأ من عام ٩٢/٩١ (لمدة ثلاث سنوات)

فى هذه المرحلة ينقسم الطلاب إلى شعبتين : علمى وأدبى ، دون تفريع للشعبه العلمية . وصدر القرار الوزارى رقم (٣٧٤) بتاريخ ٢٠/١١/١٩٩٠ محددا خطة الدراسة فى الصف الثالث الثانوى كالآتى:

- مقررات أساسية إجبارية خطتها الأسبوعية ١٧ حصة هى :

اللغة العربية (٦ حصص) ، لغة أجنبية أولى (٥ حصص) ، لغة أجنبية ثانية (٣ حصص) ، تربية دينية (حصتان) ، تربية رياضية (حصة واحدة) .

- مقررات تخصصية خطتها الدراسية ١٠ حصص فى واحدة من الشعبتين :

شعبة الآداب : جغرافيا (٢) ، تاريخ (٢)، فلسفة ومنطق (٣) ، علم نفس واجتماع (٣) .

شعبة العلوم : فيزياء (٢) ، كيمياء (٢) ، رياضيات (٤) .

- مقررات اختيارية خطتها الدراسية ٤ حصص بحيث يختار الطالب مقررا واحدا من كل من المجموعتين :

مجموعة (أ) : اقتصاد ، إحصاء ، علوم بيئة ، رياضيات عامة (للشعب الأدبية فقط) .

مجموعة (ب) : حاسب آلى ، اقتصاد منزلى ، مجال زراعى ، مجال تجارى ، مجال صناعى ، تربية فنية ، تربية موسيقية .

بواقع حصتين لكل مقرر .

وقد كانت هذه الخطة تتضمن اختيار الطالب لمقررين مؤهلين فى المستوى الرفيع - على الأقل - فى مواد المقررات التخصصية أو اللغة العربية أو اللغة الأجنبية بواقع حصتين لكل مقرر ، وذلك كشرط للتقدم للالتحاق بالجامعة ، وعلى أن يكون اختيار المقررات المؤهلة فى ضوء متطلبات قطاعات المجلس الأعلى للجامعات والكليات التى يرغب الطالب فى التقدم لها .

على أن الجزئية الخاصة بالمواد المؤهلة تأجل الأخذ بها . وقد أدى طلاب الثانوية العامة الامتحانات بنهاية العام ٩٢/٩١ بالخطة المشار إليها دون شرط المواد المؤهلة حيث تقدموا للالتحاق بالجامعات بنفس شروط الأعوام السابقة المعتمدة كلية على المجموع الكلى من خلال مكتب التنسيق وفى إطار الكليات المتاحة لكل من الشعبتين العلمى والأدبى .

(**ب - ٣**) كان من المتوقع - فى إطار استراتيجية التطوير - أن يسير العمل بنظام المواد المؤهلة للقبول بالجامعة التى تكون امتحاناتها فى إطار امتحانات الثانوية العامة مع جواز التقدم لها فى أعوام تالية لمدة ثلاث سنوات تليها سنة دراسية نظامية رابعة للراغبين فى استكمال دراستهم الجامعية بدءا من العام٩٤/٩٥، ومن الملاحظ أن عام٩٤/٩٥ هو أول عام سوف يستقبل طلابا ممن أنهوا الحلقة الابتدائية فى خمس سنوات فقط فى ضوء إعادة تنظيم السلم التعليمى الأساسى بثمان سنوات . وبذلك كانت أحد الأفكار المطروحة أن يظل التعليم المؤدى للجامعة مدته ١٢ عاما دراسيا فى سلم تعليمى يسير على نظام ٥-٣-٣-١ بدلا من ٦-٣-٣ . وفى الحالتين كانت الاستراتيجية تهدف إلى أن يستقبل التعليم الجامعى طلابا أكثر استعدادا له مع إعطاء وزن أكبر لرغبة التلميذ وميوله وقدراته فى اختيار التعليم الجامعى المناسب له . وفى نفس الوقت عدم حرمان الطلاب غير الراغبين أو غير القادرين على الالتحاق بالتعليم الجامعى أن يحصلوا على شهادة نهاية المرحلة الثانوية كما يكونوا أفضل تأهيلا للخروج إلى الحياة العملية ... كما كان هذا النظام سوف يسمح للحاصل على الثانوية العامة «المنتهية» أن يتقدم فى سنوات تالية - وليس بالضرورة فى نفس السنة - للتقدم للمواد أو السنة المؤهلة حتى يتسنى له متابعة تعليم جامعى عندما يشعر أنه معد لذلك نفسيا وأكاديميا .

وقد ارتكز هذا التفكير على توصيات المؤتمر القومى لتطوير التعليم ، وعلى قرارات المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى ولجنة التعليم بالحزب الوطنى ولجنة تطوير الأداء الجامعى عام ١٩٩٠. كما أكد ذلك المجلس القومى للتعليم فى دورته الثامنة عشرة « ١٩٩٠ - ١٩٩١ » إلا أن المجلس عدل عن هذه الرؤى فى الدورة التالية « ١٩٩١ - ١٩٩٢ » .

جدير بالإشارة أن هذا النظام الذى خططت له الاستراتيجية لتطوير الثانوية العامة حل محله نظام بديل ارتأته السياسة التعليمية الحالية

وبدأ تنفيذه فعلا بدءا من العام ٩٤/١٩٩٥ .

(جـ) بالنسبة لمعالجة الفروق الفردية

بالإضافة إلى تقديم الخدمات النفسية والاجتماعية وتدعيم مجموعات التقوية ومحاولات إدخال النشاط المدرسى واستحداث المواد الاختيارية ، قدمت الاستراتيجية عدة تجديدات تربوية لمقابلة الفروق الفردية والحيلولة دون وقوع بعض الطلاب فى براثن الفشل بالنسبة لبطيئى التعلم ولمحاولة إشباع الحاجات الذهنية وتنمية القدرات الإبداعية عند سريعى التعلم أو المتفوقين . ومن ثم فقد أدخلت التجديدات الآتية :

(جـ - ١) تيسيرات للطلاب المتعثرين

- بدءا من امتحان الثانوية العامة للعام ٨٨/٨٩ سمح للطلاب الراسبين ولم يستنفدوا عدد مرات آداء الامتحانات (والتى حددت بثلاث مرات) المسموح بها ، التقدم للامتحان فى الأعوام التالية وفقا للنظام التالى (القرار الوزارى ١٩٠ لعام ١٩٨٩) :

- الطالب الذى أدى الامتحان ورسب فى مادة أو أكثر (أو تغيب) يسمح له بأداء الامتحان فيما رسب فيه أو تغيب عنه ، بما لايتجاوز ٥٠٪ من النهاية الكبرى لدرجة المادة أو مجموعة المواد .
- الطالب الراسب فى مادة الرياضيات أو المواد الفلسفية يؤدى الامتحان فى جميع فروع المادة .
- الطالب الناجح فى جميع المواد ورسب فى المجموع الكلى يسمح له باختيار مادة أو أكثر بما يؤدى إلى نجاحه فى المجموع الكلى .
- الطالب الراسب فى المجموع الكلى ورسب (أو تغيب) فى مادة أو أكثر يؤدى الامتحان فيما رسب أو تغيب فيه . وللطالب أن يختار بالإضافة إلى ذلك بعض المواد الأخرى ليؤدى الامتحان فيها بما يؤدى إلى نجاحه فى المجموع الكلى .

● يسمح لمن يرغب من الراسبين (من الحالات السابقة) أن يؤدوا الامتحان فى جميع المواد . وفى هذه الحالة تحسب له الدرجات الفعلية التى حصل عليها دون حد أقصى ويوضع ذلك موضع التنفيذ ، نظمت المديريات التعليمية فصولا دراسية خاصة بكل مادة انتظم بها الطلاب الراسبون عقب انتهاء اليوم الدراسى ، وذلك بالنسبة لمن رغب فى إعادة الامتحان فيما رسب فيه فقط ، أما الذين أعادوا الامتحان فى جميع المواد فقد انتظموا مع الطلاب المستجدين فى الصف الثالث بحسب شعبهم وبحسب قواعد إعادة القيد المعمول بها .

- يسمح للطلاب الراسبين من الشعبة العلمية ولم يستنفذوا عدد مرات أداء الامتحان المسموح بها التقدم لأداء الامتحان فى القسم الأدبى فى الأعوام التالية وفقا للنظام التالى(القرار الوزارى ٢٥٨ لعام١٩٨٩):

● موافقة ولى الأمر .

● اجتياز امتحان مستوى - تعقده المديرية أو الإدارة التعليمية - فى مواد الصف الثانى الأدبى (العام ٨٩/٨٨ الذى كان موجودا به هذا النظام) .

● لا يجوز للطالب تغيير القسم بعد اجتيازه امتحان المستوى بنجاح

- يسمح بإمكانية الانسياب من التعليم الثانوى العام إلى التعليم الثانوى الفنى للراغبين فى ذلك أو بسبب استنفاد عدد مرات الرسوب المسموح بها فى امتحانات الثانوية العامة طبقا للنظام التالى (قرار وزارى ١٩٤ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٣) :

● يجوز التحويل إلى الصف الثانى الصناعى نظام الثلاث سنوات بشرط أن يكون قد أتم الدراسة بنجاح فى الصف الثانى الثانوى العام ، أو ممن أدى امتحان الثانوية العامة ورسب فيها مرة أو مرتين أو ثلاث مرات فى العام الدراسى السابق للالتحاق مباشرة . وبشرط ألا يزيد سن الطالب المحول فى أول أكتوبر على ٢٢ عاما(مع مراعاة قوانين التجنيد).

وحـدد القـرار الخطة الدراسـية ونظـام التقويـم للحصول على دبلـوم المدارس الثانوية الصناعية . كذلك أجاز يجـوز التحـويل إلـى دراسـات مسائيـة خاصـة بالمدارس الثانوية التجارية تؤهـل للحصـول علـى دبلـوم المـدارس الثانويـة التـجاريـة نظـام الثـلاث سنـوات ، وذلـك بالنسـبة للطـلاب الذين استنفدوا عدد مرات الرسوب فى امتحان الثانوية العامة، وبشرط أن يكون الطالب المحول قد درس لغتـين أجنبـيتين هما الإنجليزية والفرنسـية . ويجوز قبـول طـلاب درسـوا لغة أجنبية أخـرى خـلاف ذلك على أن يدرس اللغـة الأجنبـية الثانية انجليزى أو فرنـسى ، وبشـرط ألا يزيـد سن الطالب فى أول أكتوبـر (من سنة التحويل) على ٢٢ عاما مع مراعاة قوانين التجنيد . وقد حـدد القـرار الخطة الدراسية ونظام التقويم المؤهلة للحصول على الدبلوم .

٩ - *إنشاء المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى*

فـى مقـال عـن « الإنسان والمنهـج » المنشـور بمجلة الجمعيـة المصريـة للمناهج فى يوليو ١٩٨٩ يقول كاتب المقال: «هـناك المنهج المستهدف أى الذى تضعه الدولة أو الجهة التربوية المسئولة ، والمنهـج المدرك .. والـذى يترجم فى الكتب المدرسية المقررة ، والمنهج المنفذ وهـو مايقـوم المعلمـون بتدريسه فعلا، والمنهج المشاهد وهو مايراه الموجهون فى زياراتهم الخاطفة، والمنهج المحصل وهو العائد الذى يعكسه تحصيل التلاميذ فى الامتحانات وقد قدره البعض بحوالى ٤٠٪ من المنهج المستهدف ....» .

إن التقويم التربـوى - الذى تعتبر الامتحانـات أداة القيـاس الأساسـية التى تصدر على أساسها أحكام التقويم - مدخـل هـام من مداخـل إصـلاح التعليم ، إن معظم النقد الموجه لتعليمنا مبنى على نتائج الامتحانـات وعلى المستبقى من الجوانب المعرفية بعد أن يتخرج الطالـب مـن مدرسـته أو معهده ، ويسلـم الرأى العـام بأن المنهج والامتحانات شيئـان متلازمـان

بل إن أهل المناهج يعتبرون التقويم أحد أركان المنهج الذى يعرفونه بأنه يتضمن الأهداف والمحتوى وطرق التدريس والتقويم ، ومن ثم اهتمت استراتيجية تطوير التعليم منذ البداية بضرورة تطوير نظم التقويم التربوى وتحسين الورقة الامتحانية بما يدفع إلى تحسين محتوى المناهج والارتقاء بأساليب التدريس للوصول إلى تعليم يتسم بالتميز ويرفع مستوى الأداء من حيث المعارف وأساليب التفكير، وبعد خطوات متدرجة نحو هذا الهدف صدر القرار الجمهورى رقم ٤٦٢ لعام ١٩٩٠ بإنشاء «المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى» كمؤسسة علمية تتبع وزير التعليم « ويهدف إلى إجراء الدراسات والبحوث العلمية اللازمة لإعداد نظم الامتحانات وتقويمها بما يساعد على تحقيق الأغراض من المناهج التعليمية وتهيئة الطالب للنمو والابتكار والإبداع» ويتفق ذلك مع العديد من توصيات المؤتمرات المحلية التى عقدت بقصد إصلاح التعليم، والمؤتمرات العلمية مثل المؤتمر الدولى للتربية فى دورته الأربعين (ديسمبر ١٩٨٦) التى طالب فيها بتحسين تقنيات الامتحان والتقويم مع اعتبار التقويم جزءا من صميم عملية التعليم بحيث يمكن بصورة دائمة مراقبة التقدم الذى يحرزه الطلاب والنتائج التى يحققونها - وعلى نفس الوتيرة نجد أن استراتيجية التعليم لأمريكا عام ٢٠٠٠ التى قدمها الرئيس بوش فى عام ١٩٩١ استحدثت ما أسمته باختبارات الانجاز الأمريكية (American AchievmentTests) والتى قالت بأن نظاما امتحانيا قوميا سوف ينشأ - مبنيا على المواد التعليمية المحورية والتى حددت بالرياضيات والعلوم واللغة القومية (الانجليزية فى هذه الحالة) والتاريخ والجغرافيا - مرتبطة بمستويات عالمية ، وإن هذه الاختبارات سوف تصمم لترعى وتعزز التعليم والتعلم الجيد، ولتراقب تقدم الطلاب .

ويعتبر **إنشاء المجلس القومى للامتحانات والتقويم التربوى** تتويجا لمحاولات بدأت بإنشاء مجلس أعلى للامتحانات بالقرار الوزارى

٢٣٥بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٩ استجابة لما جاء بالبند السادس من المحور الخامس للخطة الخمسية لإصلاح التعليم ، والذى قام بمهام تجديدية منها توصيف أوراق الامتحانات العامة ووضع نماذج متطورة للأسئلة كدليل لتقويم الطلاب بحيث تتضمن أسئلة تقيس مستويات عقلية متدرجة من مجرد أسئلة تقيس المعرفة ومتدرجة بعد ذلك لقياس الفهم والتطبيق والتحليل والتركيب.. بما يعمل على تنمية القدرات العليا للتفكير عند الطلاب وبما يشجع المعلمين على تطوير مناقشاتهم وحواراتهم داخل الفصل مع تلاميذهم .. كما أنه بتوفير العديد من نماذج الأسئلة ساهم فى الحد من خطورة انتشار الكتب الخارجية التى تعتمد أساسا على تقديم العديد من أنواع الأسئلة بمستويات مختلفة فى السهولة والصعوبة والتى كان الطلاب يقبلون عليها لكثرة ما بها من أسئلة خلت كتب الوزارة منها ، وقد حدد القرار الوزارى اختصاصات المجلس الأعلى للامتحانات - والذى أصبح الآن مكونا فوقيا للمركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى - فيما يلى :

١ - متابعة وتقويم المناهج الدراسية ، وطرق التدريس والوسائل التعليمية المتبعة ، بما يتفق مع المستوى المنشود فى الخريجين تحقيقا لأهداف السياسة التعليمية .
٢ - تقويم أسئلة الامتحانات العامة فى ضوء المعايير التى حددها المجلس ، وتوجيه المشورة فيما يتبع لضمان الالتزام بهذه المعايير.
٣ - إبداء الرأى أو المشورة فى تقويم كل منهج من المناهج التعليمية.
٤ - إبداء الرأى والمشورة فى الدورات التدريبية للمعلمين والقيادات التربوية المشاركة فى العملية التعليمية .
٥ - إبداء الرأى والمشورة فيما يجب القيام به من أبحاث علمية ترتبط بالامتحانات والتقويم التربوى .
٦ - إبداء الرأى فيما يعرضه وزير التعليم بشأن المسائل المتعلقة

بالامتحانات والتقويم التربوى .

كما تضمن القرار تشكيل مجالس فرعية على مستوى المحافظات .

كذلك صدر القرار الوزارى ٢٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٠ بتشكيل خمس عشرة لجنة تمثل المواد الدراسية المختلفة وتضم خبراء وموجهين ومعلمين وأساتذة من كليات التربية والكليات الجامعية المعنية ، واعتبرت هذه اللجان الفرعية المختصة بالمواد الدراسية هى الجهاز الفنى للمجلس .

وقد كان من بين مشروعات المجلس إنشاء بنك للأسئلة كتطوير لفكرة نماذج الأسئلة وللاستفادة منه فى وجود أسئلة موضوعية نموذجية بأمل أن يكون هناك نوع من الضبط والتحكم فى مستوى الأسئلة وفى محتوى الأوراق الامتحانية حتى لاتخضع لعشوائية أو عفوية لجان وضع الأسئلة ومفهوماتها التى قد تتباين مع المفهومات التربوية والعلمية عن المستويات المعرفية بحسب أصولها سيكولوچيا وتربويا. فى نفس الوقت أجريت العديد من برامج التدريب للمعلمين والموجهين على وضع الأسئلة بمستوياتها المختلفة وأرسل البعض للتدريب فى جامعات أجنبية على مفهوم بنك الأسئلة فنيا وتكنولوچيا .. كما وضعت الوزارة العديد من القرارات المعدلة لنظم التقويم والامتحانات فى صفوف النقل خاصة ما يتعلق بأعمال السنة ونسب الأعمال التحريرية .. وإلغاء النقل الآلى من الحلقة الابتدائية .

إن الهدف الأساسى لقيام هذا المجلس هو التأطير المؤسسى لعملية التقويم بحيث لايكون الامتحان مجرد مناسبة «يكرم فيها المرء أو يهان» ولا لمجرد وصم بعض التلاميذ بالفشل بل لقياس تقدم التلاميذ ، ولتشجيع المدارس والمعلمين فى تشخيص نواحى القوة والضعف عند تلاميذهم حتى يتمكن المعلمون بمعاونة الآباء والأمهات فى مساعدة أبنائهم وتشجيعهم على التعليم والتقدم نحو التميز وعلى استقبال نتائج الامتحانات بثقة فى موضوعيتها وعدالتها .

وإذا سلمنا بمقولة أن التعليم هو رأس المال الوحيد المتاح للفقراء فإن عدالة الحكم على مستوى التعلم الذى يصلون إليه هو أمر حتمى لتمكين ذوى القدرات الحقيقية من الوصول إلى مواقعهم المتقدمة فى المجتمع من خلال مواهبهم ومهاراتهم وليس نتيجة ثرواتهم أو مواقع نفوذهم دون رصيد علمى أو قدرات عقلية .

ويؤكد ذلك وزير التعليم فى كل لقاءاته المتعلقة بتطوير نظم الامتحانات وفى الرد على مشكلات امتحانات الثانوية العامة ، ففى الدورة التدريبية لموجهى العموم - مثلاً - نرى وزير التعليم يقول: « إن إصلاح نظم الامتحانات لقياس مستويات التفكير العليا لدى الطلاب كان مدخلاً جاداً لتطوير التعليم لأنه يؤدى بالضرورة إلى تطوير المناهج وتدريب المعلمين ، وفقا لطرق التدريس الحديثة » - ثم يشير إلى ارتباط مناهج التعليم بأهداف تكوين القدرات والمهارات لدى التلاميذ ، وعدم الاعتماد على أساليب الحفظ والتلقين .. (جريدة الوفد ٨٩/٩/١٩).

ولاشك أن هناك اتفاقا فى المحافل التربوية التى تسعى إلى تطوير التعليم إلى أهمية وجود نظم للامتحانات تهدف إلى تحسين العملية التعليمية ، فنجد - مثلاً - أن كينيث بيكر وزير التعليم البريطانى السابق يقول مدافعا عن سياسته التعليمية الجديدة (١٩٨٧) من أجل تعليم أفضل لبريطانيا: « ... نحن نبحث عن حزمة من التنظيمات المتوازنة للتقويم تتضمن اختبارات قومية ، ولها ثلاثة أهداف :

أولا : إعلام الآباء أو المعلمين عما يعرفه الطفل وعما هو قادر أن يقوم به وماهو قادر على فهمه .

ثانيا : التعرف على المشكلات التى تحتاج إلى مزيد من التشخيص وما إذا كان الطفل يحتاج إلى مساعدة إضافية أو إلى مهام ملحة .

ثالثا : لتبيان - من خلال نتائج التقويم - إنجازات المدارس والإدارات التعليمية المحلية بصفة عامة . إن من حق الآباء أن يعرفوا مستوى

أبنائهم وأن يكونوا على دراية على الكيفية التى تسير بها مدارسهم ».

وهكذا نجد أن استراتيچية التطوير وضعت لأول مرة فى تاريخ التعليم المصرى مؤسسة مستقرة لتطوير نظم الامتحانات والتقويم لهدف أساسى هو تطوير العملية التعليمية حيث تصبح الامتحانات فعلا جزءا متكاملا من العملية التعليمية وليست هدفا فى حد ذاته أو جزءا منفصلا عنها يحتل مكان الصدارة لمجرد أنها كانت تصدر أحكاما فقط بالنجاح أو الفشل وليس لتقويم العملية التعليمية ككل ومحاولة إصلاحها .

١٠ - مزيد من الحصاد

كان حصاد الاستراتيجية وفيرا فى الأربع سنوات ، فبالإضافة إلى ما سبق كانت هناك الجهود الدائبة لتطوير المقررات ومحاولات تحسين إعداد المعلم أثناء الخدمة بتشكيل لجنة عليا للتدريب ووضع خطط للعديد من البرامج التدريبية التعليمية والإدارية ، كما أرسلت بعثات لكليات التربية لتحديث الإشراف والتوجيه الفنى، حيث كانت سياسة الترقيات ترمى إلى أن تكون الأقدمية هى المحدد الوحيد للترقية ، فأصبحت الأقدميات ترشح للالتحاق ببرامج تدريبية ودراسات تجديدية تتوقف الترقيات على نتائجها ، ولقد كان إدخال الكومبيوتر (الحاسوب) فى المدارس وإعداد البرامج التدريبية له والتجهيزات الخاصة به إنجازا هاما حقق أن تقدم المدرسة خدمة تربوية كان المجتمع يتطلبها وبدأ الأفراد يحصلون عليها من خلال مراكز تجارية انتشرت فى المدن والمحافظات ، ومن ثم لم يكن من الممكن أن تتخلف المدرسة عن تقديم هذه الخدمة ، ويدرس الحاسوب اختياريا فى المدارس الثانوية العامة فى صفوفها الثلاثة، كما يدرس فى المدارس الثانوية الزراعية نظام الخمس سنوات فى الصفوف الثالث والرابع والخامس ، ويدرس فى المدارس التجارية فى الصفوف الثلاثة من المدرسة التجارية ذات السنوات الخمس، وبالنسبة

للمدارس الصناعية فقد أنشئت شعبة فى مدارس الخمس سنوات يتخصص فيها الطلاب فى صيانة الحاسبات الإلكترونية بدءا من الصف الثالث،كما أنشئت شعبة جديدة تخصص إلكترونيات وكمبيوتر بالمدارس الثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات ، وقد وضعت المناهج والكتب اللازمة لذلك. كما وضعت خطة لزيادة المدارس التى يتم بها دراسة الكومبيوتر مع تزويدها بالأجهزة والبرامج المناسبة وفى إطار خطة تدريب المعلمين اللازمين فى ٢٦ مركز للتدريب على مستوى الجمهورية. كذلك تم إنشاء إدارة عامة للكمبيوتر التعليمى بالوزارة ، وقد كان إدخال الكمبيوتر فى المدرسة المصرية تحديا حقيقيا فقد واجهته صعوبات عديدة فى التجهيزات والبرامج ولغة التدريس وإعداد المعلمين والصيانة والقوى الكهربائية اللازمة، وقد كان التمويل الذاتى هو العنصر الأكبر فى تمويل هذا المشروع .

ولعل من أهم إنجازات الاستراتيجية هو إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية فمع زيادة السكان والعمل على استيعاب كل الملزمين فقد زاد الضغط على المبانى المدرسية. كما أن الكثير منها تهالك ولم يعد صالحا ويذكر وزير التعليم فى كتابه عن تطوير التعليم فى مصر (١٩٨٩) : «لقد أدت زيادة عدد السكان وسؤ توزيعهم فى بعض الأماكن فى المدن وإقرار مبدأ إلزامية التعليم الأساسى لمدة تسع سنوات .. إلى وجود نقص فى المدارس والفصول، وضاعف من حدة المشكلة قصور العمالة المتخصصة فى البناء والتشييد ، وعدم وجود خريطة مدرسية تعكس الاحتياجات الحقيقية للمدارس بالإضافة إلى عدم وجود هيئة مركزية تشرف على تخطيط وتصميم المبانى التعليمية ومتابعة تنفيذها..مما أدى إلى قصر فرص بعض التلاميذ إلى تعليم أدنى مستوى مما يتوفر لغيرهم ، وهو ما يعد إخلالا للمساواة فى مجال التعليم وإخلالا بمبدأ تكافؤ فرص ومستويات التعليم». وقد أوصت العديد من المؤتمرات بالعمل على إنشاء

مؤسسة مركزية للأبنية التعليمية وتكون لها فروع فى المحليات ، وتحت محور «زيادة فعالية الإدارة التعليمية» تضمنت الخطة الخمسية لإصلاح التعليم المشروع الآتــى :

المشروع القومى لتطوير المبانى التعليمية

وكان هذا المشروع هو نواة لإنشاء مؤسسة أبنية التعليم ، ويتكون المشــروع مـن :

١ - برنامج الحصر الشامل للمبانى التعليمية .

٢ - برنامج تطوير معايير ومواصفات التصميم ونظم وقواعد البناء .

٣ - برنامج إنشاء المبانى التعليمية الجديدة .

٤ - برنامج التشغيل والصيانة والتعديل .

٥ - برنامج دراسة وإعداد الخريطة المدرسية . وفى ضوء ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢١ بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية تتبع وزير التعليم تتولى تخطيط المبانى التعليمية وتطوير مواصفاتها فى ضوء خطة علمية ومراعاة أهداف التنمية والسياسة العامة للدولة ... وتحديد احتياجات كل محافظة طبقا للكثافة السكانية والظروف الثقافية والطبيعية للبيئة .. وفقًا لخطة زمنية محددة ... ووضع البرامج السنوية لتنفيذ المبانى التعليمية ... وإجراء الصيانة ... وشراء وبيع واستبدال المبانى والأراضى اللازمة وفقا للقواعد القانونية المعمول بها ...

وحدد القانون موارد الهيئة من :

(أ) ما يخصص للهيئة فى الموازنة العامة للدولة .

(ب) المنح والقروض المحلية والأجنبية التى تعقد لصالح الهيئة .

(جـ) عائد استثمار أموال الهيئة .

(د) الإعانات والهبات والوصايا والتبرعات .

وقد كان لإنشاء هذه الهيئة أثر فعال فى علاج المواقف الصعبة والحرجة التى تعانى منها المبانى والتجهيزات المدرسية . ففى عام ٨٩/ ٩٠ مثلا- وفى ضوء خريطة لاحتياجات التعليم على مستوى الجمهورية - كان عدد الوحدات المقرر تنفيذها خلال العام كالآتى :

(١) بالنسبة للتعليم الابتدائى : ١٦١مدرسة، ٤٥٥ حجرة ، ٤٠٠ ورشة، ١١٥ استكمال ، ٦٠ إحلال .

(٢) بالنسبة للتعليم الإعدادى : ٥٠ مدرسة إحلال، ١٤٥ مدرسة جديدة ، ٩٢٧ حجرة ، ٤٥٠ ورشة ، ٨٥ استكمال وإن كان قد نفذ فعلا ٢٨٤ استكمال .

(٣) بالنسبة للثانوى العام : ١٤ مدرسة جديدة ، ٢٥٠ حجرة ، ٣٥ استكمال ، ١ إحلال .

ولا شك أن لهيئة الأبنية دورا إيجابيا كبيرا فى تيسير خطة الاستيعاب الكامل للملزمين وإن كان يحدث أحيانا عدم التزام فى بعض المحليات بخطة الهيئة فبعضها يتجاوز الخطة بالزيادة وبعضها لايتمكن من تنفيذ كل الخطة بسبب ظروف التعاقدات المحلية.. إلا أنه من الواضح ومما شعرت به جميع كل المحليات فإن إنشاء هيئة الأبنية إنجاز تربوى مرموق سد ثغرة كبيرة كانت سببا رئيسيا فى إعاقة تطوير العملية التعليمية . ومن ثم فإن إنشاء هذه الهيئة كان خطوة كبرى على طريق إصلاح التعليم حاليا ومستقبليا .. وكما أشرنا سابقًا فإن لهذا المشروع دور هام وثبتت أولويته بعد أحداث الزلازل الأخيرة فى مصر .

٦ - إلى جانب هيئة الأبنية صدر قانون بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية وهو القانون رقم ٢٢٧ لعام ١٩٨٩ . وقد صدر بناء على توصيات عديدة تضمنها قانون ١٩٨١ ثم بعد ذلك اللجان الاستشارية لتطوير التعليم عام ١٩٨٧، والخطة الخمسية لإصلاح التعليم والمجلس القومى للتعليم فى دورته الرابعة عشرة (يونيو ١٩٨٧) ولجنة

التعليم بمجلس الشعب (يونيو ١٩٨٩) وكان إنشاء هذا الصندوق أحد الروافد الهامة للمشاركة فى تمويل التعليم . وحدد القانون ١٥ مصدراً كمورد للصندوق وأهدافه التى تمثلت فى دعم وتمويل المشروعات التعليمية بما فى ذلك إقامة المدارس والمنشآت والمراكز التعليمية وتجهيزها وصيانتها وترميمها فى إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة للدولة فى مجال التعليم .

وقد كان للحملة القومية والعالمية الناجحة التى جرت على أعلى مستوى فى الدولة أثرها فى دعم وتمويل التعليم .

٧ - وفى إطار الاستراتيجية أنشئت (إدارة مركزية للتخطيط التربوى والمعلومات فى عام ١٩٩٠)للإسهام فى رسم السياسات الخاصة بمشروعات الخطط التربوية ، ودراسة الظواهر التى تؤدى إلى ترشيد نفقات التعليم وإعداد دراسات وبحوث إحصائية بما يفيد مجالات تخطيط العمالة المناسبة للعملية التعليمية ، توفير بدائل جديدة لتمويل التعليم ، وزيادة فاعلية الإدارة التعليمية.. وقد قامت الإدارة ببعض البحوث فى مجال المعلم والتلميذ والمدير والموجه والمدرسة من حيث واقع الكثافة والقيد والمرافق .. كذلك تم تطوير نظم المعلومات وتصميم وعمل قاعدة بيانات وربط المديريات التعليمية بشبكة معلومات فى خطة زمنية تتابعية مصاحبة بإعداد الكوادر المدربة .

٨ - قد اهتمت استراتيجية التطوير - من واقع فكرها المنظومى - بقضية الأمية. فقد تضمنت الخطة الخمسية لإصلاح التعليم. ضمن المحور الأول الخاص بزيادة فعالية ديمقراطية التعليم - المشروع القومى لمحو الأمية والتدريب الأساسى . فقد دعمت المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية (والذى كان قد أنشىء عام ١٩٧٠) حيث أقر فى فبراير ١٩٩٠ خطة الحملة القومية لمحو الأمية تنفيذاً لإعلان رئيس الجمهورية الصادر فى سبتمبر ١٩٨٩ باعتبار العشرة سنوات القادمة عقدا لمحو

الأمية وتعليم الكبار . وقد وضعت هذه الحملة خطة متكاملة استهدفت سد منابع الأمية ، وإعطاء أولوية للأصغر سنا وللفئات المحرومة وخاصة النساء وسكان الريف والبيئات الحضرية الفقيرة ، وإلزام جميع الأميين فى الفئة العمرية (١٥ - ٣٥) بالالتحاق بفصول محو الأمية وتشجيع الأميين الذين هم أكبر من ٣٥ سنة على الالتحاق بفصول محو الأمية وإتاحة الفرص التعليمية لهم دون اتخاذ إجراءات الإلزام القانونى مع مراعاة الفئات ذات الأولوية وقد حددت الحملة عناصر مواجهة المشكلة فى إطار المعلم ومكان الدراسة والتمويل والتشريع والدارس والمناهج والتنظيم . كما اقترحت مراحل العمل .. وقد صدر مؤخرا قانون بإنشاء هيئة قومية لمحو الأمية وتعليم الكبار تقوم بتنفيذ هذه الحملة ، فى إطار القانون الجمهورى رقم ٨ لسنة ١٩٩١ فى شأن محو الأمية وتعليم الكبار .. والذى نص على أن محو الأمية وتعليم الكبار واجب وطنى ومسئولية قومية وسياسية .. وعلى أن تلتزم وزارة التربية والتعليم بسد منابع الأمية لمن هم دون سن الرابعة عشرة ، ممن تسربوا أو ارتدوا أو لم يستوعبوا .. كما حدد القانون موارد التمويل مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار.. واتاح العديد من المزايا والفرص المشروطة بحصول الملزم بمحو أميته على شهادة محو الأمية .. كما حدد المخالفات والعقوبات الإدارية على كل إخلال بتنفيذ خطة أو برامج محو الأمية .

الفصل السادس

مستقبل الاستراتيجية واستراتيجية المستقبل

- رؤى تربوية .
- مستقبل الاستراتيچية فى إطار المشروع القومى للتعليم .

رؤى تـربـويـــة

« لا يصلح التربية إلا مزيد من التربية » .. مقولة يرددها التربويون على لسان أحد أئمة التربية . ولقد قدمت استراتيجية تطوير التعليم المزيد من التربية ولكن ليس على نفس شاكلة ما كان قائمًا بل بتجديدات وصفها البعض بأنها تغييرات جذرية من خلال سياسة تعليمية معلنة واضحة . والسياسة التعليمية - كما تقول الدكتورة نادية جمال الدين - « هى مجموعة المبادىء والأسس والمعايير التى تحكم نشاط التعليم وتوجه حركته من خلال التحكم فى عملية اتخاذ القرارات . وفى ضوء هذه السياسة التعليمية. يتم وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج وكذلك إنشاء الهياكل المؤسسية وتوفير مدخلات النظام التعليمى من أبنية ومعلمين وتجهيزات ومناهج ووسائل وآليات إدارية .. وتلك هى اختيارات من بين الأهداف العامة التى يضعها المجتمع عن طريق أفراده وأجهزته والتى تساندها الدولة وتلتزم بها .. » .

وهكذا نجد أن ما قامت به الاستراتيجية موضع الدراسة من هياكل مؤسسية ومدخلات متطورة قد أحدثت تغييرات كبيرة بعد « طول سُبات وثبات» على حد تعبير أحد محررى مجلة المصور (فى ٨٩/١/٢٧)..
وقد كان ذلك سببا فى العديد من أوجه النقد لبعض معطيات ما قدمته هذه الاستراتيجية، وقد يكون ذلك سببا فى العديد من أوجه النقد لبعض معطيات ما قدمته هذه الاستراتيجية ، وقد يكون مصدر النقد تعدد الرؤى ، فالقضايا الاجتماعية ومنها التربوية ليست لها حلول وحيدة ولا حلول مثلى بل إن نظريات التعليم والتعلم نفسها متعددة ومتنوعة عند رجال التربية وعلماء النفس .. وحتى فى علاج الأمراض هناك من يفضل الجراحة وهناك من يرى باستخدام الكيميائيات الدوائية . والعبرة دوما ليس بما يسمى الحل «الأمثل Ideal» ولكن الأهم هو الحل « الأوفق Optimum» وهو الذى يعطى أفضل ناتج فى إطار القيود المفروضة والإمكانات المتاحة. فكل مثالية لابد وأن تعزز إمكانية واقعية لتحقيقها

وإلا سوف تصبح حلما.. ومن ناحية أخرى.. قد يكون النقد نتيجة مرارة الدواء وربما قسوة العلاج لأن العلاج قد تأخر أو لأن الطبيب يريد أن يحسم ويحزم فى عصر «اللاحسم واللاحزم» - على حد تعبير فاروق الطويلة فى مجلة آخر ساعة - .. أو قد يكون الناقد صاحب مصلحة يشعر بضرر قد يصيب مصلحته من جراء ما سوف يقدم من إصلاح ..

وتقول الدكتورة نادية جمال الدين (فى مجلة التربية والتنمية ، يوليو ١٩٩٢) : «ليس ثمة أسئلة نقية تتعلق بالسياسة التعليمية أو بغيرها من السياسات . دائمًا الأسئلة كلها مشوبة بالمصلحة ، وإن كانت مبنية على الفلسفة أو المنطق . ومجرد قولنا أن فى مجتمع ما سياسة تعليمية فإن هذا يعنى ضمنيا أن ثمة صراعات بين مصالح جماعات من الناس»..

يقول فاروق الطويلة : « إن هذه هى طبيعة الإنسان أو الناس فى مواجهة أى تغيير أو تطوير .. كما أن هذا متوقع من هيئات المنتفعين ببقاء الحال على ما هو عليه .. وقد رتبوا أنفسهم .. على هذا الحال .. فإذا جاء من يوقظهم فلابد من رد فعل معاكس » .. ويستطرد الكاتب قائلاً عن وزير التعليم : « ولكنه مازال يقاتل ويتقدم لأن خصومه فى النهاية متأكدون من صحة موقفه .. وسلامة علاجه ومعجبون بإصراره .. وأقول أنه لا يوجد أب أو أم .. أو مدرس يختلف فى ضرورة تطوير التعليم .. هل هناك أب أو أم تدافع عن الدروس الخصوصية ؟.. فلماذا نؤيده من قلوبنا ونحاربه بألسنتنا ؟ » .. وينهى الكاتب مقاله بقوله : « تذكروا دائما أن الدواء مر ، وأن الحال لن يبقى على ما هو عليه .. وأن التعليم إذا صلح صلح الجسد كله ».

والنقد فى مجال التعليم أمر وارد فى تاريخ مصر الحديثة، وإن دل فهو يدل على حرية الحوار وديمقراطية الكلمة التى تؤدى إلى ديمقراطية القرار. ولا أذكر إصلاحًا تعليميًا حدث فى مصر دون وجود أوجه للنقد له . وإن أية سياسة تعليمية واضحة ومعلنة وثرية لابد أن يصاحبها نقد . والسياسة التعليمية التى لا تواجه نقدا لن تكون إلا سياسة راكدة أو لم تأت بجديد أو مرتبطة دكتاتورية كابتة.

لقد قام العديد من أساتذة التربية بنقد سياسة الماء والهواء التى أطلقها طه حسين فى عام ١٩٥٠ ، وكانت هذه الدعوة الديمقراطية الجماهيرية تواجه بنقد مفاده التخوف على الكيف من سرعة تمدد الكم . وواجهت سياسة تعليم القراءة بالطريقة الكلية نقداً شديداً ومريراً حتى من بعض رجال التعليم .. وكلنا نذكر الهجوم على «طريقة شرشر» . ووجه النقد الكبير من بعض أساتذة معهد التربية للتوسع فى إنشاء كليات المعلمين بل قدمت اعتراضات على ضمها للجامعات تحت مسمى كليات التربية . ووجه بعض أساتذة الجامعات العريقة نقداً لإنشاء الجامعات الإقليمية والتوسع فيها ، ووجه بعض كبار الأساتذة نقداً لتخفيض عدد سنوات الترقية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات الإقليمية والكليات حديثة النشأة إلى أربع سنوات بدلا من خمس سنوات .. وليس هذا فى مصر فقط . ففى كل العالم المتقدم يكون النقد إثراء للفكر ، فقد صدر فى عام ١٩٨٨ كتاب بعنوان «احترس ياسيد بيكر» (Take Care Mr. Baker) فى بريطانيا ملىء بأوجه النقد لقانون إصلاح التعليم الذى قدمه كينيث بيكر وزير التعليم البريطانى آنذاك . وفى كتابه المعنون «انغلاق العقل الأمريكى» الصادر عام ١٩٨٧ فى الولايات المتحدة ، هاجم آلان بلوم التعليم فى الولايات المتحدة وأدان عدم القدرة على تطوير المناهج فى مدارسها وعلى ضعف مستوى أداء الطلاب فيها ، وذكر فيما ذكر « ... تلك الجامعات العظيمة التى استطاعت أن تحطم الذرة وأن تجد شفاء للعديد من الأمراض الخطيرة وأن تضع قواميس ومعاجم للغات مندثرة ... لم تستطع أن تضع منهجًا جيداً للتربية العامة » .

وهكذا فإن النقد علامة صحية هنا وهناك ، شريطة أن يكون الناقد يقوم بدور التحليل الموضوعى.ولكنه فى جميع الحالات لابد من الحذر من أن يتحول الناقد إلى قاضٍ يصدر أحكاما محولاً نفسه إلى خصم وحكم .

أوجه النقد التى وجهت للاستراتيجية

على الرغم من إيجابية معظم ما جاءت به الاستراتيچية وتحول الكثير منها إلى ثوابت فى الممارسات التربوية وأنظمة فرعية أساسية من المنظومة التربوية ، إلا أن هناك بعض الجوانب التى واجهت نقدا فى ظل ديمقراطية الحوار التى كانت سائدة . وقد انحصرت أوجه النقد فى الآتى :

١ - إعادة تنظيم مرحلة التعليم الأساسى

وقد كان هذا الإجراء الذى تطلب أن تكون الحلقة الإبتدائية خمس سنوات - كحل اقتصادى - وليس كمبدأ ايديولوچى - لحل أزمة تدفق الملزمين ولمواجهة النقص الخطير فى المبانى المدرسية - هو النقد الرئيسى الذى وجه لاستراتيچية التطوير . والغريب أن بعض هذا النقد جاء من بعض من كانوا يعْتَبرون شركاء فى هذا الإجراء ، ولكن بعد أن تغيرت المواقع تبدلت التوجهات... تتلخص أوجه النقد هنا فى :

الوقت عامل مؤثر فى عملية التعلم والتعليم ، مدة التعليم الإلزامى فى معظم الدول أكثر من ثمان سنوات ، العالم كله يتجه إلى زيادة عدد سنوات التعليم الإلزامية ، هناك تخوف من الارتداد للأمية فى حالة التسرب بعد السنة الخامسة ، الشروط الضرورية لكى تكون الدراسة ثمان سنوات للتعليم الأساسى كافية غير متوفرة وغير موجودة فى نظامنا التعليمى ، لا ينبغى أن يكون الجانب الاقتصادى هو المؤثر فى العملية التعليمية ، الخفض يؤدى إلى وجود دفعة مزدوجة ، التسرع فى التنفيذ وعدم بداية التغيير من بداية الصف الأول .

لا يستطيع أحد أن ينكر نبل دوافع هذا النقد عند النقاد الموضوعيين، وإن جاء بعضها مصاحبا بمثالية حالمة أو شيفونية تربوية من منطلق « لنا الصدر دون العالمين أو القبر » . فنحن مثلا لا نستطيع أن ننكر أهمية الدور الاقتصادى وتقييم عوائد التعليم فى ضوء كلفته . كما أن حالات الارتداد إلى الأمية كانت واردة بل متزايدة حتى فى ظل السنوات الست . والسبب أن عائد هذه السنوات الست كان ضئيلاً بسبب أن

التعليم داخلها كان وهميا فى ظل التكديس الرهيب داخل الفصول وهروب التلاميذ من ضيق المبانى المدرسية وكآبتها وعدم أهليتها للإيواء الآدمى وليس للبناء التربوى .

فالتساؤل الميدانى المبنى على أسئلة مثل«هل أفضل أن يدرس التلميذ خمس سنوات أو ست سنوات ؟ تكون إجابته واضحة .. إذ أن الأفضل أن يكون سبع سنوات بطبيعة الحال . إن السؤال الواجب فى مثل هذه الحالة هو عرض القضية برمتها .. أعداد تتزايد ، نقص فى الأماكن ، ازدحام فى الفصول .. هل الأفضل أن نعلم مليونا فقط لمدة ست سنوات ونطرد نصف مليون خارج المدرسة أو نقبلهم على الورق ونتركهم يتسربون.. أم نُعَلم الجميع لمدة خمس سنوات وأقصى إمكانات متاحة ؟ هل نُعَلِّم تلاميذنا لمدة ٩سنوات بعضهم حصته٥٠دقيقة والبعض الآخر٤٠ دقيقة والبعض الآخر٣٠ دقيقة وفى حجرات يتزاحم فيها قرابة المائة ولمدة ٢٠ أو حتى ٢٥ أسبوعا فى العام الدراسى ؟ .. أم نعلم أبناءنا لمدة ثمانى سنوات فى حصص لا تقل عن٥٠ دقيقة ولمدة ٣٢ أو ٣٤ أسبوعًا فى العام الدراسى؟.. هل نغمض أعيننا عما يحدث أم نواجه الواقع ؟.. إن عامل الوقت .. ولو أن الدراسات لم تكن حاسمة فى دوره سلبا أو إيجابًا - ليس جوهره فى المساحة الزمنية التى يقضيها التلميذ داخل مبنى يسمى بالمدرسة ولكن العبرة بوحدة الزمن التى يقضيها التلميذ فعلاً فى التعلم الحقيقى داخل المدرسة وخارجها . إن الاقتصاد عامل هام والكفاءة تتمثل فى الاستخدام الأوفق فى المصادر المتاحة وفى الزمن الذى يتيح أفضل عائد ممكن فى ظل الظروف القائمة وليس فى فراغ مطلق أو مثالية حالمة أو لمجرد أن التعليم فى الولايات المتحدة ست سنوات فى المرحلة الإبتدائية ، ولعله من المناسب هنا أن جوهر التعليم الأساسى فى الدعوة إليه وفى نشأته ليس مرتبطا فقط بمد الإلزام بل بتغيير مفهوم التعليم فى هذه المرحلة من تعليم نظرى إلى تعليم يجمع بين التعليم النظرى والتطبيق أو التذوق العلمى وإدخال المجالات العملية وتوفير التعليم لكل الأطفال فى كل البيئات وتنويع التعليم بتنوع البيئات .

وقد كان ذلك استجابة لتنفيذ توصية مؤتمر اليونسكو لوزراء التعليم الأفارقة الذى عقد فى لاجوس عام ١٩٧٦ ، وكان ضمن توصياته دعوة الأعضاء إلى إعادة النظر فى بنية التعليم بما يضمن وجود قاعدة عريضة من التعليم الأساسى المدرسى وغير المدرسى وبما يمكن من اكتساب الحد الأدنى الضرورى من القيم والمعارف والمهارات والخبرات اللازمة للمواطنة الواعية المنتجة.. ومن المعلوم أن التعليم الأساسى تختلف سنواته كثيراً بين العديد من الدول .. ويذكر أحد البحوث التى قامت بها شعبة بحوث السياسات التربوية (عام ١٩٩٠) أن تطبيق نظام التعليم الأساسى بدأ دون تدريب من سيقومون بعملية التطبيق .. وأنه بعد مرور أكثر من خمس سنوات من التطبيق فإنه كان يواجه مشكلات متعددة .. ويذكر البحث عن المجلس القومى للتعليم بأنه أوصى بضرورة أن توفر الوزارة الإمكانات والمرافق والخبرات اللازمة لتنفيذ وتطبيق برامج التعليم الأساسى بالمدارس على اختلاف مراحلها وأن تأخذ فى حسبانها احتياجات التنفيذ من اعتمادات وموازنات مالية مناسبة، وأن تضع الوزارة مخططا على مدى زمنى محدد تضمن بموجبه التدرج فى تعميم برامج التعليم الأساسى فى مدارسها .. ويذكر البحث أن أساتذة التربية طالبوا بالتأنى والاستعداد الكامل قبل تعميم التعليم الأساسى .. ويقتبس البحث قول أحد أساتذة التربية فى دراسة له قُدمت لمؤتمر التعليم الأساسى بين النظرية والتطبيق (أبريل ١٩٨١) : «وإذا كانت فلسفة التعليم الأساسى أكبر من مجرد ضم مرحلتين فإن الأمر يدعو إلى مزيد من التأنى والتجريب » ..

ويستمر بحث شعبة السياسات فى عرضه للمشكلة حيث يقول (ص ٣٧) : « وقد أدى مد مرحلة الإلزام إلى تسع سنوات بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والأخذ بصيغة التعليم الأساسى دون استعداد كاف والتوسع الكمى فى التعليم وقصور حركة البناء دون ملاحقة الزيادة الكبيرة فى أعداد التلاميذ إلى تضاعف الكثافات وتعدد الفترات وكثرة حالات المدارس والأقسام المستضافة ، وتضاءلت مساحات الأفنية لبناء فصول

تضم الأفواج المتلاحقة من التلاميذ الذين ضاقت بهم طاقات المباني القائمة ، واضطرت مدارس كثيرة إلى الاستغناء عن المعامل والمختبرات وحجرات التربية الفنية والاقتصاد المنزلي والتربية الزراعية وتحويلها إلى حجرات دراسية ، وهكذا أصبح توفير الأماكن والورش لممارسة أنشطة التعليم الأساسي والحفاظ على تجهيزاته وأدواته مشكلة في كثير من المدرس » ..

وهكذا نجد **أن تخفيض سنوات الحلقة الابتدائية لم يكن مبدأ من مبادىء الاستراتيجية ولا ركيزة من ركائزها بل كان حلا لمشكلة** .. بل كان في الحقيقة إنقاذاً لمفهوم التعليم الأساسي ذاته ومحافظة على استمراريته كقاعدة عريضة تقدم حدا مناسبًا من التعليم والمهارات لكل أطفال مصر من أجل الحفاظ على ديمقراطية التعليم .. وهذا العمل قُدم بشروط على المدرسة والوزارة والمجتمع أن يحافظ عليها وهي مد العام الدراسي ورفع مستوى المعلم وتطوير المنهج . وكان على وزارة التربية تنفيذ كل ذلك فعلاً .

وأما القول بوجود كارثة في الشهادة الإعدادية فقد امتحنت الشعبة المزدوجة امتحان الإعدادية في عام ٩٢/٩١ ولم يحدث ما تمناه البعض من وجود كارثة كما لم توجد أية دراسة تفيد بوجود فروق جوهرية في التحصيل بين الذين حصلوا على الإعدادية ممن قضوا خمس سنوات ، وأولئك الذين قضوا ست سنوات في الحلقة الإبتدائية ، وأن الشكاوى التي صدرت عن صعوبة بعض الامتحانات لم تكن فارقة بين هؤلاء وأولئك ، كذلك أدت الدفعة المزدوجة امتحانات الثانوية العامة هذا العام في يونيو ١٩٩٥ ولم يحدث أي انخفاض في مستويات الأداء ولا في معدلات النجاح بل أوضحت النتائج ارتفاعها عن السنوات السابقة . كما لم تحدث أية فروق في مستويات الآداء بين مجموعتي الازدواج ؛ بل تبين أن من بين من حصلوا على مرتبة العشرة الأوائل كانوا ممن قضوا خمس سنوات فقط في الحلقة الابتدائية .

وقد ناقش وزير التعليم هذه القضية في حوارات وندوات متعددة، كما

أنه تشاور مع العديد من أساتذة التربية وعمداء كليات التربية وبعض رؤساء ونواب الجامعات والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى مع تنوع أعضائه فى انتماءاتهم ومواقعهم .. وفى حديث لمجلة المصور قال وزير التعليم (١٧/١/٨٩) : «... **جئت إلى الوزارة فى نوفمبر ١٩٨٦ لأن التركة مدينة .. وفى نفس الوقت كان معروضًا على لجنة التعليم بمجلس الشعب مشروع بتأخير تشعيب التعليم الثانوى إلى الصف الثالث ، فإذا بها من تلقاء نفسها ، تدخل على مشروع القانون تعديلاً بتخفيض عدد سنوات الدراسة بالحلقة الإبتدائية سنة كاملة، وقد اقترحت يومها أن يتم التنفيذ بالتدريج، ولكنهم رفضوا اقتراحى ، قالوا نحن أمام كارثة ولابد من مواجهتها بقرار حاسم .. وعندما عرض مشروع القانون على مجلس الشعب وافق عليه المجلس بإجماع الآراء .. فقد حظى بموافقة الأغلبية والمعارضة معًا** .. واستطرد الوزير فى مجال إبداء رأيه فيما اقترحته لجنة التعليم بمجلس الشعب حول اختصارات السنة فأكد أن اختصار السنة لا ينبغى أن يكون على حساب مستوى العملية التعليمية .. وأردت أن استنير وأسترشد بتجارب الدول الأخرى .. وجاءتنى الإجابة العلمية : هناك دول كثيرة يتراوح التعليم الابتدائى فيها بين ٤ ، ٥ سنوات منها بعض دول أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية ، وإيطاليا وتركيا وحتى ألمانيا الغربية تتراوح مدة الدراسة فيها من ولاية لأخرى، بعض الولايات ٤ سنوات ، والبعض الآخر ٥ سنوات ، والبعض ٦ سنوات .. وإذا راجعت توصيات المؤتمر الدولى للتربية فإنك ستجد توصية بأن تحدد كل دولة مدة التعليم الابتدائى بها وفق قدراتها الاقتصادية بحد أدنى ٤ سنوات ، لكن دولة مثل إيطاليا رغم ثرائها فإن التعليم الإبتدائى بها ٥ سنوات فقط».

وعن السبب فى البداية باجتزاء الصف السادس وعدم البداية من الصف الخامس قال الوزير : « **هذا القرار تم اتخاذه بعد دراسات**

كليات التربية، وقد رئى أنه لو أننا بدأنا من السنة الأولى ، فمعنى ذلك أن تستمر الأحوال المتدهورة للمدرسة الابتدائية ست سنوات أخرى تزداد فيها تدهوراً .. أن أطبق اختصار السنة بدءاً من الصف الأول كان هو أسهل الحلول، لكنى أردت أن أقتحم المشكلة .. **وقد شجعنى على ذلك إجماع خبراء التعليم** ».. وأشار الوزير إلى تجربة مدرسة مدينة نصر التجريبية الموحدة ، والتى كان التعليم فيها فى المرحلتين الإبتدائية والإعدادية لمدة ثمان سنوات فقط منذ عام ١٩٧٢ ، وكانت نتائج خريجيها ممن التحقوا بالمرحلة الثانوية نتائج جيدة لم تقل إطلاقًا - إن لم تتميز فى بعض الحالات - عن زملائهم ممن قضوا تسع سنوات فى المرحلتين الإبتدائية والإعدادية ..

وفى ندوة مجلة أكتوبر قال الأستاذ المرحوم حسن مصطفى أمين المجلس القومى للتعليم : **إن فكرة تخفيض الإبتدائى من ٦ إلى ٥ سنوات ليست جديدة ، وقد بدأ التفكير فيها منذ عام ١٩٦٥**.. وذكر أنه فى عامى ٧٧، ٧٨ طالبوا بنشر تجربة مدرسة مدينة نصر ، وأن تستمر كل هذه التجربة وتنشر فى كل أجزاء القطر .. كما صدرت توصيات بمد العام الدراسى من ٢٧ أسبوعًا إلى ٤٠ أسبوعًا .. كما ذكر أن انجلترا رفعت سن الإلزام تدريجيًا على مدى ١٨سنة .. وذكر الدكتور صلاح قطب أنه كانت هناك فكرة قديمة مطروحة وهى رفع سن التعليم إلى ٧ سنوات بدلاً من ٦ سنوات ..

وبصفة عامة فإنه يمكن القول إن استراتيجية التطوير قدمت حلاً من خلال تخفيض مرحلة التعليم الأساسى إلى ٨ سنوات لمواجهة مشكلة كانت تهدد التعليم بالخطر .. ولم يكن هذا الحل جزئيًا إذ لابد أن ننظر إليه كمكون من منظومة متكاملة مقوماتها تطوير المناهج وحذف الحشو والتكرار منها (هناك دراسة بإحدى الجامعات المصرية أفادت بأن مقررات الرياضيات المخصصة للست سنوات للمرحلة الإبتدائية يمكن بلورتها وتدريسها فى ثلاث سنوات ، وأن ما تبقى هو فى الواقع حشو وتمارين مكررة) .. ورفع مستوى معلم المرحلة الإبتدائية .. (وهو يعد الآن بكليات التربية الجامعية وبمستوى جامعى ، بالإضافة إلى برنامج

التأهيل الجامعى لإعداد خريجى دور المعلمين) ، وزيادة عدد أسابيع الدراسة وتقليل كثافة الفصول وزيادة الحجرات والمبانى الدراسية .. وجميع هذه العوامل تعمل معًا ليس فقط للمحافظة على مستوى الآداء . بل على رفع هذا المستوى ، وعلى تحقيق أهداف التعليم الأساسى .. ومن ثم لا يجب النظر إلى جزئية السلم التعليمى منعزلة عن بقية المعزوفة .. ولسنا بحاجة إلى تقديم صورة من وثائق التدعيم الذى قدمه العديد من أساتذة التربية وخبراء التعليم فى منظمات دولية لهذا الإجراء كحل للمشكلة ولتشجيع وزير التعليم بالبداية من نهاية الحلقة بدلاً من الانتظار ست سنوات أخرى .. والدعوة الآن هى ليتعاون الجميع على حل المشكلات الحقيقية التى تواجه التعليم ، وبالتحديد من حيث تطوير المناهج محتوى وأسلوبًا ونشاطًا بما ينمى القدرات العقلية العليا ، وينمى السلوكيات الصحيحة لأبنائنا بعد أن أصبحت المدارس تخرج لنا أجيالاً لم نعد نرضى عنها لا علمًا ولا سلوكًا ، وكأساتذة للتربية ، فإن الأمر العاجل والملح لتطوير التعليم يتطلب تطوير إعداد المعلم ، فكما يقول أحمد حجى : « إن النظر إلى الوقت وحده كمتغير يتعارض مع كون التعليم منظومة ، وأن تحسين عمليتى التعليم والتعلم يقتضى الاهتمام بمختلف العوامل المدرسية واللامدرسية ، وأن دراسة «بلوم» بينت أن هناك عوامل هامة فى عملية التعليم - مع الوقت - تتمثل فى المعلم إعداداً وكفاءة وطرق التدريس وغيرها .. » .

ومن السياق المتقدم نرى أن لجنة التعليم بمجلس الشعب قد أدخلت تعديلاً فى التطبيق على استراتيجية تطوير التعليم ، ووافقت عليه وزارة التربية والتعليم فى ضوء الضرورات التى لمستها لجنة التعليم وأقرها مجلس الشعب .

وغنى عن البيان أن هذا التعديل لا يمنع ولم يقصد أن يمنع إمكانية العودة فى المستقبل إلى نظام الست سنوات متى توفرت الإمكانات المادية والبشرية اللازمة فعلا وتطبيقًا دون أن تعود إلى التكدس وتعدد الفترات وقزمية العملية التعليمية والإيواء المؤقت .... لقد كان هذا التعديل

إجراء جراحيا لإنقاذ التعليم من فقدان للمناعة كاد أن يقتل فيه الجسد ويزهق منه الروح . ولكن إذا ما استطاع التعليم أن يستعيد صحته وعافيته فلن تكون هناك حاجة إلى هذه الجراحة شريطة أن تكون الصحة والعافية حقيقة وليس وهما يختفى تحته اهتراء الجسد ووهن الروح .

٢ - توجيه مزيد من الطلاب إلى التعليم الفنى

وقد جاء هذا النقد من عدد قليل ولمس جانبين :

(أ) إنشاء مدارس إعدادية مهنية ، والنقد فى هذا الجانب موجه إلى أنه لا يجب فصل التلاميذ فى هذه السن الصغيرة (١١ سنة تقريبًا) ، بل يجب إعطاؤهم تعليمًا موحداً ، وهذا النقد مردود عليه بأن المدرسة الإعدادية المهنية حل لمشكلة تسرب التلاميذ بعد الصف الخامس الذين يتكرر رسوبهم أو الذين لا يجدون دافعية للتعليم الأكاديمى الذى يغلب عليه التعليم النظرى فى التعليم الإعدادى العام ، كما أن المدرسة الإعدادية المهنية حلت محل ما كان يسمى بالمسار الخاص الذى لم يقبل عليه التلاميذ ، كما لم يكن يعدهم أى إعداد حرفى أو ثقافى ، كما أن المدرسة الإعدادية المهنية مفتوحة القنوات لمن يرغب وقدر على الاستمرار فى التعليم الثانوى المهنى أو الفنى ، وذلك على خلاف المسار الخاص الذى كان ينتهى بمصدقة غير معترف بها لا فى المرحلة الثانوية ولا فى سوق العمل ، مما كان يترتب عليه تسرب التلاميذ منه وارتداد بعضهم إلى الأمية .. أما من حيث السن فإن معظم الملتحقين بالإعدادية المهنية- بحكم تكرار الرسوب لعدد كبير منهم -سوف يكونون أكبر سنًا من ذلك.

(ب) تقسيم التعليم إلى تعليم عام وتعليم فنى : والنقد فى هذا الجانب هو الخشية من أننا نفرض على الأبناء تعليمًا معينًا .. وفى رأى الدكتورة نادية جمال الدين أن التعليم ليس مجرد عملية فنية فقط ، إنما هو عملية حياة تتصل بالإنسان بجميع أبعاده ... والحل فى رأيى - والحديث للدكتورة نادية فى ندوة جريدة الشعب - هو أن تفتح الأبواب أمام الناس لكى تواصل تعليمها .. إن وجود تعليم عام .. وتعليم فنى يعنى تقسيم الناس إلى صنفين .. صنف قادر على الالتحاق بالتعليم الفنى فقط، وهذا هو الأدنى فى المجموع بسبب تدنى المستوى الاجتماعى

والاقتصادى لأسرهم ، وصنف قادر على التعليم الجامعى وهؤلاء هم أبناء القادرين.. وقد رد وزير التعليم على ذلك ، بقوله بأن من يدخل التعليم الفنى أو المهنى لا يدخله لأنه فقير أو غنى ... وأضاف أن الفقر لم يكن أبداً سبباً لعدم دخول الجامعة ... لقد تغير المجتمع ، ولم يعد المثقفون ولا الجامعيون هم أغنى الناس .. وقد علق الدكتور حامد عمار فى صحيفة الشعب (١٩٨٨/٧/١٩) بأن عرض بعض البيانات التى تشير إلى أن من يدخلون التعليم الصناعى ينتمون لطبقات اجتماعية أقل من نظرائهم فى التعليم الثانوى العام ....

والحقيقة أن هذه البيانات وغيرها لا تعنى أن التعليم الفنى وقفًا على طبقة معينة ولا أن وزارة التربية هى التى دفعت هؤلاء إلى الالتحاق بالتعليم الفنى ، فالتنسيق بين التعليم العام والفنى يستند إلى طريقة موضوعية هى مجاميع التلاميذ ، والمشكلة هى وجود الارتباط بين مجاميع من دخلوا التعليم الفنى وطبقات اجتماعية معينة ، ولكن هناك العديد من البيانات التى تشير أيضًا إلى العديد من أبناء الأغنياء فشلوا ، ولم يتمكنوا من الحصول على مجاميع تؤهلهم للتعليم الفنى .... ولا يعنى ذلك وجود ارتباط بين الغنى والفشل .. كما أن هناك بيانات تشير إلى غالبية من دخلوا التعليم العام بل وكثيرين ممن صعدوا إلى قمة المجتمع هم أيضًا أبناء الفقراء ، ولكن كانت لهم دافعية للتعليم وقدرات أكبر على التحمل .. ومن ناحية أخرى فإنه يمكن النظر على أن التعليم الفنى مطلب يُمكِّن العديد من المحتاجين إلى الدخول إلى سوق العمل والحصول على فرص عمل فى أعمال حرة .. ومن ثم فإن الإقبال عليه يكون من أولئك الذين يحتاجون إلى العمل والدخل .. فى وقت انتشرت فيه البطالة بين خريجى الجامعة .. بل إن العديد من خريجى الجامعات عادوا ليتدربوا على أعمال حرفية مثل السباكة والنقاشة وأعمال البناء وغيرها .

إن كل الدراسات العالمية من منظمات الأمم المتحدة وغيرها تطالب بضرورة تنويع التعليم الثانوى وبأهمية التحول من التعليم العام إلى

التعليم الفنى (تقرير UNDP ١٩٩٠ وما بعدها ..) .
والقضية كما يقول الدكتور عمار هى ضرورة تجويد العمل فى التعليم الفنى ومده بالأجهزة والورش .. ويقول الدكتور حسن البيلاوى فى دراسة له عن سياسة التعليم الفني فى مصر والدول النامية قدم لمؤتمر السياسات التعليمية (يوليو ١٩٩٢) : « .... ومن هنا نشأت أيديولوچية مفادها أن ثمة علاقة بين التربية والعمل .. مهدت وهيأت الظروف لظهور الاتجاه المهنى فى إطار الفكر التربوى» .. ويذكر الباحث دور اليونسكو والبنك الدولى فى تصعيد الاهتمام بالتعليم الفنى كحل مقبول للإصلاح التعليمى والاقتصادى .. ويذكر تجارب غاندى فى الهند ، ونيريرى فى تنزانيا ، وماو فى الصين وغيرها.. فى الاهتمام بالتعليم الفنى لتكريس احترام العمل اليدوى والطبقات العاملة .. وكبديل للتعليم الأكاديمى النظرى الذى خدم الأرستقراطية والصفوة ، كما أشار الباحث إلى دور رئيسة مجلس الوزراء البريطانى السابقة مارجريت تاتشر فى حملتها ضد نظام التعليم البريطانى ودفاعها عن المعاهد البوليتكنيكية الانجليزية.. مقتبسًا قولها : إننا نهدف إلى إعداد الشباب لمهن معينة .. وفى عالمنا الحديث ينبغى أن تكون الدراسة موجهة مهنيًا »».. ثم ناقش الأيديولوچية القائم عليها التعليم الفني من حيث تشغيل الشباب واحتياجات السوق، والتخفيف عن التعليم العالى ، والمساواة ..
والواقع أن استراتيچية التطوير موضع الدراسة فتحت القنوات أمام خريجى التعليم الفنى للالتحاق بالتعليم العالى والجامعات -كما أنشأت كليات وشعبا اقتصر الالتحاق بها على خريجى المدارس الفنية مما أتاحت لطلاب التعليم الفنى فرصا أفضل للالتحاق بالتعليم الجامعى والعالى فاقت فرص نظرائهم من الحاصلين على نفس مجموعهم فى المرحلة الإعدادية والتحقوا بالتعليم العام ، ولاشك أن الحديث عن البطالة فى خريجى التعليم الفني أمر وارد ولكن قضية البطالة مرتبطة بعوامل اقتصادية واجتماعية عديدة ، إلا أنه من شبه المؤكد أن الحاصل على دبلوم فنى يستطيع أن يجد فى العمل الحر فرص عمل أفضل من خريج

الثانويــة العامــة . كـما أن تطويـر التعليـم الفنـى باسـتـخدام النمـوذج «التبادلى» بين التعليم والتدريب فى إطار مشروع «مبارك -كول» سوف يحقق أهداف استراتيجية توجه التدفق الطلابى لصالح التعليم الفنى .

٣ - اتجاه الاستراتيجية لإدخال نظـام المـوادالمؤهـلة فـى امتحانـات الثانـويـة العـامـة

على الرغم من أن العمل بهذا النظام لم يتـم ، إلا أنـه واجه نقدا خوفًا من أن يكون مدخلا للحد من التحاق الشباب بالجامعة .. والحقيـقة أن نظام الالتحاق بالجامعة المصرية شابه الكثير من النقد بوضعه الحالى وكانت هناك شكاوى من الاعتماد على نظام المجموع فى الثانوية العامة بوضعها الحالى ، كما أدى إلى هروب الكثيرين من الطلاب إلى شهـادات أجنبية أو محاولة الدخول للجامعة من أبواب خلفية .. وقد كانت الفكرة من إدخال مواد مؤهلة هو إيجاد طريقة موضوعية للقبول بالجامعـة تعتمد على قدرات الطلاب وميولهم واهتماماتهم.. كما استهدف التخفيف على الطلاب الذين التحقوا بالثانوى العام ، ولا يمتلكون القدرات التحصيلية المناسبة للإستمرار فى التعليم الجامعى . والواقـع أن العديـد من الـدول لها نظام أو أخر فى الانتقاء للتعليم الجامعى وقد اعتبر المجلس القومى للتعليم (المصرى) أن هـذه المسألة من المسائل التى تستوجب المعالجة وتصدى لها فى العديد من دوراته ، بل طالب مؤخراً بتطبيق المواد المؤهلة وحذر من القبول فى الجامعات بناء على شهادة الثانوية العامة وحدهـا.. وفـى انجلترا تتطلب الجامعات دراسة لمدة عامين والنجاح فى مـادتين مؤهلتين (تخصصيتين) علـى الأقـل فـى المستوى المتقدم (A- Level) بعد نجاح الطالب فى خمس مواد فى شهادة الثانوية العامة (GCSE) . وفـى الولايات المتحدة تختلـف الشـروط باختـلاف الجامـعات واختـلاف مستوياتها الأكاديمية. فتعقد بعض الجامعات اختبارات استعداد للدراسة الجامعية (SAT) للحاصلين على متوسط نـقاط مرتفـع (GPA) مـن

خريجي المدارس الثانوية الذين تضمنت دراستهم في المرحلة الثانوية مواد أكاديمية معينة ذات مستوى متقدم يوصى بها مجلس امتحانات القبول بالكليات (CEEB) وتتبع فرنسا نظام الالتحاق المفتوح بمعنى أن مجرد النجاح في الشهادة الثانوية (البكالوريا) يؤهل للإلتحاق بالجامعة، غير أن التزاحم على بعض الكليات المرموقة والمدارس العليا (Grand Ecoles) أدى إلى عقد امتحانات قبول للمفاضلة بين المتقدمين . وتعقد جامعات اليابان امتحانات قبول بالغة الصعوبة والتعقيد في شكل مسابقات « حامية الوطيس » للمتقدمين للدراسة الجامعية من بين الناجحين في امتحان الثانوية العامة القومي. وتتبع تركيا نظام امتحانات القبول للجامعات لمن يتقدم لها من خريجي الثانويات العامة والفنية ويتولى عقد هذه الامتحانات مركز تقويم مركزي متخصص (OSYM)..

والقضية الأساسية هنا أننا في حاجة إلى نظام موضوعي مستقر وبديل يبعد شبح ورعب الاعتماد الكامل على نتائج امتحانات الثانوية العامة كمدخل لسياسة موضوعية للقبول بالجامعة وكأسلوب يعمل على تقليل الفاقد في تعليمنا الجامعي ، شريطة أن يكون النظام المستحدث تطويرا في الجوهر وليس تغييرا في الشكل ، ويعمل على إبعاد الرعب وليس تقديمه في جرعات .

.. وتقول جريدة الجمهورية (٢٩/٦/٨٩) : « الأمر المؤكد أن وزير التعليم استطاع في وقت وجيز للغاية أن يجعل من قضية التعليم وتطويره في مصر قضية قومية بكل معنى الكلمة .. لم يدخل بها قضية طرف واحد .. وإنما دخل بها قضية .. إلى كل عقل » . ويقول أحد كتاب مجلة آخر ساعة : « أكرر أن خصوم (وزير التعليم) يؤمنون إيمانا مطلقا جازما أنه على الطريق الصحيح .. ولكنهم يريدون أن يعبروا بأبنائهم أو يحافظوا على مكاسبهم .. يريدون تطبيق الجديد على غير أولادهم » ..

وفي الحقيقة فإن الدكتور سرور - بحكم كونه استاذا جامعيا متعدد الخبرات - كان يرى بأن العديد مما وجه من نقد كان صادرا عن تعدد

وجهات النظر الذى لايفسد للود قضية وقد كان يعتبره نوعا من التغذية الراجعية التى يحتاج إليها أى إصلاح جذرى فى مجال متسع الأبعاد ومتعدد المتغيرات .

وكان وزير التعليم قد حدد موعدا لتطبيق نظام المواد المؤهلة يمكنه من مواجهة الآثار السلبية لاختصار سنة من السلم التعليمى الأساسى وهو تخريج دفعة مزدوجة تمثل ضغطا على القبول فى الجامعات ، باعتبار أن البدء فى تطبيق المواد المؤهلة فى ذلك الوقت كان من شأنه أن يقلل من وحدة هذا الأثر وتحميله على سنتين أو ثلاث فى إطار يراعى الخطو الذاتى للطلاب ويحقق لهم فرصا أفضل فى الالتحاق بالجامعة .

ولم يكن تطبيق المواد المؤهلة إلا وسيلة للارتقاء بمستوى الطلاب الملتحقين بالجامعات لرفع مستوى الجامعة وعائدها ، بعد إعداد الطالب فى تخصصات مؤهلة باعتبارها من مواد المستوى الرفيع الاختيارية .. وكانت الفرصة متاحة للراسبين فى المواد المؤهلة لدخول امتحاناتها أكثر من مرة بدلا من إعادة الدراسة فى مواد الثانوية العامة برمتها .

إلا أن هذه هى القضية التى لم تسنح لها الفرصة حتى لتجريبها .

٤ - الاتجاه إلى أن يكون امتحان الثانوية العامة على فصلين

بعد أن تقرر أن يكون امتحان النقل على فصلين اتجهت الاستراتيچية إلى نفس النظام على امتحانات الثانوية العامة لتكون أيضًا على فصلين دراسيين وأن يكون الامتحان إقليميا وليس على المستوى المركزى .. وطالب المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى بدراسة هذا الموضوع ، واتجهت خطة التطبيق إلى ربط ذلك بنشاط المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى وإنشاء بنك للأسئلة يقسم الاختبارات إلى مجموعات وفقا للمعايير التربوية بما يضمن رفع المستوى وتكافؤ الأوراق الامتحانية التى تقدم فى الأقاليم المختلفة . وبينما اتجه التطبيق إلى أن يكون

امتحان الثانوية العامة إقليميا فقد كان التوجه هو الاحتفاظ بمركزية هذا الامتحان فى المواد المؤهلة باعتبار أن اجتيازها بنجاح شرط للقبول فى الجامعات بما يحافظ على المساواة وتكافؤ الفرص على أسس موضوعية بالنسبة للراغبين فى الالتحاق بالدراسة الجامعية .

إن **دراسة نظم القبول** بالجامعات فى الدول الأخرى يتبين منه أن النجاح فى شهادة الثانوية العامة شرط لازم ولكنه ليس بكاف للالتحاق بالجامعة ، وأن هناك عدة بدائل للانتقاء من بين حاملى الشهادة الثانوية. وتتمثل هذه البدائل فى الآتى :

(أ) الانتقاء على أساس الأداء العام فى كل مواد الثانوية العامة ، وهذا أسلوب سهل فى المقارنة كما أنه يتيح مجالات واسعة فى الاختيار ، إلا أن من سلبياته هبوط مستويات التقويم وإعطاء أوزان متساوية لكل المواد بغض النظر عن التخصص الذى يقبل به الطالب الذى يتم قبوله فى تخصص معين نتيجة ارتفاع درجاته فى مواد لا علاقة لها بالتخصص الذى حدده له مجموعه الكلى بينما يعانى ضعفا فى استعداده لدراسة هذا التخصص . هذا بالإضافة إلى التوتر الشديد لامتحان الطالب فى كم كبير من المواد التى يحتوى كل منها على قدر كبير من المعلومات ، وفى هذا الصدد قدمت عدة توصيات ومقترحات للتخفيف أو تقليل سلبية هذا الأسلوب : ففى مشروع حديث لإصلاح التعليم فى مصر (يونيو ١٩٩٢) قدم المجلس القومى للتعليم توصية لتطوير نظام الثانوية العامة ليراعى رفع مستوى الطالب الذى يقبل بالجامعة بحيث لا يقل مجموعه العام عن ٦٠٪ وألا يقل تحصيله عن ٥٠٪ من النهاية العظمى فى كل مادة . كما أوصى بصرف النظر عن العمل بنظام المواد المؤهلة لبعض الكليات دون سواها ، وإنما يكتفى بالمفاضلة بين الطلاب على أساس المجموع الكلى ، وإن كان لبعض الكليات أو أقسامها أن تشترط مجموعا خاصا فى بعض المواد ،

كما أوصى بأن يكون تقدم الطالب لامتحان هذه الشهادة لأول مرة على أساس دخوله فى كل المواد دفعة واحدة..فإذا تبين أن إمكانات المدارس ومرافقها ونظمها الإدارية تسمح بتطبيق مثل هذا النظام.. فإنه يجوز أن يؤدى الطالب امتحان الشهادة الثانوية العامة بجميع موادها المقررة على سنتين متتاليتين .. وأن يكون قبول الطلاب وفق نظام التنسيق المعمول به حاليًا ... ولكن على مرحلتين ، فينظر فى قبول الطلاب الذين أدوا الامتحان « دفعة واحدة » ثم ينظر فى المرحلة الثانية فى قبول من نجحوا فى أكثر من دفعة .

وقد كانت وهذه بلاشك محاولة فى تحسين النظام السائد للعمل على مستوى من يلتحق بالجامعة وأن تراعى بعض الكليات وزنا نسبيا لبعض المواد التى سوف يتخصص الطالب فى دراستها وإمكانية دخول الطالب فى الامتحان فى سنتين متتاليتين .

(ب) الانتقاء على أساس الأداء فى مواد رفيعة المستوى مرتبطة بالتخصص الجامعى المستهدف ، كما هو الحال فى نظام الشهادة الإنجليزية متقدمة المستوى (A-Level) وربما يكون هذا النظام قريبًا من النظام السابق الذى كان متبعا فى مصر حينما كانت هناك شهادة الثقافة العامة ثم تليها شهادة «التوجيهية» التخصصية ، ومن مزايا هذا الأسلوب أنه يجعل الانتقاء أكثر كفاءة كما تقلل من التوتر ويزيد من فرص العدالة فى الالتحاق بالدراسة الجامعية التى يكون فيها الطالب أكثر كفاءة أو استعدادا . إلا أن من سلبياته هو أن التخصص قد يكون سابقا لأوانه أو أسىء اختياره .

كما أن الاقتصار على دراسة مواد تخصصية محدودة يقلل من فرص التثقيف العام فى مجالات أوسع وفى تضييق فرص الاختيار الجامعى .

(جـ) الانتقاء على أساس توليفة من الاستناد إلى الأداء العام (المجموع الكلى) بوزن نسبى معين والأداء فى مواد (قليلة العدد) تؤهل للقبول بمجالات معينة يكون الاختبار فيها لايعتمد على مزيد من المحتوى بل على قياس القدرة على الاستيعاب الأعمق والكشف عن مرونة عقلية وأصالة غير نمطية كامنة عند الطلاب فى تناولهم لهذه المواد. على أن تكون اختبارات القبول للجامعة المتمثلة جزئيا فى هذه المواد موضوعه على أسس موضوعية بعيدة تماما عن الذاتية وبتقنية رفيعة المستوى تقلل من تكاليف إدارتها مركزيا ، كما تستند إلى رصيد حقيقى من القدرة على قياس القدرات العقلية المؤهلة للتعليم الجامعى أو على الأقل التى تنبىء بدرجة احتمالية معقولة فى إمكانية سير الطالب وتقدمه فى تعليم جامعى حقيقى .

القضية الأساسية هنا أننا فى حاجة إلى نظام مستقر وبديل للنظام السائد فى الالتحاق بالتعليم الجامعى كمدخل لسياسة متطورة للقبول بالجامعة وكأسلوب موضوعى يعمل على تقليل الفاقد فى التعليم الجامعى وعلى زيادة كفاءته الداخلية والخارجية.

إن خوف الطلاب وذعرهم الذى نشاهده مجسما فى الثانوية العامة المصرية هو خوف من عدم الحصول على المجموع الذى يؤهلهم إلى الجامعة وليس مجرد خوف من عدم النجاح ...

إننا بلاشك فى حاجة إلى نظام مقبول وسياسة متطورة للقبول بالجامعة وفى ضوء ذلك يكون النظر فى الدور المزدوج للثانوية العامة من حيث كونها مؤهلة للدراسة الجامعية ومن حيث أنها مؤهلة للحياة العملية لمن ينهى دراسته عند هذا الحد . وسوف يتيح ذلك النظر فى مناهج وإدارة الثانوية العامة بما يتفق مع أدوارها المتكاملة .

مستقبل الاستراتيجية واستراتيجية المستقبل

ألقى الدكتور أحمد فتحى سرور محاضرة بتاريخ ١٩/٤/١٩٩٠ بأكاديمية ناصر للعلوم العسكرية ، طُلب منه فيها أن يتحدث عن « مستقبل استراتيجية التعليم فى مصر » تحدث الوزير فى هذه المحاضرة عن الفرق بين « مستقبل استراتيجية التعليم فى مصر » فتحدث عن التطور التاريخى للتعليم فى مصر بدءا من عهد الاحتلال حين كان نظام التعليم لتكريس الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة ، وكان نظام التعليم لإعداد طبقة من الموظفين والكتبة ، ثم جاءت بعد ذلك حركات إصلاحية متعددة عكست حركات التحرر والاستقلال وقومية التعليم . وقد جاءت استراتيجية تطوير التعليم فى إطار نوعين جديدين من المتغيرات هما : المتغيرات السكانية بما فيها من حراك اجتماعى وتغيرات ديموجرافية والزيادة المطردة فى أعداد السكان بما أطلق عليه « الانفجار السكانى » (الذى نتج عنه بطبيعة الحال ما يمكن تسميته الانفجار التلاميذى) وما صاحبه من تغيرات بيئية واجتماعية واقتصادية ، فكان صنع القرارات حصيلة دراسات المتخصصين وآراء الرأى العام وفكر المفكرين وواقع الميدان الصادرعن تقارير وردود فعل المعلمين بمستوياتهم الفنية والإدارية. ومن ثم ما جاءت به استراتيجية تطوير التعليم كان من صنع مؤسسات ديمقراطية ، وبالتالى تصبح مسئولة عنه . ولقد كان أهم صناع قرارات الاستراتيجية هم المشاركون فى مؤتمرات المحافظات ولجان التطوير ومراكز البحوث والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى والمجلس الأعلى للجامعات ، والأفكار التى تعكسها الصحافة يوما بعد يوم عن التعليم ، ومناقشات تقارير لجنة التعليم بمجلس الشعب ومناقشات مجلس الشورى ودراسات وتوصيات المجالس القومية المتخصصة ، وأبحاث أساتذة كليات التربية وغيرهم

من المفكرين ، والعديد من الندوات التى عقدتها هيئات وروابط متخصصة أو مهتمة بالتربية والتعليم . فقد جعلت الاستراتيچية من التعليم قضية قومية مطروحة بكل علنية وديمقراطية أمام الجميع لمناقشتها وإبداء الرأى فيها ، فى إطار يضمن للمدرسة قدرا مناسبا من الاستقرار النفسى والمناخ التربوى والفاعلية الإدارية والكفاءة الأدائية .

وقد تمثل مضمون الاستراتيچية فى مجموعة من المحاور أبرزها ، فيما يتعلق بالتعليم قبل الجامعى الآتى :

١ - توفير فرص التعليم للجميع على أساس مبدأ تكافؤ الفرص فى إطار ديمقراطية التعليم أو ما يمكن تسميته بـ « مقرطة » التعليم .
٢ - التوسع والتحسين كما وكيفا للتعليم الفنى وربطه بالمواقع والمؤسسات المعنية .
٣ - تطوير نظم الامتحانات بقصد تنمية القدرات العقلية العليا للمتعلمين .
٤ - حسن إعداد المعلم قبل وأثناء الخدمة ، والعمل على الارتقاء بمستواه المادى والاجتماعى .
٥ - الاهتمام بالمتفوقين وتشجيع الإبداع بقصد تكوين جيل من العلماء.
٦ - إعطاء مزيد من الرعاية لبطيئى التعلم ذوى الاحتياجات من التربية الخاصة .
٧ - إصلاح نظام الثانوية العامة وتطوير نظم القبول بالجامعة بما يتفق مع الخبرات المكتسبة من الداخل والخارج .
٨ - تطوير المناهج وتحديث المقررات، وإدخال مقرارات جديدة فى المجالات العلمية والتكنولوچية .
٩ - رفع كفاءة الإدارة التعليمية .
١٠- توفير وتنويع مصادر التعليم وخاصة بما يسهم فى تشييد وصيانة المبانى والتجهيزات المدرسية .

وقـد أشار الدكتور أحـمد فتـحى سـرور فى محاضرته إلـى أن « أى استراتيچية لا يمكن أن تتـوفر لها ضمانـات النجـاح إلا إذا توافـر المناخ اللازم لها سياسيا واجتمـاعيا ... وإلا إذا أمكـن توفير المقومـات التـى تعتبر بنى رئيسية تعمل على أستمرارية الاستراتيچية وثباتها... وحتى لا ترتبط الاستراتيچية والسياسة التعليـمية بشخصـية الوزير ... وإنما يستمر نجاحهـا .. ويتواصـل تنفيذها بغـض النظر عمـن يقود العـملية التعليمية ». ثم تحدث الوزير عن المعوقات والعقبات وجماعات الرفـض التى ظهرت وضغطت لمحاولة إيقـاف عمليات الإصـلاح ، وما قامـت بـه الوزارة رغم كل ذلك لإقرار عمليـة الإصـلاح وضبـط الشـارع التعليمـى وإزالة ما أحاط به من تشوهات ... وذلك بمعاونـة الرأى العـام والمعلمين والمؤسسات التربوية والشعبية التى وقفت إلى جانـب الإصـلاح .... ثـم خلص الوزير إلى القول بأن الناس بدأوا يشعرون بأن شيـئا جديدا يفرض على الساحـة ، وأن كثـرة وتـزايد الذيـن يتفـقون مع مـا جـاء فـى هـذه الاستراتيچـية جعل من نجاحها أمرا واقعا . واستطـرد الوز ر قائـلا فـى محاضـرته : أما عن المستقبل ، فالمستقبل رهين بالعوامل الآتيـة :

١ - إتمام كل البنى الرئيسـية ، مـع المحافظـة عـلى المؤسسات وتدعيمها لتظل هى صاحبة القرار .
٢ - توفير التمويل اللازم .
٣ - تنقية المناخ من كل ما يعوق التطوير والتحديث .
٤ - إيمان أوليـاء الأمـور بالتطوير واستراتيچيـة التطوير، والحقيقة التى لابد من أبرازهـا والمحافـظة على استمراريتها هى أن قضية التعليم قومية تمس الوطن والمواطن ، وينبـغى أن تكـون بعيدة عـن القـررات الفردية ، وأن تظل القرارات الخاصة بها محصلة دراسات متخـصصة وحوار ديمقراطى تديره مؤسسات شرعية فى ظل الثوابـت الدسـتوريـة التى سارت فى إطارها الاستراتيچية وهـى : « التعلـيم حـق تكفله

الـدولـة ، إلزامية التعلـيم حتى نهاية مرحلـةِ التعليـم الأسـاسـى ، مجانية التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية ، العمل على تحقيق محو الأمية كواجب وطنى، والاهتمام بالتربية الريفية كمادة أساسية فى مناهج التعليم العام » .

ولاشـك أن تطوير التعليم فى مصر يمثل متـتابعة تزايدية من المحاولات الجادة . وكمـا عبـر الدكتـور مصطـفى كـمال حلمـى فـى اجتماعات لجنة التعليم التى انعقدت فى إطار المؤتمـر القومى الأخير للحزب الوطنى فإن «سياسة التعليم فى مصر هى تواصل من العطاء» . فسياسـات التـعليم كانت ومازالت عبارة عن أطر متكاملة كل منها تحكـمه مرحلة ، ولايمكن لسياسة ما أن تتجمد تطبيقاتها دون تطوير.فما تم من خلال الاستراتيچية كان تنفيذا لتوصيات ودراسـات سابقة ، كما كان استكمالا لدعـامـات أساسية فى بنية تسعـى إلـى التكامـل والارتقاء ، مستفـيدة مـن جهـود السابقين المخلصين التى كانت إنجازاتهم قوة دافعة لنجاح الاستراتيچية .

إن عمليـة التطـويـر عملـية مستمـرة وطريقـه طويـل ودروبـه مليـئـة بالمتغيرات التى تحتاج بكل تأكيد إلى التعامل معها دون جمود أو قولبه وأن مستحدثات العصر لاتعطى فرصة للسكون ، كما أن حاجات المجتمع وتحولاته الفكـرية المتـجددة تعطـى زخما لمزيـد مـن التطوير الذى وضعت الاستراتيچية قواعده وأسسه الصلبه فكرا وتنفيذا ..

مـــاذا بـعـــد

إن خبرات وتحديـات الحاضر وتطلعـات المستقـبل يمـكن أن تشـكل لنا إطاراً مفاهيميًا نحو «استراتيچية لمستقبل التعلـيم فى مصـر» من خلال المبادىء والأفكار التالية :

١ - إن إيجابيات نظامنا التعليمى هى حصيـلة أفكـار شجاعـة لقيادات تربوية وفكرية مخلصة سارت على درب التطوير.. ومـن ثم لا مجال لهدر الجهود المخلصة، بل لابد من استثمارها فى تسلسل متصل من

العطاء والبناء .

٢ - إن سلبيات نظامنا التعليمى وتدنى بعض جوانب عوائده ، إنما هى عدم التصدى للمشكلات التى يعانى منها النظام ، ونتيجة عدم تحريك المياه الآسنة والممارسات التقليدية الراكدة . وقصر عمليات التطوير على مجرد تغيير فى الشكل دون التعمق فى الجوهر ودون التوصل إلى إصلاحات جذرية متكاملة . إن التطوير عملية مستمرة ولكن لابد أن يعتمد التطوير على التجريب وما يتضمنه من تغذيات مسبقة وراجعة تعمل على إصلاح المسار والتحكم فى جودة المنتج .

٣ - إن الشارع التعليمى مازال يحمل بين طياته بعض الممارسات الخاطئة ومن ثم فهو فى حاجة ماسة وحاسمة لضبطه وانضباطه ، وهذه أولية ذات أولوية ، بدونها يصبح أى تطوير أو إصلاح فى المناهج قبض الريح .

٤ - إن نظامنا التعليمى فى حاجة إلى استقرار فى إطار من المرونة التى تتيح التكيف للمواقف المختلفة والحاجات المتطورة للفرد والمجتمع . والاستقرار ليس صنو الجمود أو التجمد ، كما أن التطوير لا يعنى مجرد التغيير أو التغير .

٥ - إن التحدى الحقيقى والعاجل هو توفير المبانى المدرسية الصالحة ، وأن تتحول المبانى المدرسية من مجرد أماكن إيواء تلاميذى إلى مزارع فكر بشرى ، ومنشطات نماء جسمى وذهنى ، وأماكن تعود فيها البسمة للطفل والأمل للشباب .

٦ - فى إطار من الهوية الثقافية المصرية بحضارتها العريقة وتراثها الإنسانى، لابد أن يواكب تعليمنا العصر الذى نعيش فيه وأن تقدم مدراسنا علوم المستقبل .

٧ - إن تقدم علوم المستقبل وما تتطلبه من إكساب لمهارات عقلية

أساسية، لابد أن يصاحبه اكساب واستيعاب للسلوكيات الحضارية والقيم الإنسانية الأصيلة وأخلاقيات البيئة التى تمثل إنسان القرن الحادى والعشرين .

٨ - إن أساليب التدريب والنشاط التربوى - إلى جانب المحتوى وسياقاته الاجتماعية - هى التى يتعلم منها الطالب كيف يتعلم وأن يعد نفسه للتعليم المستمر والتعلم الذاتى مدى الحياة وأن ينمى قدراته الإبداعية . فلم يعد مصدر التفوق فى عالم اليوم هو الأرض والمال والمواد الخام بقدر ما هو إعمال العقل وتفجير الإبداع .

٩ - إن ديمقراطية التعليم تتطلب تعليم الديمقراطية من خلال الممارسات التربوية وإدارة الفصل وإدارة المدرسة ، ومن خلال مختلف أساليب التعامل مع الأطفال والشباب ، ومن خلال الدروس والعبر التى يقدمها التاريخ .

١٠- هناك أهمية لإدخال الحيوية للتعليم النظامى والتعاون مع مصادر التعلم الأخرى من تعليم غير نظامى ولا نظامى، وإحياء دور الأسرة فى رعايته وتربية وتعليم أبنائها ومتابعتهم عن قرب بالتعاون مع المدرسة ، وما يستحدث فيها من إرشاد وتوجيه اجتماعى ونفسى وتربوى .

١١- المعلم الكفء الذى يمتلك الكفايات التدريسية والراضى عن نفسه وعن مهنته، والذى يكرس وقته لعمله وتلاميذه ورسالته التربوية - فى إطار فلسفة ومبادىء المجتمع المصرى المتماسك والحضارى - هو العنصر الأول والأخير المؤثر فى العملية التعليمية .. ومن ثم فإن رفع مستواه المادى والأدبى ورعايته وحسن إعداده وتطويره المهنى - قبل وأثناء الخدمة - محدد هام ورئيسى فى نجاح العمل التربوى .

١٢- ضرورة إثراء وتنويع التعليم الأساسى والثانوى .

١٣- التعليم الفنى - وغرس بذوره من خلال المجالات منذ بداية مراحل

التعليم - هو أحد المخارج الناجحة لأزمة التعليم فى مصر . وقد أوصت المنظمات الدولية بضرورة إعطاء مزيد من الاهتمام للتعليم الفنى والحرفى والتدريب المهنى فى مجال تنمية القوى البشرية وتطوير التعليم الفنى يتطلب المشاركة الفعلية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية فى تسييره محتوى وتدريبا وتنظيما بحيث يتفق ويتجاوب مع الحاجات الفعلية لسوق العمل . كما يتطلب تحقيق الانسيابية المتبادلة بينه وبين التعليم العام ، وفتح القنوات بينه وبين التعليم الجامعى والعالى . ويحتاج الأمر إلى تغيير الاتجاهات المجتمعية نحو التعليم الفنى من خلال حقائق وبيانات إيجابية ملموسة يحققها خريجو التعليم الفنى .

١٤- يتطلب تكامل المعرفة ملاءمة وتواءم وتكامل المناهج من حيث المقرارات ومحتوياتها والتنسيق الأفقى والرأسى بينها . وبحيث يقدم للطالب وجبة تربوية متكاملة مناسبة لسنه فى مراحل التعليم الأساسى بحلقتيه وأن يعطى فرصا للاختيار والتخصص مع نهاية المرحلة الثانوية . وتتطلب الوجبة التربوية الصحية مكونات علمية وفنية ورياضية وإنسانية واجتماعية وسلوكية وعملية ترويجية يتقدمها تربية دينية ولغوية بالإضافة إلى لغة أجنبية .

١٥- هناك حاجة ماسة لتطوير دور الثانوية العامة ونظام القبول بالجامعة ومعالجة الدور المزدوج لشهادة الثانوية العامة كشهادة لنهاية مرحلة وكأحد متطلبات القبول بالجامعة، بما يعمل على إبعاد مظاهر التوتر والذعر فى امتحانات الثانوية العامة من جهة وبما يعمل على ضمان كفاءة المتقدمين للالتحاق بالجامعة من جهة أخرى. كما يتطلب الأمر إحداث توازن بين متطلبات الثانوية العامة المصرية والثانويات الأجنبية «المعادلة» ومدى استيفائها لمتطلبات القبول بالجامعات المصرية .

١٦- العمل على مواكبة عصر المعلومات وتشغيل المعلومات وتكنولوجيا الكمبيوتر من حيث فلسفته ودوره فى تطوير المقرارات وأساليب التدريس والوسائط التعليمية .

١٧- الاهتمام بذوى القدرات الخاصة من موهوبين ومعاقين ويتطلب ذلك الاهتمام بالمتفوقين وتشجيع بدائل التعامل مع المتفوقين متابعتهم من بداية الدراسة وحتى نهاية تعليمهم الجامعى. وتقديم التيسيرات والمنح التى تؤهلهم لمزيد من التفوق وبما يخرج لمصر جيل من العلماء .

ومن ناحية أخرى الاهتمام بالتدريس العلاجى داخل المدارس لبطيئى التعلم وكذلك الاهتمام ورعاية مدارس التربية الخاصة ومدارس النور والأمل ومعاهد رعاية المعاقين فكريًا أو جسمانيًا .

١٨- العمل على رفع مستويات الأداء داخل المدرسة بما يؤدى إلى رفع مستوى أداء وكفاءة الخريجين فى كل الحلقات والمراحل . مع إجراء دراسات تقويمية لخريجى الصفوف الخامس والثامن والحادى عشر . على أن تكون هذه الدراسات طولية وعرضية للتعرف على متابعة اكتساب أطفالنا وشبابنا للمهارات الأساسية وما يستتبعه من تطوير وتصحيح للمسار فى آليات العملية التعليمية .

١٩- تطوير الأوراق الامتحانية ونظم التقويم بأسلوب متوازن بحيث لاتكون الامتحانات ساذجة تقتصر على قياس القدرات العقلية الدنيا فتعطى نتائج خادعة لأولياء الأمور والرأى العام عن الطلاب ، كما لا تكون صعبة قاسية فتحدث ذعرا وتسبب إحباطًا للطلاب . بل ينبغى أن تخضع الأوراق الامتحانية لمعايير علمية ومستويات قياس معترف بها علميا وتربويا فى إطار الأهداف الموضوعة من أجلها .

٢٠- تعريف الرأى العام المحلى - وربما القومى - بالأطفال الناجحين

والمتميزين يؤدى إلى تشجيع التفوق وإثارة الحماس بين المعلمين وإيقاظ الرغبة فى المتعلمين للمحاولة واكتساب مهارات حل المشكلات والتفكير السليم والتحدى العقلى وحب الاستطلاع الذهنى، كما أن تشجيع الآباء والأمهات والمعلمين على أن يتوقعوا مستويات عليا من أبنائهم وتلاميذهم يساعد هؤلاء التلاميذ على المثابرة والإصرار على التميز . فالتلميذ عادة يميل إلى الوصول إلى ما هو متوقع منه أن يصل إليه .

٢١- يحدث التعلم من خلال مناخ تربوى يستريح له المتعلم ويتوازن فيه حرية الحوار مع الانضباط، وحرية التعبير عن الذات مع الاستماع واحترام رأى الآخرين ، والتفاعل بين التلميذ وأقرانه مع التفاعل بين المعلم وتلاميذه، والمحاولات التى قد يجانبها الصواب مع الطرق التربوية لتصحيح الخطأ والوصول إلى الصواب .

٢٢- السلوك القويم والقيم الأصلية والتربية الخلقية قد لاتبدأ من المدرسة. ولكن للمدرسة دور هام وللتعليم النظامى عبر كل مراحله دور أساسى فى تدعيم وتغذية هذه الخصائص والسمات ، وتصحيح المفاهيم الخاطئة وتنوير الأطفال والشباب وإبعادهم عن مجالات التأثير والانحراف. وذلك من خلال المناهج المعلنة والمناهج الضمنية، والممارسات الفعلية والقدوة التى تقدمها المدرسة سواء من المعلمين أو الإداريين . فالأخلاق والقيم تكتسب من العادات والممارسات وليس من التلقين أو مجرد الوعظ والنصح .

٢٣- هناك أهمية لأن تقوم المدرسة بدورها فى تكوين العقلية العالمية ذات التوجه الإنسانى الذى يعمل لصالح الوطن ولصالح بنى البشر من منظور يتسم بالتسامح والرحابة حتى نعيد لمصر دورها العالمى فى نشر الحضارة والثقافة والعلوم .

٢٤- هناك أهمية لتطوير الإدارة التعليمية وزيادة فاعليتها لتتمشى مع

أساليب الإدارة الحديثة فى مجالات الإنتاج والخدمات .

٢٥- لابد من تنويع مصادر التمويل وزيادة المشاركة الشعبية المحلية للمساهمة فى أعباء التعليم والإرتقاء به . إن زيادة الاستثمار لتوفير تعليم ناجح أمر ضرورى لتفادى الخسائر الجمة التى تنتج من تعليم فاشل . فقد ثبت أن تكلفة فشل التعليم أعلي بكثير من كلفة نجاحه .

ومن ناحية أخرى فإن اعتماد النظام المؤسسى وتدعيم المؤسسات التربوية القائمة أو المستحدثة هو أكبر ضمان لسلامة الخطاب التربوى وأقوى دعامة لأية سياسة تعليمية وأصلب أرضية تقف عليها أية استراتيچية لمستقبل التعليم فى مصر . إن عوائد التعليم هى جوهر ثروتنا القومية تنبع من ذكاء شبابنا وإنتاجية شعبنا وإبداع مفكرينا وعلمائنا. واستراتيچية تطوير التعليم هى التى تعمل على تنمية قدرات الذكاء وتفجر طاقات الإبداع وتكسب مهارات الإنتاج .

ولعلنا نتفق مع القول بأن التعليم لم يعد يقرر أى المدارس سوف تكون ناجحة بل إنه يقرر - وبحق - أى الأمم سوف تكون ناجحة ، بل أيها سوف يتمكن من البقاء والتميز فى صراع العقل الذى مقدر له أنه سوف يحكم القرن الحادى والعشرين . إن مصر بعراقتها ومفكريها وعلمائها وعزيمتها لقادرة أن تقابل القرن الحادى والعشرين بنظام تعليمى متطور يعد أبناءها لعصر « المواطن المتميز » .

إن أحد البدائل الممكنة - والتى كانت مكملة لإعادة تنظيم السلم التعليمى - هو أن يصبح السلم التعليمى اثنا عشريا بحيث يعاد تنظيم الصفوف الثلاثة الأخيرة للمرحلة الثانوية كالأتى :

(أ) تنشأ شهادة ثانوية عامة مع نهاية الصف الحادى عشر يتوقف عندها من لا يرغب فى استكمال تعليمه الجامعى أو من لا تؤهله قدراته

التحصيلية لذلك . ويسمح لخريجيها بالقبول فى معاهد تكنولوچية وتدريبية وبعض الكليات النوعية .

(ب) تنشأ شهادة ثانوية عامة متقدمة مع نهاية الصف الثانى عشر . بحيث تقتصر الدراسة فى هذا الصف على عدد محدود من المقررات (٣ - ٤) المتعمقة المتخصصة والمؤهلة لدراسات جامعية معينة للراغبين والمؤهلين لذلك فى ضوء نتائجهم السابقة .

ومثل هذا النظام كان معمولا به فى مصر حيث كان السلم التعليمى ٤ سنوات ابتدائى ، ٥ سنوات ثانوى ، وكان الصفان الأخيران يقدمان شهادة الثقافة ثم شهادة التوجيهية ، كما أن هذا النظام معمول به فى المملكة المتحدة حيث ينتهى بشهادتى الثانوية (O - Level) ثم الثانوية المتقدمة (A - Level). الجدير بالذكر أنه رغم تعدد التغيير فى قوانين إصلاح التعليم البريطانى ، إلا أن نظام الثانوية العادية والثانوية المتقدمة ظل ثابتا نظرا لواقعيته وثبوت نجاحه وموضوعيته فى الانتقال من التعليم الثانوى إلى التعليم الجامعى .

وكما ذكرنا سابقا فإن الاستراتيچية وضعت المبادىء الأساسية لتطوير التعليم وأرست قواعدها فى مبادرة شجاعة من منظور استراتيچى.كما أنها وضعت موضع التنفيذ العديد من جوانب التطوير التى استحدثتها حتى أصبحت من ثوابت الممارسات التربوية وتكاملت فى بنية هيكل المؤسسة التعليمية ونظمها التحتية والفرعية . وفى نفس الوقت لم يُتَح لبعض جوانبها فرصة العمل بها أو تجريبها .

على أن الجانب الأساسى والمهم هو أن الدكتور أحمد فتحى سرور - كوزير للتعليم فى الفترة من ١١ نوفمبر ١٩٨٦ إلى نهاية ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ - جعل من التعليم قضية كل مصرى وأن استراتيچيته قطعت شوطا كبيرا على مسار " المشروع القومى للتعليم " .

وأصبحت قومية التعليم حقيقة ضربت بجذورها فى أعماق المجتمع المصرى وفى وجدان العامة والخاصة .

كما أن مسيرة " المشروع القومى " مستمرة وتزداد زخما عاما بعد عام . وهذا ما تؤكده اهتمامات القيادة السياسية العليا وكل المؤسسات الشعبية والتشريعية والتنفيذية كما تعكسه وسائط الاعلام المختلفة ، ولجان التعليم بالأحزاب على اختلاف توجهاتها ، ولجنة التعليم بمجلس الشعب ، ولجنة الخدمات بمجلس الشورى ، والمجلس القومى للتعليم وشعبه المتخصصة ، والمؤتمرات التربوية التى تعقدها كليات التربية ووزارة التعليم وغيرها من الهيئات العامة ، .. وكما يؤكده ويدعمه الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم الحالى.

المراجـــــع

١ - استراتيجية تطوير التعليم - القاهرة ١٩٨٧ (الدكتور أحمد فتحى سرور)

٢ - تطوير التعليم فى مصر - القاهرة ١٩٨٩ (» » » »)

٣ - التعليم فى مصر - القاهرة ١٩٩٠ (» » » »)

٤ - مجموعة محاضرات فى مناسبات مختلفة - غير منشورة ، د .ت. (» » » »)

٥ - تقرير لجنة الخدمات عن موضوع نحو سياسة تعليمية مستقرة -١٩٩٢ (مجلس الشورى)

٦ - الدكتور أحمد فتحى سرور فى عيون الصحافة العربية (٤ مجلدات) ٨٧ - ١٩٩٠ (مركز المحروسة للمعلومات)

٧ - دراسات فى تطوير التعليم - ١٩٨٧ (وزارة التربية والتعليم)

٨ - وثيقة المؤتمر القومى لتطوير التعليم - ١٩٨٧ . (» » »)

٩ - تقرير عن أعمال الدورة الأولى للمجلس الأعلى للامتحانات -٨٨/٨٧ (» » »)

١٠- المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى خلال عشر سنوات -٨١/ ٩٠ (» » »)

١١- منجزات مسيرة تطوير التعليم فى مصر (٨٨/٨٧- ٨٩/ ٩٠) - ١٩٩٠ (» » »)

١٢- تقرير مقدم إلى برنامج التجديد التربوى ابيداس- عمان ، ١٩٨٨ (» » »)

١٣- مجلة التربية والتعليم- الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٩٨٩، ١٩٩٠ (» » »)

١٤- وثائق تطوير التعليم قبل الجامعى (١) - ١٩٩٠ (» » »)

١٥- التشريعات واللوائح التى تحكم أنشطة العمل بوزارة التربية- ١٩٩٠ (» » »)

١٦- مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل - ١٩٩٢ . (» » »)

١٧- السياسة التعليمية فى مصر - يوليو ١٩٨٥. (» » »)

١٨- تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، سياسته وخططه وبرامج تحقيقه - ١٩٨١ . (» » »)

١٩- إعداد المعلم وتأهيله - ١٩٨٧	(المركز القومى للبحوث التربوية)
٢٠- تقويم خريجى المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر،١٩٨٨	(» » » »)
٢١- توصيات الندوة الإقليمية لنظم الامتحانات ، ١٩٨٩	(» » » »)
٢٢- دراسة تحليلية مقارنة للسلم التعليمى.. ، ١٩٨٨	(» » » »)
٢٣- دراسة حول التعليم الأساسى« بشعبة السياسات ، ١٩٩٠	(» » » »)
٢٤- تطوير التعليم الثانوى الفنى، شعبة التخطيط، ١٩٩٠	(» » » »)
٢٥- استراتيجية تطوير التربية العربية، بيروت، ١٩٧٩	(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)
٢٦- التقرير الختامى لاجتماع كبار المسئولين عن التربية والتعليم فى الدول العربية ، مجلة التربية الجديدة العدد ٤٠ - ٤١ آب ١٩٨٧	(مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية)
٢٧- مشروع إصلاح جذرى للتعليم فى مصر (منشور بالأهرام الاقتصادى فى ١٩٩٢/١١/٩)	(المجالس القومية المتخصصة)
٢٨- مجموعة نشرات ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ندوة التجديد التربوى فى مصر- ابيداس، مارس ١٩٨٨	(مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية)
٢٩- نداء عمان حول تعليم الأمة العربية فى القرن الحادى والعشرين مجلة المنتدى - العدد ٥٧ ، حزيران ١٩٩٠	(منتدى الفكر العربى)
٣٠- استخدام الكومبيوتر فى التعليم ، فى مجلة دراسات فى المناهج، وطرق التدريس - العدد الأول مارس ١٩٨٦	(وليم عبيد)
٣١- دور امتحانات الثانوية العامة فى تطوير المناهج ، فى كتاب ندوة التقويم كمدخل لإصلاح التعليم - وزارة التربية ١٩٧٩	(» »)
٣٢- ديمقراطية التعليم - فى مجلة مصر واليونسكو، يوليو و ديسمبر ١٩٨٧	(» »)
٣٣- تطوير المناهج..نقطة البداية فى جريدة الأهرام ١٩٨٩/٨/٦	(» »)
٣٤- حتى لا نطفىء الابتسامة فى جريدة الأهرام ١٩٩٢/٢/٢٣	(» »)
٣٥- سياسة القبول الجامعة - جريدة الأهرام ١٩٩٢/٨/٢٨	(» »)

٣٦- دراسة نقدية للسياسة التعليمية فى مصر - مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٩ (أحمد حجى إسماعيل)

٣٧- فى تطوير القيم التربوية - رأى آخر دار سعاد الصباح، ١٩٩٢ (د. حامد عمار)

٣٨- إصلاح التعليم المصرى فى مجلة التربية المعاصرة -يوليو ١٩٩٢ (د. محمود أبو زيد)

٣٩- آراء ومناقشات فى السياسة التعليمية ، فى مجلة التربية والتنمية يوليو ١٩٩٢ (د. نادية جمال الدين)

٤٠- أعمال مؤتمر السياسات التعليمية فى الوطن العربى - المحرر د. سعيد إسماعيل ، ١٩٩٢ (رابطة التربية الحديثة)

٤١- منهجية تقويم السياسات الاجتماعية فى مصر ، أعمال الندوة الأول - أبريل ١٩٨٨ (المركز العربى للبحوث الاجتماعية والجنائية)

42 - **America 2000-An Education Strategy,** U. S.Office of Education Washington D. C. , 1991 — Bush,George

43 - **The World Crisis in Education,** the View from the Eighties; Oxford Univ. Press, W.y., Oxford (U.K.) , 1985 — Combs, Philip

44 - **Take care Mr. Baker;** Fourth Estate Ltd., London, 1988 — Haviland,Tulian (ed)

45 - **A Common Policy for Education,** Oxford Univ . Press , Oxford, 1988 — Warrock, Mary

46 - **Japanese Education Today,** U.S. Gov. Print., Washington, D.C., 1987 — U.S. Department of Education

47 - **Pathways to Change**- Improving the Quality of Education in Developing Countries,World Bank (P.53), Washington D.C., 1989 — Verspoor. Adrian

